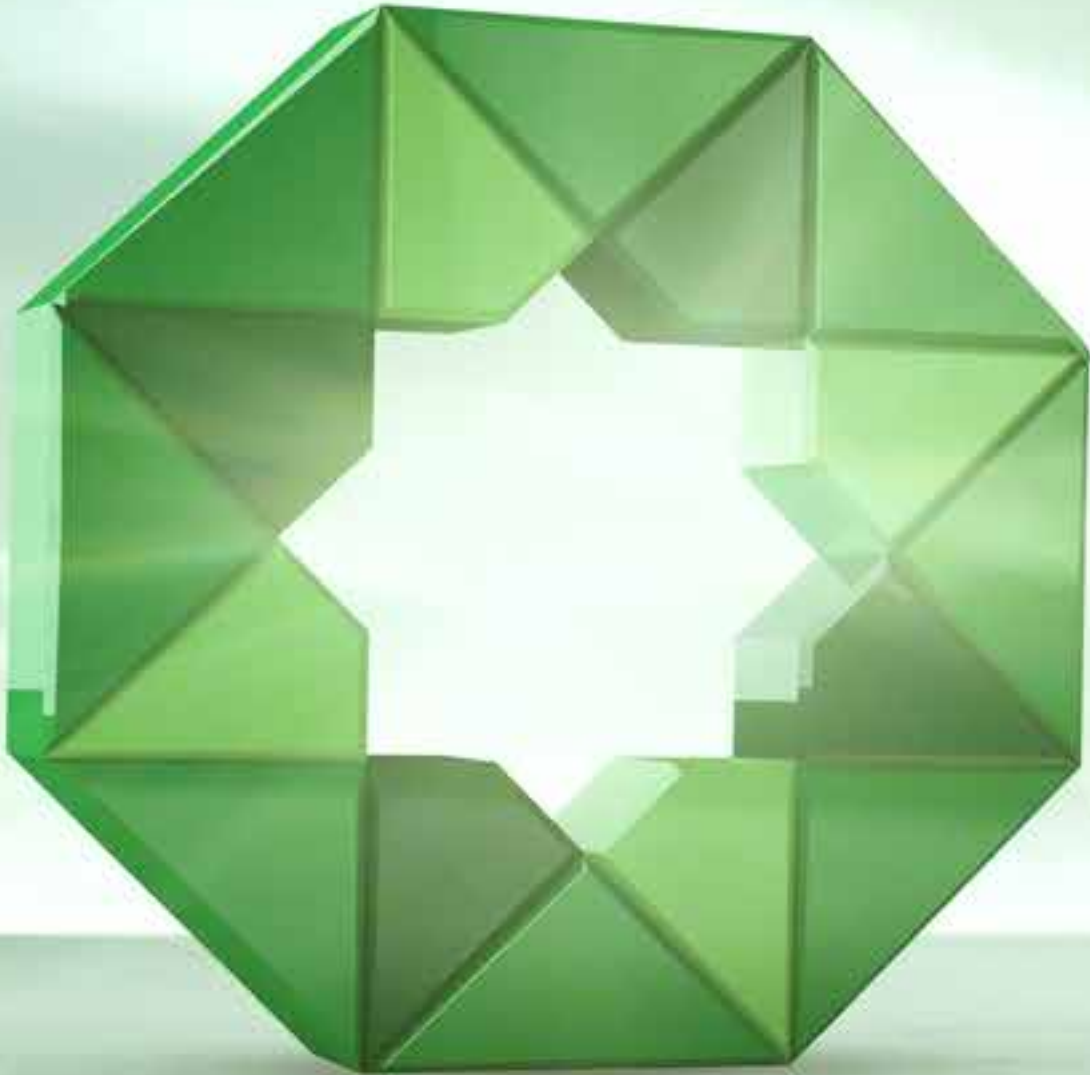


مسيرة عطاء وإنجاز



التقرير السنوي ٢٠١٧



بنك صفوة الإسلامي
Safwa Islamic Bank



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو الملكي
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم
ولي العهد



قائمة المحتويات

١٠	بنك صفوة الإسلامي
١٦	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٢٠	تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١٧
٣٠	التطورات المستقبلية المهمة والخطة الاستراتيجية
٣٢	الملخص المالي وابرز المؤشرات المالية
٣٦	التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية
٣٨	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
٤٦	القوائم المالية والإيضاحات حولها
١١٦	متطلبات الافصاح
	ملخص سياسة تنظيم العلاقة بين البنك (المضارب)
١٤٥	وأصحاب حسابات الاستثمار (اصحاب المال)
١٥٢	الهيكل التنظيمي للبنك
١٥٦	دليل الحاكمية المؤسسية
١٨٢	تقرير الحوكمة
٢٠٠	دليل حاكمية وادارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها
٢١٠	فروع البنك

قيمة مضافة

تفوق توقعاتك



بنك صفوة الإسلامي





بنك صفوة الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

بنك صفوة الإسلامي شركة مساهمة عامة محدودة

تأسس البنك وسجل كشركة مساهمة عامة تحت الرقم (٨) بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٣ بإسم بنك الإنماء الصناعي والذي تأسس بموجب القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ (والذي تم إلغاؤه بموجب قانون إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٨)، وحل محله بنك الأردن دبي الإسلامي حلاً قانونياً وواقعياً.

باشر بنك الأردن دبي الإسلامي أعماله بتاريخ ١٧ / ١ / ٢٠١٠ وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك الأردني وتم بتاريخ ١٧ أيار ٢٠١٧ بموجب قرار الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي تغيير الاسم ليصبح بنك صفوة الإسلامي.

رؤيتنا

ريادة العمل المصرفي الإسلامي لخدمة جميع أطراف المجتمع.

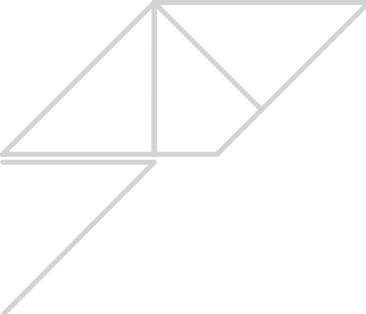
مهمتنا

تقديم خدمات متميزة ومبتكرة نابعة من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، تهدف إلى بناء شراكة دائمة وتحقيق أفضل منفعة لجميع الأطراف.

قيمنا

الإبداع:

نحن في بنك صفوة الإسلامي نتمسك بمبادئ الإبداع والابتكار ونميز أنفسنا كمؤسسة مالية رائدة من خلال الجمع بين القيم الإسلامية الحقيقية مع أحدث التقنيات العالمية والمنتجات والخدمات المبتكرة وبالتالي تقديم أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية العصرية.



المعرفة:

نحن في بنك صفوة الإسلامي نعتمد منظومة سياسات ائتمانية وقوانين ولوائح عمل مستمدة من أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية الغراء ونحن فخورون بتقديم مفهوم جديد من الخدمات المصرفية الإسلامية العصرية في الأردن.

الجودة:

في بنك صفوة الإسلامي لدينا مجموعة واسعة من الحلول التي تمت ترجمتها عبر منتجات وخدمات تم إبداعها بالتناغم التام مع الحاجات التمويلية والمالية لمتعاملينا. حيث تم تصميم هذه الخدمات والمنتجات البنكية وفق مبدأ الإلتقان المرتكز على الجودة.

القيمة المضافة:

إن مفهوم العمل المصرفي الإسلامي المعاصر ونجاح متعاملينا هو انعكاس لالتزامنا في تقديم قيمة حقيقية ومضافة وعوائد مجدية من خلال توفير أرقى الخدمات المصرفية المتاحة، والناבעة من إيماننا المطلق بأن تلبية تطلعات متعاملينا وتحقيق قيمة مضافة لهم هو مفتاح نجاحنا.

الخدمات ضمن أرفع المستويات العالمية:

نحن في بنك صفوة الإسلامي قمنا ببناء وتصميم كافة منتجاتنا وخدماتنا العصرية بناء على فهم عميق ومستوف لحاجات متعاملينا وتطلعاتهم لنضمن لهم تجربة مصرفية فريدة ضمن أرفع المستويات العالمية.



مجلس الإدارة



الدكتور
«محمد ناصر» سالم أبو حمور
رئيس مجلس الإدارة



السيد
خالد عمرو عريبي القنصل
عضو



الدكتور
نوفان منصور عقيل العقيل
عضو



السيدة
ديمة مفلح محمد عقل
عضو



السيد
باسم عصام حليم سلفيتي
عضو



السيد
حمدان مصطفى فياض الفواعير
نائب رئيس المجلس



السيد
هيثم يوسف عبدالمنعم قمحية
عضو



السيد
سمير حسن علي أبو لغد
عضو



الدكتور
إبراهيم حسن مصطفى سيف
عضو



الدكتور
أحمد منيسي عبدالحميد امنيسي
عضو



السيد
فائز أحمد حسن المريمي
عضو

هيئة الرقابة الشرعية الموقرة



فضيلة الأستاذ الدكتور
حسين حامد حسان
رئيس الهيئة والعضو التنفيذي



فضيلة الدكتور
أحمد سالم ملحم
عضو



فضيلة الأستاذ الدكتور
علي محمد موسى (الصوا)
عضو



فضيلة الأستاذ الدكتور
علي محي الدين القره داغي
عضو/ نائب رئيس الهيئة



الإدارة التنفيذية



السيد

سامر سعدي حسن التميمي

المدير العام/ الرئيس التنفيذي



السيد

ابراهيم صلاح محمد سمحة

نائب الرئيس التنفيذي

رئيس المالية

والاستراتيجيات المؤسسية



السيد

زياد سعيد خليل كوكش

نائب الرئيس التنفيذي

رئيس إدارة المخاطر



السيد

هاني "محمد صبحي" أحمد الزراري

نائب الرئيس التنفيذي

رئيس العمليات المركزية



السيد

رامي زياد عبد الفتاح الخياط

نائب الرئيس التنفيذي

رئيس الخدمات المصرفية

للشركات



السيدة

يعاد عبدالكريم فيصل الدغمي

رئيس دائرة الاتصال المؤسسي والتسويق

بالوكالة



السيد

منير محمد فياض فرعونية

رئيس الرقابة الشرعية



السيد

رامي رياض حسن الكيلاني

رئيس تكنولوجيا المعلومات



السيد

مسعود إسماعيل مسعود سقف الحيط

رئيس القانونية

وأمانة سر المجلس



السيد

محمد أحمد سالم الهواري

رئيس دائرة رأس المال البشري

بالوكالة



السيد

احمد درويش مصطفى ترتير

مدير اول , رئيس الامتثال

ومكافحة غسل الاموال



السيد

خالد خليل محمد العيسى

رئيس التدقيق الداخلي

بالوكالة



السيد

نصفت كمال سلامه طه

رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

بالوكالة



السيد

وائل أسامة محمد البيطار

رئيس الخزينة والاستثمار

بالوكالة



كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم



**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
حضرات الأخوة والأخوات المساهمين الكرام،**

يسرني نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة في بنك صفوة الإسلامي أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي التاسع للبنك والذي يتضمن نتائج أعمال البنك وشركاته التابعة وما تم تحقيقه من إنجازات خلال عام ٢٠١٧ وتقرير هيئة الرقابة الشرعية.

حضرات المساهمين الكرام،

اتسم عام ٢٠١٧ بنقلة نوعية في مسيرة البنك نحو العطاء والإنجاز، كان أبرزها تغيير الهوية المؤسسية للبنك.

ان انطلق البنك باسمه الجديد « بنك صفوة الاسلامي » جاء لتعزيز المكانة التي وصل إليها في التقدم نحو المستقبل بتطلعات وأهداف تعزز تواجد البنك في سوق الصيرفة الإسلامية المتغيرة واضعين نصب أعيننا تطوير مستوى الخدمة والابتكار بتقديم منتجات حديثة ثم البدء بدراساتها لتقديمها للمتعاملين.

لقد حرص مجلس إدارة البنك وادارته التنفيذية وضمن خطة استراتيجية مستمرة على تحديد أهداف واضحة تنسجم مع رؤية البنك في زيادة العمل المصرفي الإسلامي وخدمة جميع المتعاملين من اطياف المجتمع مما سينعكس بالنتيجة ايجاباً على مساهمي البنك ومتعامليه وموظفيه وعلى مؤشرات الاقتصاد في المملكة .

لقد حرصنا على اجراء جميع التعديلات واتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها تحسين مستوى الخدمات المقدمة لمتعاملي البنك وتقديم منتجات جديدة تمكن البنك من تلبية احتياجات المتعاملين، علاوة على الاهتمام بتطوير آلية عمل البنك وتأهيل كوادره لمواكبة التطورات التكنولوجية في الصناعة المصرفية الإسلامية وبما ينسجم مع تطلعات ذوي المصالح كافة والجهات ذات العلاقة بهذه المؤسسة التي نعتز جميعاً بالانتماء إليها .

وفي اطار التوسع الجغرافي للبنك وضمن خطط مدروسة تخدم شعار التميز الذي تبنيه منذ أعوام فقد وصلت شبكة فروعنا إلى ٢٥ فرعاً مع نهاية عام ٢٠١٧، مما انعكس إيجابياً على زيادة في أعداد متعاملي البنك وارتفاع في مستوى الرضى عن الخدمات والمنتجات الإسلامية التي يقدمها البنك .

يجري العمل حالياً على تجهيز ثمانية فروع جديدة راينا في انتقائها تغطية مواقع ومحافظات جديدة في المملكة وسيستمر البنك بتعزيز تواجده في السوق الاردني من خلال توسعة شبكة الفروع لنصل الى تغطية كافة المناطق والمحافظات في المملكة بإذن الله مما ينسجم مع خطط البنك الاستراتيجية في التوسع المدروس والفعال آخذين بعين الاعتبار في التوسع نوع وتميز الخدمات المصرفية المقدمة .

لقد استطعنا تحقيق معدلات نمو إيجابية وبثبات حيث ارتفعت موجودات البنك بنسبة ٤٪ وارتفعت محفظة التمويلات بنسبة ١١٪ إضافة إلى ارتفاع إيجابي متزايد في أرصدة حسابات المودعين بنسبة ٢٪ وقد حافظ البنك على نسبة كفاية رأس مال مرتفعة مقارنة مع القطاع المصرفي الأردني وصلت إلى ٣٠ ٪، كما حافظ البنك أيضاً خلال العام الماضي على نسبة ديون متعثره منخفضة وهي بحدود ٢,٢٪ وتعتبر من أقل النسب في القطاع المصرفي الأردني.

لقد جاءت نتائج أعمال البنك خلال العام ٢٠١٧ تتويجاً للجهود المبذولة والمخلصة لتحقيق الأهداف المرجوة وتطبيق أفضل الممارسات المصرفية التي خضعت بشكل مستمر للمراجعات وإدخال التعديلات اللازمة عليها لتحقيق مسيرة البنك نحو التميز ونحو تحقيق المزيد من الإنجازات النوعية مما يعزز استمرار ومتانة الأداء المصرفي المتميز للبنك.

بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة في المنطقة العربية والتي شكلت عبئاً كبيراً على الاقتصاد الأردني بشكل عام وعلى القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص، إلا أن البنك استطاع تخطي هذه الظروف الصعبة عبر المتابعة الحثيثة لهذه الظروف واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتقليل والحد من اثارها السلبية على مسيرة عمل البنك ونتائجه التي اتسمت بالإيجابية خلال الأعوام الماضية .

وانطلاقاً من مسؤوليتنا المجتمعية عملنا خلال العام الماضي على عقد شراكات استراتيجية مع القطاعين العام والخاص، كما وعملنا على دعم العديد من المبادرات المجتمعية الإنسانية والصحية والدينية والرياضية، وحرصنا أيضاً على إشراك موظفينا من أجل أداء واجبه تجاه المجتمع من خلال التطوع لتنفيذ هذه المبادرات وغيرها من القضايا التي تخدم المجتمع وتساهم في تحقيق التنمية المجتمعية وبالتالي تحقيق أثر ايجابي طويل المدى على المجتمع المحلي.

كما تمكن البنك من تطبيق مشروع الطاقة المتجددة والذي يبرز دور البنك في دعم البيئة الخضراء، كما أنه سيكون له الاثر الاكبر في تخفيض الكلف التشغيلية للبنك .

أود أن اشدد أيضاً بالدور الذي تقوم به هيئة الرقابة الشرعية للبنك في مساعدة ادارة البنك بتقديم خدمات ومنتجات منافسة متوافقة مع المتطلبات الشرعية و إلى دورهم الرقابي والارشادي و الاستشاري مما يعزز من ثقة متعاملينا بالبنك كمؤسسة مصرفية اسلامية رائدة.

وفي الختام، لا بد ان نشير الى ان الدور الإرشادي والرقابي الفعال الذي يقوم به البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والجهات الرقابية ذات العلاقة لضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي لتوفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الاقتصادي وهي محل شكر وتقدير.

وأيضاً لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكافة متعاملينا وكافة المساهمين على ثقتهم الدائمة والمستمرة، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والتقدير للإدارة التنفيذية وموظفينا كل في موقعه على جهودهم وتفانيهم في خدمة البنك بكل كفاءة ومهنية وحرفية. لتحقيق أهدافه وتطلعاته الاستراتيجية .

إننا من موقع مسؤوليتنا نؤكد لمساهميننا ومتعاملينا الكرام بأن البنك سيستمر على نهجه القويم في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية العالمية وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة إن شاء الله كما وسيستمر البنك أيضاً في تحقيق أفضل النتائج والإنجازات متفاعلاً مع احتياجات الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي ومساهمًا في عمل الخير.

نسأل الله أن يوفقنا للعمل لما فيه مصلحة هذه المؤسسة وخدمة وطننا الغالي في ظل قيادة سيد البلاد الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

د. محمد أبو حمور
رئيس مجلس الإدارة

معرفة فريدة تثري احتياجاتك



تقرير مجلس الإدارة





تقرير مجلس الإدارة

السيدات والسادة المساهمين المحترمين

يسر مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي أن يستعرض وإياكم تقريره السنوي للقوائم المالية و الإنجازات التي تحققت و الخدمات والمنتجات التي تم تطويرها خلال العام ٢٠١٧ والتي أتت للبنك بالعديد من النجاحات و تحقيق المزيد من الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها مسبقا وستنعكس نتائجها الايجابية على مساهمي البنك و متعامليه بإذن الله. فمنذ أن تأسس بنك صفوة الإسلامي عام ٢٠١٠ وهو يعمل على تقديم الحلول المصرفية الإسلامية المتكاملة، التي تجمع القيم الإسلامية الراسخة مع أحدث التقنيات التكنولوجية؛ لتقديم خدمة ذات جودة عالية وبللمسة شخصية لتلبية احتياجات متعامليه، حيث يتجسد كل ذلك في فلسفة شعار البنك القائمة على ”مبادئ راسخة، حلول مبتكرة“.

ولتنفيذ أهدافه، سعى البنك إلى تأسيس شبكة من الفروع، بلغ عددها حتى يومنا هذا خمسة وعشرون فرعاً منتشرة في أنحاء المملكة، تقدم منظومة من الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ضمن أسس عصرية، ونمت عمليات البنك بشكل مضطرد لتصل موجودات البنك إلى ٩٥٨ مليون وبنمو بلغ ٤٪ عن العام ٢٠١٦.

وإليكم التقرير التفصيلي لمجلس الإدارة و إنجازات البنك خلال عام ٢٠١٧:

أولاً: الخدمات المصرفية للشركات

على الرغم من الأوضاع الإقتصادية والسياسية الصعبة المحيطة بالمنطقة والتي أثرت على مختلف القطاعات الإقتصادية، فقد حققت دائرة الخدمات المصرفية للشركات في العام ٢٠١٧ نمواً جيداً في محفظة التمويل بلغ حوالي ١٧٪، حيث تم توسيع قاعدة المتعاملين وبشكل مدروس، وذلك عبر بناء محفظة متنوعة من المتعاملين الجدد في قطاع الشركات الكبيرة، والمتوسطة وفي مختلف القطاعات الإقتصادية.

كما تم الإنتهاء من اتمام الإجراءات لاطلاق المرحلة الأولى من خدمات الإنترنت البنكي لمتعملي البنك من الشركات، و جاري العمل على اطلاق منتجات وخدمات مصرفية جديدة تخص قطاع الشركات في العام القادم. و للعام الثاني على التوالي، حصلت دائرة الخدمات المصرفية للشركات في بنك صفوة الإسلامي على جائزة أفضل خدمات لتمويل الشركات في الأردن للعام ٢٠١٧ من قبل Global Brand Magazine/London.

ثانياً: الخدمات المصرفية للأفراد

بدأت شبكة فروع بنك صفوة الإسلامي تزداد ليصل عددها حتى يومنا هذا إلى ٢٥ فرعاً في العاصمة عمان وفي كل من محافظتي اربد والزرقاء، تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة لتلبية حاجات ورغبات شريحة واسعة من المتعاملين، منها: تمويل السيارات، التمويل الشخصي بصيغة المrabحة، التمويل السكني بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك. كما ويقدم البنك خدمات الحسابات الجارية، حسابات التوفير والودائع الإستثمارية التي صممت شروطها بمرونة متناهية، بالإضافة إلى باقة من الخدمات الإلكترونية العصرية كالخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وبطاقات فيزا إلكترون، وبطاقات الفيزا الذهبية والكلاسيك للسداد الشهري وبطاقات فيزا Signature لمتعملي الصفوة جولد.

أما على صعيد الودائع، فقد تمكن البنك من توسيع قاعدة المتعاملين حيث تجاوز عدد الحسابات ٧٤ ألف حساب وقد تحقق ذلك بفضل الحسابات المتنوعة والمبتكرة التي أطلقها البنك من الحسابات الجارية والإستثمارية وتوزيع أعلى العوائد المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد قام البنك خلال العام ٢٠١٧ بطرح منتج تمويل البضائع بصيغة المساومة والذي يهدف الى تمكين المتعاملين من تمويل مختلف الأجهزة الكهربائية والأثاث بنفس السعر النقدي ولفترات تمتد الى ثلاث سنوات وذلك من خلال اتفاقيات مع كبار التجار العاملين في السوق الأردني في مجال الأجهزة الكهربائية والمفروشات وقطع غيار السيارات وانظمة الطاقة المتجددة.

كما قام البنك بطرح عدة حملات ترويجية وتشجيعية للتمويلات والحسابات حيث تم اطلاق حملات ترويجية لمنتج مرابحة المركبات بالتعاون مع العديد من وكالات السيارات في الأردن بمزايا فريدة كنسبة مرابحه تفضيلية ونسب تمويل مميزة.

كما قام البنك بإبرام اتفاقية تعاون مع جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان الأردني والتي من خلالها قام البنك بتقديم عرض تمويلي مميز للمطورين العقاريين المنتسبين للجمعية.

وقد قام البنك بالترويج لمنتج التمويل السكني وتقديم قسائم شرائية بالتعاون مع أشهر وكالات الأجهزة الكهربائية بحيث تمنح هذه القسائم بشكل فوري للمتعاملين الحاصلين على تمويلات اجارة عقار.

ومن حيث الجوائز تم توزيع الجوائز الشهرية لحسابات توفير الأطفال كنزي وجوائز السحب النصف سنوي لحسابات توفير الأطفال كنزي لتغطية تكاليف الدراسة المدرسية.

واستمر البنك أيضاً في تنفيذ خطته الإستراتيجية الرامية إلى إيصال خدمات البنك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة لجميع الشرائح وبأحدث التقنيات لتقديم خدمة ذات جودة عالية من خلال شبكة فروع المنتشرة ومن خلال موظفي البيع المباشر، وتدريب الموظفين من خلال عقد الدورات الشاملة والمختصة مع تكثيف زيارات العميل الخفي وبشكل دوري للمحافظة على المستوى الرفيع من الخدمات المقدمة والتركيز على الجودة وحسن التعامل مع المتعاملين بهدف توسيع قاعدة المتعاملين ودعم عمليات البيع بالإضافة إلى الإستمرار في التحسين والتطوير على الخدمات المصرفية الإلكترونية لخدمة المتعاملين بالشكل الأمثل.

الخدمات المصرفية الإلكترونية

يهدف البنك وبشكل مستمر إلى توفير أحدث الوسائل لمتعامليه لإنجاز معاملاتهم البنكية بسهولة ويسر وعلى مدار الساعة من خلال القنوات الإلكترونية الموجودة لديه والتي تضم أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت بالإضافة إلى خدمات الرسائل القصيرة والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. هذا بالإضافة إلى مركز الإتصال الهاتفي والذي بدوره يقدم المساعدة للمتعاملين فيما يخص حساباتهم والمنتجات والعروض التي يقدمها البنك وكذلك التعامل مع الشكاوى ومتابعتها لضمان تقديم خدمات مميزة للمتعاملين، حيث قام البنك خلال العام ٢٠١٧ بتطوير مركز الإتصال وزيادة ساعات العمل لخدمة المتعاملين لفترات أطول.

وأطلق البنك التطبيق الجديد للموبايل البنكي بطلته الجديدة وبخدماته المميزة مثل (الدخول بالبصمة، والتحويل من خلال QR وغيرها..) وتفعيل خدمة التحويل الفوري لبنوك محلية من خلال نظام ACH على كل من الإنترنت البنكي والموبايل البنكي، إضافة إلى تفعيل خدمة الإشتراك التلقائي بالخدمات الإلكترونية والتي كان لها الأثر في زيادة أعداد المستخدمين وتقليل الأعباء الإدارية في عملية طباعة الأرقام السرية، و إطلاق خدمة الإيداع النقدي الفوري BNA حيث تم فحص الخدمة بشكلها النهائي.



هذا وقد بلغ عدد أجهزة الصرافات الآلية ٥٨ جهاز منها ٣٣ جهاز خارجي تتواجد في مراكز التسوق والمساجد ومحطات المحروقات و٢٥ جهاز داخل الفروع وسيتم خلال العام ٢٠١٨ بإذن الله العمل على إضافة صرافات آلية خارجية ضمن مواقع تخدم شريحة واسعة من متعاملي البنك وغير متعامليه.

الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة

انسجاماً مع خطة البنك بالتوسع في تقديم حلول مالية مصرفية متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية لفئات جديدة وحيوية في المجتمع، قام البنك بتطوير الخدمات المصرفية التمويلية المقدمة للمؤسسات والشركات الصغيرة العاملة في القطاعات الإقتصادية المختلفة من خلال عدة منتجات كتمويل المشتريات والموجودات الثابتة بالإضافة الى تمويل الآليات والمعدات وتمويل شراء العقارات التجارية بصيغتي المرابحة والإجارة لتساعدها على النمو والتوسع في انشطتها.

ثالثاً: الخزينة والإستثمار

عملت دائرة الخزينة والإستثمار على:

- ١- توسيع شبكة علاقات البنك مع البنوك المراسلة العالمية لتلبية إحتياجات البنك ومتعامليه بأقل التكاليف الممكنة.
- ٢- تقديم خدمات الوساطة المالية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية من خلال شركة مسك للوساطة المالية المملوكة بالكامل من قبل البنك.
- ٣- تقديم خدمات المتاجرة والإستثمار للمتعاملين بأسواق صرف العملات الأجنبية.
- ٤- طرح شهادات الإيداع الإستثمارية بالدينار الأردني والدولار الأمريكي لفترات عامين وثلاثة أعوام وخمسة أعوام.
- ٥- إدارة أمانة الإصدار للصكوك الصادرة عن شركة الكهرباء الوطنية و وزارة المالية بالعملة المحلية.
- ٦- تقديم خدمة التداول في أسواق رأس المال الدولية وخدمة الحفظ الأمين لكبار متعاملي البنك .

رابعاً: ادارة التميز المؤسسي

حرصت ادارة بنك صفوة الإسلامي على تأسيس ثقافة التميز المؤسسي من خلال اعتماد المفاهيم الأساسية للتميز وفقاً للمعايير الأوروبية وجائزة الملك عبدالله الثاني للتميز، والتي تعنى بتعزيز مبدأ القيادة من خلال الرؤيا والرسالة والنزاهة وبناء مستقبل مستدام والإدارة بمرونة وسرعة التكيف مع التغيير، وتسخير الإبداع والإبتكار وتنمية القدرة المؤسسية وازدادة قيمة لصالح المتعاملين واستدامة النتائج الباهرة.

تبنّت قيادة البنك القيم المؤسسية، ومعايير الحاكمية المؤسسية، المستندة الى تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني داخل البنك وخارجه، سعياً من قيادة البنك لتطوير وتعزيز سمعة ومكانة البنك من خلال تحديد الصلاحيات والمسؤوليات وفصل السلطات والإلتزام بمبادئ النزاهة والشفافية ولائحة السلوك المهني.

تمكنت ادارة التميز المؤسسي من تطبيق المفهوم المستدام للتميز من خلال الشراكة الحقيقية مع الموظفين وإشراكهم في عمليات التطوير والإبداع بانتهاج وسائل وادوات تم تطبيقها بنجاح لدى دائرة رأس المال البشري ودائرة إدارة الجودة الشاملة والتي ساعدت وبشكل واضح على فتح قنوات اتصال فاعلة للحصول على الأفكار الجديدة الواعدة ليتم اختبارها وتنقيحها وتخصيص الموارد المالية والبشرية لانجازها.

أ: إدارة رأس المال البشري

قامت دائرة رأس المال البشري خلال العام ٢٠١٧ بأتمتة أنشطة إدارة رأس المال البشري مثل:

١- Help Desk (ITSM)

٢- MENA ME System

٣- MENA SMS

٤- تفعيل تطبيق الشبكة الطبية لموظفي البنك

٥- دراسات محلية للسوق الأردني لتحديد منافع ومزايا الموظفين بالإضافة الى دراسة أفضل الممارسات المحلية للهيكل التنظيمية والدرجات الوظيفية.

٦- تطوير اجراءات التعيين لتشمل اخضاع المرشحين لامتحانات لقياس درجة الذكاء و المهارات الإحصائية واللغة الإنجليزية بالإضافة الى تحليل الشخصية.

٧- أتمتة معايير رأس المال البشري.

٨- تطوير نظام حوافز لموظفي قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالإضافة الى بعض موظفي البنك لتعزيز مبدأ الثقافة المؤسسية.

٩- أتمتة علاقة البنك مع الضمان الإجتماعي و ضريبة الدخل.

ب: ادارة الجودة الشاملة

يرتكز عمل دائرة الجودة الشاملة على تميز الخدمات المقدمة لدى البنك من خلال نظام متكامل يعتمد على الالتزام بمعايير التميز الأوروبية المنبثقة عن المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة EFQM إضافة إلى الالتزام بمواصفات شهادة ISO9001 وبما يتوافق مع استراتيجية عمل واضحة المعالم تشمل كافة أصحاب العلاقة مع البنك.

ساعد تطبيق نظام إدارة الجودة وبشكل واضح في تقديم التوجيه والإرشاد داخل البنك، وكان له الأثر الإيجابي في تنفيذ كافة العمليات بفعالية بما في ذلك كافة عمليات الخدمات المصرفية المقدمة والموجهة لكافة المتعاملين، والتي يتم تنفيذها ضمن مجموعة من العمليات المنظمة التي تتصف بالسهولة والسرعة والجودة العالية تحقيقاً لمبدأ التميز، إلى جانب الإهتمام والتركيز على العمليات الداخلية بين الدوائر (الخدمات المقدمة للمتعاملين الداخليين) والتي تؤثر إيجاباً على مستوى الخدمة المقدمة للمتعاملين الخارجيين، وذلك باتباع العديد من الوسائل لتحقيق ذلك.

كما حرصت دائرة الجودة الشاملة على تطوير سياسات واجراءات العمل لدى البنك، بما يضمن توثيق تدفق سير العمليات بسهولة ويسر واختصار اوقات تنفيذها مع المحافظة على الضوابط الرقابية عليها من خلال اتباع منهج العمليات Process Approach وتطبيق آلية الرادار RADAR Methodology. المعتمدة ضمن معايير التميز أثناء تصميم العمليات وإعداد إجراءات العمل، وتشمل كافة الأنشطة المصرفية لدى لبنك. ولتحقيق الغاية من سياسات واجراءات العمل يتم تعميم هذه السياسات والإجراءات على كافة الموظفين من خلال نظام آلي لتسهيل الوصول الى هذه الأدلة والتحديثات التي تتعلق بها مع الأخذ بعين الاعتبار الحرص على التوافق مع معايير التميز في مجال المراجعة المستمرة لها لإدخال التحسينات في ضوء تصميم العمليات والمستجدات التي تطرأ على الأنظمة والتعليمات والقوانين النافذة والظروف المؤثرة عليها.

ج- ادارة الخدمات المؤسسية

انطلاقاً من خطة البنك الإستراتيجية ودور دائرة الخدمات المؤسسية بتقديم الخدمات اللوجستية لكافة دوائر وفروع البنك، بالتزامن مع ترشيد النفقات والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمحافظة على البيئة، ولغايات ضبط وترشيد



النفقات من خلال تخفيض فاتورة الكهرباء، فقد تم اطلاق مشروع الطاقة الشمسية الخاص بالبنك من أجل توفير نفقات الكهرباء المتزايدة بتوليد الطاقة الكهربائية من أشعة الشمس، لاسيما ان المملكة تقع ضمن الحزام الشمسي الذي يمكنها من الإستفادة القصوى من أشعة الشمس، وقد تم تشغيل المشروع والإستفادة منه منذ بداية الربع الثالث من عام ٢٠١٧.

خامسا: دائرة الإتصال المؤسسي والتسويق

قامت دائرة الإتصال المؤسسي والتسويق خلال العام ٢٠١٧ بإدارة تغيير الهوية المؤسسية للبنك وإعداد دليل هوية مؤسسية جديدة بالتعاون مع شركة Allen International وتنفيذ كافة الأعمال المتعلقة بتغيير العلامة التجارية القديمة واستبدالها بالعلامة الجديدة، حيث أطلقت الدائرة الهوية الجديدة في المؤتمر الصحفي الذي عقد بهذه المناسبة في مبنى البنك بشهر أيار ٢٠١٧ وتنفيذ الخطة الإعلانية في نفس الشهر على جميع قنوات الإعلان المرئية والمسموعة والصحف اليومية وعن طريق الإعلانات الخارجية في مختلف أنحاء العاصمة عمان ومدينة إربد ومدينة الزرقاء، بالإضافة إلى الإعلانات على المواقع الإخبارية ومواقع التواصل الإجتماعي. وتابعت دائرة الإتصال المؤسسي والتسويق تنفيذ الخطة الإستراتيجية الخاصة بها لتلبية احتياجات أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، حيث قامت ببناء وتنفيذ عدة حملات دعائية لمنتجات وخدمات جديدة وقائمة للبنك إضافة إلى الدور الرئيسي الذي تسعى الدائرة لتحقيقه في مجال المسؤولية المجتمعية لتغطية جميع محاورها.

هذا وقد حصل بنك صفوة الإسلامي على الجوائز التالية خلال العام ٢٠١٧:

- 1- Best Retail Banking Brand, Jordan 2017 from Global Brand Magazine.
- 2- Most Corporate Banking Brand, Jordan 2017 from Global Brand Magazine – London.
- 3- Most Innovative Islamic Banking Brand, Jordan 2017 from Global Brand Magazine – London.
- 4- Best Islamic Business Bank Jordan 2017 from Global Banking and Finance Review – London.
- 5- Best CSR Islamic Bank Jordan 2017 from Global Banking and Finance Review – London.
- 6- Best Islamic Bank Jordan 2017 from Global Banking and Finance Review – London.
- 7- Peak of success award 2017 from the BIZZ 2017 world confederation of business – USA.
- 8- Fastest Growing Bank in Jordan 2017 from Banker Middle East – Dubai.
- 9- Best Islamic Bank – Jordan 2017 from CPI Financial .
- 10- The Global Award for Perfection, Quality & Ideal Performance 2017 from Other ways Group / France.

مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

وعلى صعيد التزام البنك بتنمية المجتمع بكافة فئاته، فقد حرص البنك على مواصلة النهج الذي سار عليه في الأعوام الماضية والذي ركز على تعزيز دوره في الإرتقاء بالمجتمع المحلي والمشاركة في تنميته من خلال المساهمة في تقديم الدعم المادي والمعنوي للمبادرات المجتمعية بالمجالات التعليمية، الإنسانية والمجتمعية وغيرها، الأمر الذي جاء انطلاقاً من قيم البنك و رؤيته التي تهدف الى خدمة المجتمع بكافة أطيافه. ومن الأمثلة على مساهمات بنك صفوة الإسلامي في خدمة المجتمع المحلي :

المبادرات التعليمية والدينية:

- دعم فرق الروبوتكس التي تمثل المملكة الأردنية الهاشمية المشاركة بالمسابقة العربية العاشرة للروبوت / مدرسة اليوبيل.

- دعم جمعية القيادات الإدارية الأردنية لإقامة مؤتمر التدريب / التشغيل / فرص العمل وارتباطها بتنمية الموارد البشرية وغيره من النشاطات.
- دعم حفل تخريج طلاب الماجستير والبيكالوريوس بجامعة الشرق الأوسط للفصل الأول من العام ٢٠١٧.
- التبرع لصندوق الأمان لمستقبل الأيتام لتدريس طالبيين جامعيين من الطلاب التابعين للصندوق لمدة اربع اعوام.
- دعم مؤسسة المرأة العربية لحفل تكريم الطلبة الناجحين في امتحانات شهادة الدراسة الثانوية العامة من ذوي الإحتياجات الخاصة.
- التبرع لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لتجهيز قاعة اجتماعات خاصة بها.
- دعم المسابقة السنوية التي تقيمها جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث تحت عنوان ”جائزة جوامع الكلم للإبداع والتميز“.
- دعم ندوة مؤسسة خير الأردن للتنمية تحت عنوان «تنمية الوعي السياسي بالجامعات الأردنية».
- التبرع لمركز جمعية الشابات المسلمات للتربية الخاصة لتغطية مصاريفه السنوية لتقديم الخدمات للطلاب التابعين له / مركز جمعية الشابات المسلمات للتربية الخاصة.
- رعاية برونزية لمشروع توعية النساء العاملات وغير العاملات بالتمويل الإسلامي الذي أطلقته شركة الاستشارات المالية والتدريب.

المبادرات الإنسانية والصحية :

- رعاية المؤتمر الأردني الدولي الخامس والعشرين لطب الأسنان تحت عنوان «آفاق جديدة في طب الأسنان» / نقابة أطباء الأسنان الأردنية.
- حملة التبرع بالدم لموظفي البنك بالتعاون مع وزارة الصحة الأردنية / بنك الدم.
- تنفيذ مبادرة صوبة وحرام بالتعاون مع بنك الملابس الخيري/ الهيئة الخيرية الهاشمية.
- التبرع للجمعية الأردنية للوعون الطبي للفلسطينيين لتلبية الإحتياجات الطبية للفلسطينيين المقيمين بمخيم حطين ومخيم جرش.
- التبرع لحفل الإفطار الخيري الذي يرصده ريعه لدعم الأطفال المعاقين والمنتفعين لدى الجمعية / جمعية ابن سينا للشلل الدماغي.
- تنفيذ مبادرة جاكيت لكل طالب بالتعاون مع بنك الملابس الخيري.
- رعاية حملة عييدة اليتيم / الجمعية الأردنية لدعم أبناء غزة.
- التبرع لمؤسسة الحسين للسرطان من خلال شراء بطاقات المعايدة من رسومات اطفال المؤسسة.

مبادرات دعم الرياضة:

- التبرع للفريق الرياضي التابع لنادي الأمير علي بن الحسين للصم / عمان

المبادرات البيئية:

- رعاية ذهبية لبرنامج زراعة المليون شجرة في فلسطين / العربية لحماية الطبيعة.
- إقامة فعالية زراعية لزراعة الأشجار الحرجية في منتزه غمدان (غابة ملك البحرين) بالتعاون مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة.



مبادرة توزيع جاكيت لكل طالب مع بنك الملابس الخيري



مبادرة سكب الطعام مع تكية أم علي خلال شهر رمضان



مبادرة توزيع طرود الخير مع تكية أم علي



حملة للتبرع بالدم مع بنك الدم



سادسا : دائرة العمليات المركزية ووحدة الرقابة الداخلية

أ - العمليات المركزية :

قامت دائرة العمليات المركزية خلال العام ٢٠١٧ بأتمتة بعض العمليات في دائرة العمليات المركزية وقامت بدمج بعض الدوائر لتتماشى مع التطور الحاصل في عدد المعاملات مما كان له الأثر الإيجابي في تحسين مستوى الخدمة المقدم للعملاء والحد من الأخطاء التشغيلية.

خلال العام ٢٠١٧ قدمت دائرة العمليات المركزية العديد من المقترحات التي كان لها أثر إيجابي على تخفيض المصاريف التشغيلية للبنك وزيادة الربحية.

ب - الرقابة الداخلية :

قامت وحدة الرقابة الداخلية خلال العام ٢٠١٧ بالعمل على تحديث واستحداث العديد من تقارير MIS الرقابية لضمان كفاءة الضوابط الرقابية وتحسين البيئة الرقابية في البنك مع القدرة على استيعاب الزيادة الكبيرة في حجم العمل والنتيجة عن افتتاح فروع جديدة للبنك. كما قامت الدائرة بإعادة النظر في الإجراءات المعمول بها حاليا في مطابقة حساب مدفوعاتكم واقتراح إجراءات عمل جديدة تضمن فصل المهام والواجبات.

سابعا : دائرة تكنولوجيا المعلومات

تقوم دائرة تكنولوجيا المعلومات بالإشراف على مشاريع البنك الإستراتيجية والمتعلقة بالأنظمة والأتمتة لزيادة دقة العمل وضمان سرعة الإنجاز.

وتعمل دائرة تكنولوجيا المعلومات على حماية بيانات البنك من اخطار التهديدات المتكررة والمتسارعة في التطور، و قد حرصت على انجاز متطلبات معايير PCI -DSS V3 ، I SO27001 ، Cobit 5 ومن أهم انجازات الدائرة:

١- بناء استراتيجية تكنولوجيا المعلومات للأعوام القادمة على محاور:

Zero Touch
Technology Optimization
Human Touch
IT organizational Capability Enhancement
IT Governance
Business Intelligence

٢- الإستمرار في استغلال التكنولوجيا الحديثة في مجال البيئة الافتراضية على مستوى الخوادم الرئيسيه Virtualization.

٣- استبدال تطبيق الموبايل بالنسخة الجديدة والمحدثة وتحديث الإنترنت البنكي بما يتواءم مع التكنولوجيا الحديثة من حيث طلب الخدمة و تفعيلها في ذات الوقت لعملاء للشركات.

٤- تحسين الأداء وزيادة فاعلية الأنظمة والشبكات.

٥- ربط الإيميلات في البنك من خلال (Cloud Microsoft Cloud 365) لتأمين اعلى مستوى من الحماية و الجاهزية.

٦- الانتهاء من تجهيز المشاريع المهمة والتي من شأنها تحسين نوعية الخدمة المقدمة لمتعاملي البنك.

ثامناً: دائرة الرقابة الشرعية

تستمد دائرة الرقابة الشرعية قوتها من وجود هيئة رقابة شرعية متميزة بخبرات شرعية مصرفية عريقة على مستوى العالم الإسلامي، وتحرص الدائرة على التأكد من تطبيق فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية والتي تتعلق بجميع أنشطة البنك من خلال مراقبة وتدقيق كافة الأعمال وإجراء الدراسة الشاملة لنماذج العقود وسياسات المنتجات وإجراءات العمل والمعاملات المنفذة. استمرت دائرة الرقابة الشرعية بالتواصل الفعال مع هيئة الرقابة الشرعية لعرض كافة المستجدات والقضايا الدقيقة والحصول على الإجابات والفتاوى ذات العلاقة والتأكد من تطبيق توجيهاتها وقراراتها من قبل الدوائر المعنية.

كما تقوم الدائرة بالتواصل اليومي مع مختلف أقسام وإدارات البنك وموظفيه لاستعراض أي مسائل قد تطرأ أثناء التطبيق والإجابة عليها وفق قرارات هيئة الرقابة الشرعية الموقرة.

إنجازات دائرة الرقابة الشرعية خلال العام ٢٠١٧:

- المساهمة والمشاركة في إطلاق منتج تمويل المساومة.
- تطبيق برنامج آلي للمساعدة في إنجاز التدقيق الشرعي، وهو الأول من نوعه في المنطقة ويساهم بالتتبع الآلي للملاحظات ومعالجتها.
- إيجاد الحلول الشرعية بالتنسيق والتواصل مع هيئة الرقابة الشرعية وتزويد دوائر الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بالموافقات الشرعية اللازمة بعد إضافة الضوابط الشرعية.
- التدقيق الشرعي على مختلف الدوائر بالبنك وإنجاز خطة التدقيق المقررة للعام ٢٠١٧.
- عقد العديد من الدورات التدريبية والبرامج التدريبية بالنواحي المصرفية الشرعية لموظفي ومدراء البنك.
- تطبيق وإنجاز متطلبات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية والمتعلقة بالنواحي الشرعية وهيئة الرقابة الشرعية.
- نشر الفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك ضمن موقع البنك الإلكتروني.



التطورات المستقبلية المهمة والخطة الإستراتيجية للبنك

نجح البنك في سنوات عمله الثمانية الأولى كمصرف إسلامي في فرض وجوده في القطاع المصرفي بشكل عام، وفي القطاع المصرفي الإسلامي بشكل خاص محققا نسب نمو طموحة تعكس توجهه الإستراتيجي المدروس في تلبية احتياجات كافة أطراف المجتمع وبما يتوافق مع رؤية البنك ورسالته.

ويتطلع البنك مستقبلا الى تعزيز وضعه والحفاظ على مكانته الراسخة كمؤسسة تسعى الى لعب دور ريادي في خدمة الإقتصاد الأردني وتعزيز الصيرفة الإسلامية كخيار جوهري يلبي تطلعات قطاع هام ومتزايد في المجتمع الأردني، من خلال طرح المزيد من الخدمات والمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتلبية احتياجات قطاعات متعددة في الإقتصاد الأردني.

استمرارا لنهج البنك في تلبية الاحتياجات التمويلية للمتعاملين، تسعى دائرة الخدمات المصرفية للشركات للإستمرار في التميز في خدمة متعامليلها بطريقة عصرية ومتوافقة مع أحكام ديننا الحنيف، وذلك من خلال فريق عمل مؤهل ومتخصص في هذا المجال. هذا وستستمر الدائرة في دراسة و تلبية احتياجات المتعاملين في قطاع الشركات الكبرى والمتوسطة عبر حزم من الحلول التمويلية والخدمات والمنتجات المصرفية المتميزة، حيث سيتم طرح منتجات وخدمات مصرفية جديدة و متميزة خلال العام ٢٠١٨ تلي أغراض المتعاملين واحتياجاتهم المالية المختلفة.

وفيما يتعلق بالقطاعات المستهدفة، فسيستمر التوجه لتوسيع المحفظة و النمو بها ولمختلف القطاعات في الإقتصاد الأردني من مؤسسات القطاع العام الحكومية وشبه الحكومية، والشركات الكبرى، مع التركيز على التوسع في تمويل قطاع الشركات المتوسطة .

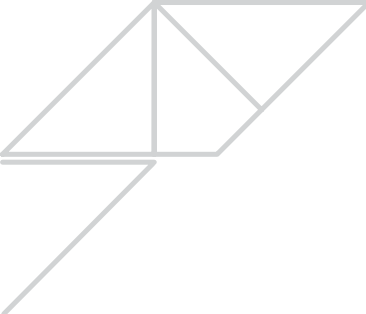
أما فيما يتعلق بدائرة الخدمات المصرفية للأفراد فقد تمحورت استراتيجيتها للسنوات القادمة حول الانتشار والتوسع جغرافيا من خلال التواجد وتغطية مناطق جغرافية جديدة لتوسيع قاعدة المتعاملين، هذا بالإضافة الى زيادة مراكز خدمة كبار المتعاملين لضمان اتمام معاملاتهم المصرفية بكل خصوصية .

كذلك يهدف البنك الى تحديث فروعها بما يتواءم و تطلعات البنك المستقبلية بتقديم خدمات مميزة، كما تسعى إدارة الخدمات المصرفية للأفراد الى تطوير منتجات وخدمات جديدة تساهم في تلبية الاحتياجات التمويلية و الإستثمارية للمتعاملين، وتعزيز الشراكات مع الموردين لتقديم عروض مميزة لمتعملي البنك.

أما إدارة الخزينة و الإستثمار فستستمر بتقديم خدمات مميزة كتبديل العملات الأجنبية الآنية و الآجلة المبنية على الوعد، وتقديم أدوات الاستثمار في الوكالات الدولية والمرابحاث الدولية، وإدارة الاستثمار في الصكوك الدولية والمحلية والأسهم المحلية والإقليمية.

كما تسعى الدائرة الى تطوير منتجات البنك من شهادات الایداع الاستثمارية الصادرة عن البنك للمتعاملين والمؤسسات المالية، و خدمة ترتيب وإدارة اصدار الصكوك للشركات المحلية و خدمة أمانة الاصدار و خدمات الحفظ الأمين.

وفي إطار تطوير كوارر البنك المختلفة ستقوم إدارة رأس المال البشري خلال الأعوام القادمة بترسيخ منظومة متكاملة



لإدارة رأس المال البشري في تحقيق أهداف البنك وفق أفضل الممارسات وإيجاد ثقافة التعلم والتطوير المستمر إضافة إلى التخطيط الفاعل لأداء الموظفين للوصول لأفضل مستوى إنتاجية في البنك، وتعزيز مبادئ ثقافة الاداء العالي وخلق بيئة عمل محفزة لجميع موظفيه، وضمان تقديم كافة الخدمات وفق معايير الجودة والشفافية والكفاءة من أجل تطوير قيادات البنك وخلق جيل جديد وتطوير منافع جديدة ومنافسة.

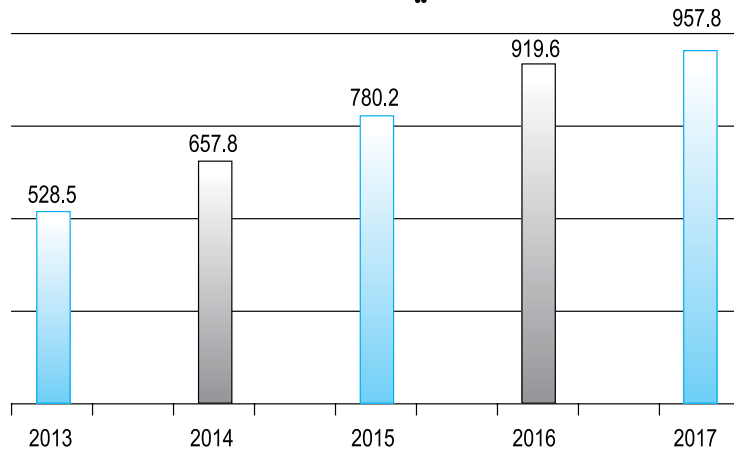


الملخص المالي وأبرز المؤشرات المالية

قائمة المركز المالي

أظهرت قائمة المركز المالي الموحدة للبنك إرتفاع في حجم موجودات البنك بمبلغ ٣٨ مليون دينار عن عام ٢٠١٦ وبنسبة نمو بلغت ٤٪.

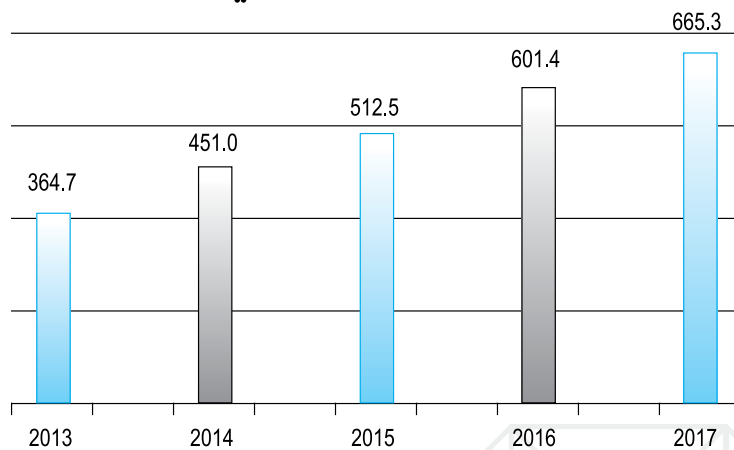
إجمالي الموجودات



وتالياً أبرز التغيرات لبنود الموجودات ضمن قائمة المركز المالي:

- ارتفعت محفظة التمويل لدى البنك بمبلغ ٦٤ مليون دينار وبنسبة نمو ١١٪.

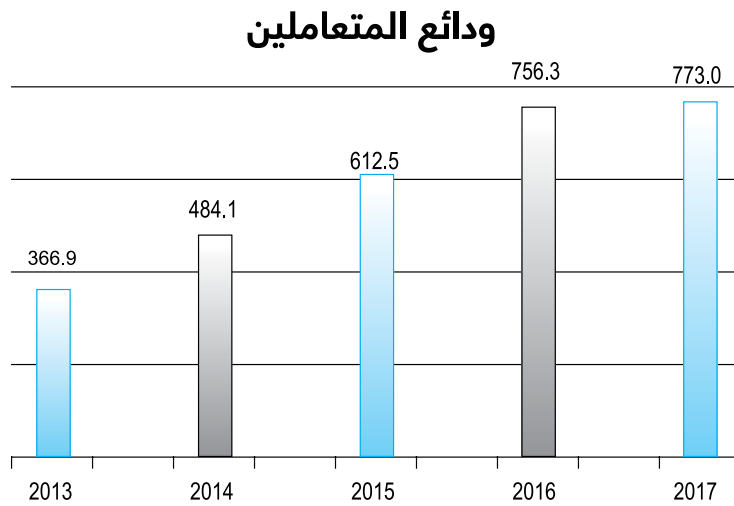
التمويلات (بالصافي)



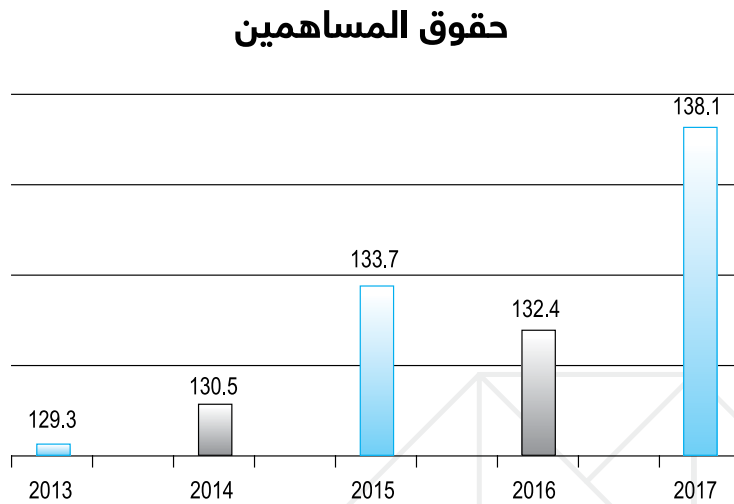
- انخفضت الأرصدة النقدية والوكالات الدولية لدى البنك بمبلغ ٧٦ مليون دينار وبنسبة ٣٢٪، نتيجة تحويل هذه الأرصدة إلى استثمارات وتمويلات.
- ارتفع رصيد الاستثمار في الموجودات المالية للبنك (أسهم وصكوك) بمبلغ ٤٤ مليون دينار وبنسبة ٨٩٪ عن العام ٢٠١٦.

أما على جانب المطلوبات فقد أظهرت قائمة المركز المالي ارتفاع في إجمالي المطلوبات وحقوق الاستثمار المشترك بمبلغ ٣٤ مليون دينار وبنسبة بلغت ٤٪ عن العام ٢٠١٦، حيث ارتفعت الحسابات منخفضة الكلفة CASA بمبلغ ١٧ مليون دينار بينما انخفضت الودائع للأجل بمبلغ ١ مليون دينار، كما وارتفعت التأمينات النقدية بمبلغ ١٥ مليون دينار.

فيما يلي التطور في نمو أرصدة ودائع المتعاملين:



و ارتفع مجموع حقوق المساهمين بمبلغ ٥,٧ مليون دينار وبنسبة ٤٪ عن العام السابق لتصل إلى ١٣٨ مليون دينار.



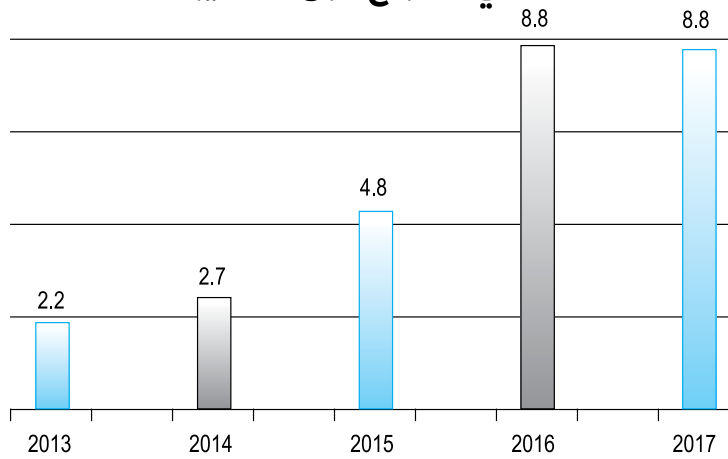


ولقد حافظ البنك على مستوى سيولة يتوافق مع هيكلية الموجودات والمطلوبات من خلال الأرصدة النقدية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية حيث بلغ معدل السيولة لدى البنك خلال عام ٢٠١٧ (١١٩٪).

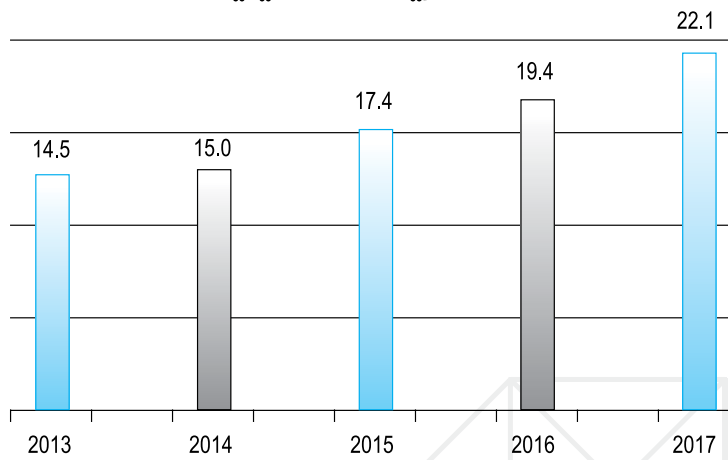
قائمة الدخل:

بلغ صافي الربح قبل الضريبة للبنك في عام ٢٠١٧ مبلغ ٨,٨ مليون دينار، حيث حافظ البنك على نفس مبلغ الأرباح خلال عام ٢٠١٦ على الرغم من وجود مصاريف إستثنائية غير متكررة.

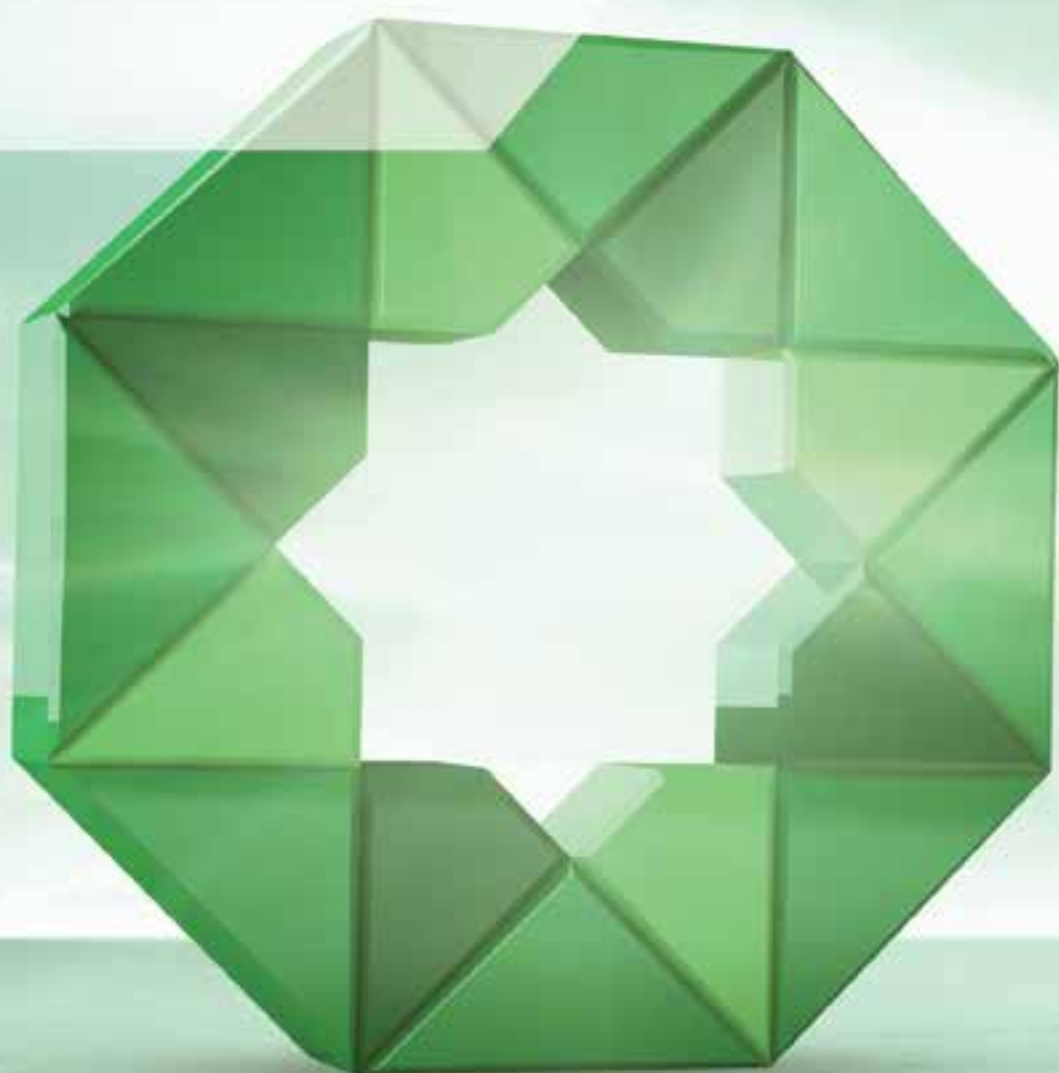
صافي الأرباح قبل الضريبة



المصاريف التشغيلية



التقرير السنوي
لهيئة الرقابة الشرعية
وتقرير مدققي
الحسابات





بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية

لبنك صفوة الإسلامي عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2017 م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ،،

الى السادة / مساهمي بنك صفوة الإسلامي المحترمين ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

بمقتضى قانون البنوك الأردني رقم 28 لسنة 2000 م، وما تضمنه بشأن البنوك الإسلامية ، والنظام الأساسي للبنك ، والضوابط الواردة ضمن معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، تقدم الهيئة التقرير التالي :-

لقد راقبت الهيئة المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك خلال الفترة المالية المنتهية بتاريخ 31 / 12 / 2017 م، وكذلك قامت بالمراقبة الواجبة لإبداء رأيها فيما إذا كان البنك قد نقيذ بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومدى التزامه بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا والتثبت من التزام البنك بها .

نتبع على الإدارة مسؤولية تنفيذ العمل في البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتأكد من ذلك، أما مسؤوليتنا فتتخصص في إبداء الرأي المستقل بناءً على مراقبتنا لعمليات البنك وفي إعداد تقرير لكم .

لقد قمنا بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق و الإجراءات المتبعة من البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات و ذلك من خلال دائرة الرقابة الشرعية .

لقد قمنا بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يعتمد مخالفة أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، كما استمرت الهيئة من خلال اجتماعاتها ومناقشة بنود جدول الأعمال المطروحة من قبل المراقب الشرعي أمين سر الهيئة ، بوضع ما تقتضيه الحاجة من الأحكام والتعليمات للمواضيع المستجدة والتي تظهر أثناء التطبيق العملي مع بيان الحكم الشرعي لتلك المواضيع .

في رأينا :-

أ. اطلع أعضاء الهيئة على الميزانية العامة للبنك وقائمة الدخل كما هي بتاريخ 2017/12/31 م والإيضاحات المتعلقة بها باعتبار أنها تقدم صورة عن عمل البنك ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما اطلعت عليه .

ب. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في 2017/12/31 م ، التي اطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

ج. مكنت إدارة البنك الهيئة من الاطلاع على الدفاتر و السجلات التي طلبتها وحصلت على البيانات التي طلبتها لتمكينها من القيام بواجب التدقيق على معاملات البنك المنفذة .

س.ب

د. راجعت الهيئة هياكل التمويل وشروطه والعقود التي نفذت بها المعاملات خلال السنة الحالية وكما في 2017/12/31 م والتي اطلعنا عليها وقد تمت وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

هـ. أن توزيع الأرباح وتحصيل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده منا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

و. تم تجنب المبالغ التي آلت إلى البنك من مصادر أو بطرق لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية إلى حساب الخيرات ليتم صرفها في أوجه الخير ولم يتم ضمها إلى إيرادات البنك .

ز. أجابت الهيئة على الاستفسارات التي عرضت عليها و أصدرت الفتاوى اللازمة و قد أبدت إدارة البنك تجاوباً ملحوظاً في تطبيق هذه الفتاوى و الالتزام بها.

ح. أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين ، وليس هناك تحويل لإدارة البنك لإخراجها مباشرة ، لعدم توافر قانون لتحصيلها ، وعدم نص النظام الأساسي للبنك أو قرارات الجمعية العمومية ، أو توكيل من المساهمين بذلك ، لذا فإن على المساهم تزكية أسهمه عند تحقق الشروط والضوابط الشرعية للزكاة مع الأخذ في الاعتبار ما يأتي :-

- إذا كانت النية عند الشراء للأسهم أو الاكتتاب بها هي المتاجرة والتداول فإنه يزكي القيمة السوقية للأسهم عند نهاية الحول بنسبة (2.5) % للسنة الهجرية أو (2.577) % للسنة الميلادية .
- إذا كانت النية عند شراء الأسهم أو الاكتتاب بها هي الحصول على الأرباح وليست المتاجرة ، فإنه يزكي (2.5) % للسنة الهجرية أو (2.577) % للسنة الميلادية ، من قيمة الموجودات الزكوية مضافاً إليها الربح المتحقق سواءً وزع أم لم يوزع .

والحمد لله رب العالمين ،،،،،

التاريخ : 26 كانون الثاني 2018 .

رئيس الهيئة

أ.د. حسين حامد حسان

عضو الهيئة

د . أحمد ملحم

عضو الهيئة

أ.د. علي الموسى (الصوا)

نائب رئيس الهيئة

أ.د. علي القرة داغي

تقرير هيئة الرقابة الشرعية 2017

Page 2 of 2



Deloitte.

EY
Building a better
working world

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
الى مساهمي بنك صفوة الإسلامي
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك صفوة الإسلامي (شركة مساهمة عامة محدودة) وشركاته التابعة ("ويشار إليهم معاً بالبنك") والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وقائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والملائمة للنظام الأساسي للبنك والمتفقة مع القواعد والمبادئ الشرعية التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور أخرى

١- تم تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ من قبل ارنست ويونغ / الأردن كمصدق وحيد للبنك للعام ٢٠١٦، وتم إصدار رأي غير متحفظ حولها بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٧. وتماشياً مع تعليمات البنك المركزي الأردني للهاكمية المؤسسية للبنوك تم تعيين كل من ارنست ويونغ/ الأردن وديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن كمصدق لحسابات البنك للعام ٢٠١٧ بشكل مشترك.

٢- التزم البنك بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

امور التدقيق الهامة

ان امور التدقيق الهامة هي تلك الامور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الامور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم الموحدة ولا نبيدي رأياً منفصلاً حول هذه الامور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الامور المشار اليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة. بالإضافة لكافة الامور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الامور المشار اليها ادناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

١ - التدني في محفظة التمويلات (ذمم البيوع المؤجلة، الذمم الأخرى، موجودات إجارة منتهية بالتمليك) وصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	
ان الايضاحات المتعلقة بخسارة التدني في محفظة التمويلات (ذمم البيوع المؤجلة، الذمم الأخرى، موجودات إجارة منتهية بالتمليك) قد تم الإفصاح عنها في الايضاحات رقم ٧ و ١٣ حول القوائم المالية الموحدة، والخاصة بصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار في إيضاح رقم ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة.	
أمر التدقيق الهام	كيف تم معالجة أمر التدقيق الهام
ان التدني في محفظة التمويلات (ذمم البيوع المؤجلة، الذمم الأخرى، موجودات إجارة منتهية بالتمليك) هي أحد أهم الامور التي تؤثر على نتائج أعمال البنك، بالإضافة الى كونها من الامور التي تتطلب الكثير من الاجتهاد لتحديد التعثر وقياس خسارة التدني. هذا ويقوم البنك باقتطاع ١٠٪ من صافي أرباح الاستثمار المشترك وتحويله إلى صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار وذلك حسب تعليمات البنك المركزي الأردني. يتم تطبيق الاجتهاد على مخلات عملية قياس التدني بما فيها تقييم الضمانات وتحديد تاريخ التعثر وبالتالي احتساب التدني من ذلك التاريخ.	تضمنت إجراءات التدقيق تقييم نظام الضبط والرقابة الداخلي حول إجراءات منح وتسجيل ومراقبة التمويلات وإجراءات تسجيل خسارة التدني، التي تتضمن الأخذ بعين الاعتبار متطلبات البنك المركزي الأردني، للتحقق من فعاليتها وتقييم فاعلية تصميمها وتطبيقها وتشغيلها. تضمنت اجراءات التدقيق أيضاً الحصول على كشوفات التمويلات غير العاملة وتحت المراقبة، واختيار عينات لدراسة خسارة التدني بما فيها تقييم الضمانات والمخصصات اللازمة بناء على تاريخ التعثر. بالإضافة الى ذلك، فقد قمنا باختيار عينة من التمويلات العاملة والتأكد من قيام الإدارة بالأخذ بعين الاعتبار كافة عوامل التدني . كذلك فقد قمنا بإعادة احتساب المبالغ المحولة إلى صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.



Deloitte.

EY
Building a better
working world

٢- تعليق الإيرادات على الذمم غير العاملة (ذمم البيوع المؤجلة، الذمم الأخرى وموجودات إجارة منتهية بالتمليك) ان الايضاحات المتعلقة بتعليق الإيرادات على الذمم غير العاملة مفصلة في ايضاح ٧ حول القوائم المالية الموحدة.	
أمر التدقيق الهام وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني فإنه يتم تعليق الإيرادات بعد ٩٠ يوم من تاريخ التعثر (تاريخ التوقف عن الدفع). يتم تطبيق الاجتهاد لتحديد تاريخ التعثر، الأمر الذي قد يؤثر على مبلغ الإيرادات التي يجب تعليقها.	كيف تم معالجة أمر التدقيق الهام تضمنت اجراءات التدقيق اختيار عينة من كشوفات الذمم غير العاملة (ذمم البيوع المؤجلة، الذمم الأخرى وموجودات إجارة منتهية بالتمليك) والإيرادات المعلقة ودراسة الإيرادات المعلقة بما فيها إعادة الاحتساب وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني. بالإضافة الى ذلك، فقد تم دراسة الأسس المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد حدوث التكني (تاريخ التعثر).

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٧

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي لعام ٢٠١٧ بتاريخ لاحق لتقريرنا.

ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأنا لا ابدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة. اذا تبين من خلال الاجراءات التي قمنا بها وجود تعارض او خطأ جوهري بين القوائم المالية الموحدة والمعلومات الأخرى فإنه يجب الإفصاح عنها. هذا ولم تسترع انتباهنا اية امور بما يخص المعلومات الأخرى.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية مدقي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتياال أو غلط ويتم اعتبارها جوهريّة، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتياال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز للنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق البنك لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للبنك. ونحن مسؤولون عن رأينا حول التدقيق.



Deloitte.

EY
Building a better
working world

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا وما شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. إننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

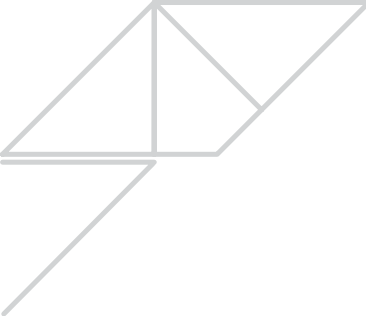
تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك ببيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي بالمصادقة عليها.

دلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن
دلويت اند توش (الشرق الأوسط)
010101
Deloitte & Touche (M.E.C.)
كريم بهاء النابلسي
إجازة رقم ٦١١

إرنست ويونغ / الأردن
محول ذيلويفم العربي
محاسبين قانونيين
ترخيص رقم ٨٨٢ / الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
١٥ شباط ٢٠١٨



إبداع يضعك في الطبيعة



القوائم المالية والإيضاحات حولها





بنك صفوة الإسلامي – شركة مساهمة عامة محدودة

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

٣١ كانون الأول ٢٠١٦ دينار	٣١ كانون الأول ٢٠١٧ دينار	إيضاحات	
٢٠٤,٠٢٨,٣٥٩	١١٩,٩٣٤,١٣٥	٤	الموجودات
٥,٦٤٤,٥٩٧	٦,٥٧٠,٧٠٩	٥	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي
٢٦,٧١٧,٣٢٧	٣٣,٨٦١,٥٧٢	٦	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣٧٨,٣٣٧,٥٢٨	٤١٦,١٥٥,٥٤٤	٧	استثمارات وكالة دولية
٤٧,٤٢٨	٣٧,٧٤٨	٨	ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى – بالصافي
-	١٧,٧٠٠	٩	قروض غير محولة – بالصافي
٢٢,٠٧٤,٥٣٨	٣٨,٨٧٥,٣٤٥	١٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي
٢٧,٤٣٩,٠٠٠	٥٤,٨٧٨,٠٠٠	١١	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٣٧٠,٣٦٢	٣٧٧,٢٦٢	١٢	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي
٢٢٣,٧٤٣,٩٧١	٢٥٥,٧٠٨,٦١٩	١٣	إستثمار في شركة حليفة
٥٠٩,٦٦٠	٥٠٩,٦٦٠	١٤	موجودات إجارة منتهية بالتمليك – بالصافي
٢١,٧٧٨,٤٨١	٢١,٢٩٩,٧٧٢	١٥	القرض الحسن
١,٧٤٢,٥٦٦	١,٤٤٩,٥٨٣	١٦	ممتلكات ومعدات – بالصافي
٥٩٩,٨١٥	٥٩٩,٨١٥	١٧	موجودات غير ملموسة – بالصافي
٦,٥٦٩,٣٦٨	٧,٥٢٧,١٧٦	١٨	موجودات ضريبية مؤجلة
٩١٩,٦٠٣,٠٠٠	٩٥٧,٨٠٢,٦٤٠	١٩	موجودات أخرى
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق المساهمين
٢,١٤٢,٠٧٨	٨٧٦,٢٨٨	٢٠	المطلوبات
١٠٤,٧٤١,٩٠٠	١٢٠,٠٦٨,٩٦٥	٢١	حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية
٨,١١١,٨٣١	٢٢,٧٤٦,٠٤٨	٢٢	حسابات العملاء الجارية
٢,٤٣٨,٧٣٣	٢,٦٠٣,٠٤٨	٢٣	تأمينات نقدية
٨٤,٦٠٣	٨٤,٦٠٣	٢٤	مخصص ضريبة الدخل
١١,٩٨٩,٥٤٠	١٥,٣٣١,٤٥٣	٢٥	مخصصات أخرى
١٢٩,٥٠٨,٦٨٥	١٦١,٧١٠,٤٠٥	٢٦	مطلوبات أخرى
			مجموع المطلوبات
٦٥١,٥١٥,٤٦٩	٦٥٢,٩٢١,١٣٩	٢٧	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
(٩٧٦,٧١٧)	(٨٢٠,١٢١)	٢٨	حسابات الاستثمار المشترك
٦٥٠,٥٣٨,٧٠٢	٦٥٢,١٠١,٠١٨	٢٩	احتياطي القيمة العادلة
			مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٥,٥٢٦,٤٣٥	٤,١٥٠,٤٣٠	٣٠	صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
١,٥٩٧,٠٦٧	١,٦٩٥,٢٩٧	٣١	صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
			مخصص ضريبة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٢	حقوق المساهمين
٢١,٩٩٩,٧٤٣	٢٢,٨٧٤,٨١٦	٣٣	رأس المال المدفوع
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٤	احتياطي قانوني
-	(٥٧٦)	٣٥	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
١٠,١٣٢,٣٦٨	١٤,٩٧١,٢٥٠	٣٦	إحتياطي القيمة العادلة - ذاتي
١٣٢,٤٣٢,١١١	١٣٨,١٤٥,٤٩٠	٣٧	أرباح مدورة
٩١٩,٦٠٣,٠٠٠	٩٥٧,٨٠٢,٦٤٠	٣٨	مجموع حقوق المساهمين
-	٥,٠٦٢,١٠٨	٣٩	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق المساهمين
			حسابات الاستثمار بالوكالة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٥٦ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

بنك صفوة الإسلامي - شركة مساهمة عامة محدودة

قائمة الدخل و الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاحات
دينار	دينار	
٢٥,١٦٠,٧٣٣	٢٧,٨٩٨,٤٩٨	٢٩ إيرادات البيوع المؤجلة
١٨,٣٤٠,٨١٧	١٩,١٣٣,٦٨٥	٣٠ إيرادات موجودات مؤجرة منتهية بالتمليك
١١٠,٠٥٤	٤٤٠,٢٤٠	٣١ أرباح استثمارات وكالة دولية
٣١٢,٢٨٧	١,١٤٦,٩٠٢	٣٢ أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٧,٤٠٥	-	٣٣ أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٤١٧,٨٤٤	١,٦٥٦,٩٤٠	٣٤ أرباح موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٦,٨٩٦	١٦,٩٠٠	١٢ حصة الأموال المشتركة من أرباح شركة حليفة
(٢٠,٩٣٥)	(٨,٦٤٣)	٣٥ خسائر تقييم عملات اجنبية
٤٠٥,٤٢٣	٦٨٦,٢٠٥	إيرادات أخرى - مشتركة
(٥,٨٠٠)	-	مصاريف قانونية
٤٤,٧٣٤,٧٢٤	٥٠,٩٧٠,٧٢٧	إجمالي إيرادات الاستثمار المشترك
(١٧,٥٢٦,٩٣١)	(١٩,٥٢٢,٦١٦)	٣٦ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
(٤,٤٧٣,٤٧٣)	(٥,٠٩٧,٠٧٣)	٢٤ حصة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
٢٢,٧٣٤,٣٢٠	٢٦,٣٥١,٠٣٨	٣٧ حصة البنك من إيرادات حسابات الاستثمار المشترك بصفته مضارباً ورب مال
٦٤٢,٦٢٦	٦٠٨,٨٣٣	٣٨ إيرادات البنك الذاتية
-	١٨,١٢١	٣٩ حصة البنك من إيرادات الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلا
٤٣٨,٩٩٧	٤٤٢,٥٧٩	٤٠ أرباح العملات الاجنبية
٣,١١٦,٥٣٧	٣,٧٠١,٥٥١	٤١ إيرادات الخدمات المصرفية
٦٨١,٤١٤	١٣٥,٩٦٨	٤٢ إيرادات اخرى
٢٧,٦١٣,٨٩٤	٣١,٢٥٨,٠٩٠	إجمالي الدخل
(٩,٧١٨,٦١٧)	(١١,٢٠٣,١٨٧)	٤٣ نفقات الموظفين
(٢,٨٥١,٩٧٦)	(٢,٨٢٩,٩٩٠)	١٤ و ١٥ استهلاكات وإطفاءات
(٤٤٧,٠١٩)	(٣٧٥,٢٠٢)	٣٠ استهلاك موجودات اجارة منتهية بالتمليك - ذاتي
١,٠٩٠,٤٦١	(٢٥,١٢٠)	٨ و ٧ مخصص (المسترد من) ذمم البيوع المؤجلة والذمم الاخرى - الذاتية
(٦,٨٥٠,٥٢٩)	(٨,٠٧٣,٨٥٩)	٤٤ مصاريف أخرى
(١٨,٧٧٧,٦٨٠)	(٢٢,٥٠٧,٣٥٨)	إجمالي المصروفات
٨,٨٣٦,٢١٤	٨,٧٥٠,٧٣٢	ربح السنة قبل الضريبة
(٣,١٣٨,٨٩٨)	(٣,٠٤٣,٣٨٢)	ب/٢١ مصروف ضريبة الدخل
٥,٦٩٧,٣١٦	٥,٧٠٧,٣٥٠	ربح السنة
-	(٥٧٦)	يضاف: بنود الدخل الشامل بعد الضريبة :
٥,٦٩٧,٣١٦	٥,٧٠٦,٧٧٤	التغير في احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية - بالصافي
فلس/دينار	فلس/دينار	اجمالي الدخل الشامل للسنة
./٠.٥٧	./٠.٥٧	الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٥٦ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها



بنك صفوة الإسلامي-شركة مساهمة عامة محدودة
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

المجموع	ارباح مدورة	احتياطي القيمة العادلة-ذاتي	احتياطي مخاطر مصروفية عامة	احتياطي اختياري	احتياطي قانوني	(خصم اصدار)	رأس المال المدفوع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
١٣٢,٤٣٦,١١١	١٠,١٣٢,٣١٨	-	٣٠,٠٠٠	-	٢١,٩٩٩,٧٤٣	-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٥,٧٠٧,٣٥٠	٥,٧٠٧,٣٥٠	-	-	-	-	-	-
(٥٧٦)	-	(٥٧٦)	-	-	-	-	-
٥,٧٠٦,٧٧٤	٥,٧٠٧,٣٥٠	(٥٧٦)	-	-	-	-	-
٦,٦٠٥	٦,٦٠٥	-	-	-	-	-	-
-	(٨١٥,٠٧٣)	-	-	-	٨٧٥,٠٧٣	-	-
١٣٨,١٤٥,٤٩٠	١٤,٩٧١,٢٥٠	(٥٧٦)	٣٠,٠٠٠	-	٢٢,٨٧٤,٨١٦	-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٣٣,٧٣٤,٧٩٥	١١,٤٧٥,٣٣٧	-	٣٠,٠٠٠	١,٩٤٣,٣٣٦	٢١,١١٦,١٢٢	(١,١٠٠,٠٠٠)	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٥,٦٩٧,٣١٦	٥,٦٩٧,٣١٦	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
٥,٦٩٧,٣١٦	٥,٦٩٧,٣١٦	-	-	-	-	-	-
(٧,٠٠٠,٠٠٠)	(٦١,٥٦٠,٦٦٤)	-	-	(٨٤٣,٣٣٦)	-	-	-
-	-	-	-	(١,١٠٠,٠٠٠)	-	١,١٠٠,٠٠٠	-
-	(٨٨٣,٦٢١)	-	-	-	٨٨٣,٦٢١	-	-
١٣٢,٤٣٦,١١١	١٠,١٣٢,٣١٨	-	٣٠,٠٠٠	-	٢١,٩٩٩,٧٤٣	-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ ٥٩٩,٨١٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ و ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ يحظر التصرف به بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني والذي يمثل موجودات ضريبية مؤجلة ذاتية.
- يحظر التصرف برصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة والبالغ ٣٠.٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ و ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ يساوي العجز في صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار يحظر التصرف به.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٥٦ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

بنك صفوة الإسلامي-شركة مساهمة عامة محدودة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

إيضاحات	٢٠١٧	٢٠١٦
دينار	دينار	دينار
التدفق النقدي من عمليات التشغيل		
ربح السنة قبل الضريبة	٨,٧٥٠,٧٣٢	٨,٨٣٦,٢١٤
التعديلات لينود غير نقدية:		
استهلاكات وإطفاءات	١٥٩١٤	٢,٨٥١,٩٧٦
استهلاك اجارة منتهية بالتمليك	٣٠	٣٥,٠٥٠,٨٣٦
صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	٢٤	٤,٤٧٣,٤٧٣
مخصص(المسترد من) ذمم البيوع المؤجلة والذمم الاخرى - الذاتية	٨٩٧	(١,٠٩٠,٤٦١)
مخصص تدني استثمار في شركة تابعة		٦,٦٠٥
حصة الاموال المشتركة من ارباح شركة حليفة	١٢	(٦,٨٩٦)
خسائر(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات		(٢٣,٧٤٧)
(أرباح) بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة		(٢١,٤٨٧)
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات	٥٩,٩٨٦,١١٢	٥٠,٠٦٩,٩٠٨
التغير في الموجودات والمطلوبات:		
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		٤٨٧,٠٢١
(الزيادة) في ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى	(٤٢,٠٩٦,٨٥١)	(٧١,١٦٣,٧٥٢)
النقص في القروض غير المحولة	٩,٦٨٠	١,١٦٥,٩٦٢
(الزيادة) في موجودات اجارة منتهية بالتمليك	(٧٥,١٩٤,٥٨٧)	(٥٥,٤٣٦,٩٢٢)
(الزيادة) في القرض الحسن	-	(٥٠,٩٠٦,٠٠٠)
(الزيادة) في الموجودات الأخرى	(١,٥٤٨,٨٤٤)	(٩٢٥,٧٧٦)
الزيادة في حسابات العملاء الجارية	١٥,٣٢٧,٠٦٥	١٥,١٩٢,٥٣٣
الزيادة (النقص) في التأمينات النقدية	١٤,٦٣٤,٢١٧	(٤,١٧٤,٣٣٩)
الزيادة (النقص) في المطلوبات الأخرى	٣,٣٤١,٩١٣	(٣,١٥١,١٨٧)
صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات التشغيل قبل ضريبة الدخل المدفوعة	(٢٥,٥٤١,٢٩٥)	(٦٨,٤٤٦,٢٢٢)
ضريبة الدخل المدفوعة	(٤,٣٣٠,٣٧٣)	(٢,٨٨٩,٥٦٢)
صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات التشغيل	(٢٩,٨٧١,٦٦٨)	(٧١,٣٣٥,٧٨٤)
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار		
صافي (شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك	(١٧,٣١٣,٩٨٨)	(١٤,٦٢٩,٥٧٣)
صافي (شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي	(١٨,٢٧٦)	-
صافي (شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	(٢٧,٤٣٩,٠٠٠)	(٢٧,٤٣٩,٠٠٠)
توزيعات أرباح نقدية من شركة حليفة	١٠,٠٠٠	-
(شراء) موجودات غير ملموسة	(٣٢١,٦٣٠)	(٧٢٩,٢٠٨)
(شراء) ممتلكات ومعدات	(١,٩٣٦,٧٠٢)	(٢,٩٨٩,١٤٤)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات	١١٠,٥٠٥	٣٦,٦٧٣
المتحصل من بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة	٦١٧,٠١٢	٢٦٧,٢٧٤
(الزيادة) في استثمارات وكالة دولية	(٧,١٤٤,٢٤٥)	(٢٠,٨٦٨,٩٩١)
صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات الاستثمار	(٥٣,٤٣٦,٣٢٤)	(٦٦,٣٥١,٩٦٩)
التدفق النقدي من عمليات التمويل		
الزيادة في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك	١,٤٠٥,٦٧٠	١٢٨,٥١٩,٣٠٣
الأرباح الموزعة على المساهمين	-	(٧,٠٠٠,٠٠٠)
صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل	١,٤٠٥,٦٧٠	١٢١,٥١٩,٣٠٣
صافي النقص في النقد وما في حكمه	(٨١,٩٠٢,٣٢٢)	(١٦,١٦٨,٤٥٠)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	٢٠٧,٥٣٠,٨٧٨	٢٢٣,٦٩٩,٣٢٨
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	١٢٥,٦٢٨,٥٥٦	٢٠٧,٥٣٠,٨٧٨

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٥٦ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها



بنك صفوة الإسلامي – شركة مساهمة عامة محدودة
بيان التغيرات في حسابات الاستثمار بالوكالة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

بيان (أ)

المجموع	مربحة محلية	ايضاح
دينار	دينار	
		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧
-	-	الرصيد في بداية السنة
٧,٦٠٨,٩١٤	٧,٦٠٨,٩١٤	يضاف: الايداعات
(٢,٥٤٦,٨٠٦)	(٢,٥٤٦,٨٠٦)	يطرح: السحوبات
٢٤,٧٢٦	٢٤,٧٢٦	يضاف: أرباح استثمارية
(١٨,١٢١)	(١٨,١٢١)	يطرح: أجر البنك بصفته وكيلًا
(٦,٦٠٥)	(٦,٦٠٥)	يطرح: حصة الموكل
٥,٠٦٢,١٠٨	٥,٠٦٢,١٠٨	الاستثمارات في نهاية السنة
٣٥٦,٤٩٠	٣٥٦,٤٩٠	ايرادات مقبوضة مقدما
-	-	الايرادات المعلقة
٣٥٦,٤٩٠	٣٥٦,٤٩٠	
المجموع	مربحة محلية	
دينار	دينار	
-	-	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
-	-	الرصيد في بداية السنة
-	-	يضاف: الايداعات
-	-	يطرح: السحوبات
-	-	يضاف: أرباح استثمارية
-	-	يطرح: أجر البنك بصفته وكيلًا
-	-	يطرح: حصة الموكل
-	-	الاستثمارات في نهاية السنة
-	-	ايرادات مقبوضة مقدما
-	-	الايرادات المعلقة

بنك صفوة الإسلامي – شركة مساهمة عامة محدودة إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة ٣١ كانون الاول ٢٠١٧

(١) عام

إنَّ بنك صفوة الإسلامي («البنك») هو شركة مُساهمة عامة محدودة أردنية ويعتبر خلفاً قانونياً وواقعياً لبنك الإنماء الصناعي والذي تأسس بموجب قانون خاص (قانون بنك الإنماء الصناعي) خلال عام ١٩٦٥ ويحل محله حلولاً قانونياً وواقعياً في كل ما له من حقوق وما عليه من التزامات، حيث صدر بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠٨ قانون الغاء قانون بنك الإنماء الصناعي رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٨ والذي تم بموجبه الغاء قانون بنك الإنماء الصناعي رقم ٥ لسنة ١٩٧٢.

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي والذي عقد بتاريخ ١٧ أيار ٢٠١٧ تعديل اسم البنك من بنك الأردن دبي الاسلامي الى بنك صفوة الاسلامي.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الاستثمار المنظمة على غير أساس الربا وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها خمسة وعشرون فرعاً والشركات التابعة له، ويخضع البنك في أعماله لأحكام قانون البنوك النافذ.

إن البنك مملوك بنسبة ٦١,٨٪ من قبل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار والتي يتم توحيد قوائمها المالية في القوائم المالية لبنك الاتحاد.

تم اقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس ادارة البنك في جلسته رقم (٢٠١٧/١) بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٨ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

تم اطلاع و مراجعة القوائم المالية الموحدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك في جلستها رقم (٢٠١٧/١) بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٨ واصدرت تقريرها الشرعي حولها.

(٢) أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والملائمة للنظام الأساسي للبنك والمتفقة مع القواعد والمبادئ الشرعية التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.

تطبق المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية



الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولحين صدور معايير إسلامية تحل محلها.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك حيث تظهر بالقيمة العادلة.

إنّ الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يُمثل العملة الوظيفية للبنك.

يُراعى الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق المساهمين وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المشترك.

يُراعى الأخذ بعين الاعتبار صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار لتغطية التدني في حسابات التمويل والاستثمار الممولة من حسابات الاستثمار المشترك.

تعني حسابات الاستثمار المطلقة حسابات الاستثمار المشترك أينما وردت.

أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة له المُمَوَّلَة من أموال البنك الذاتية والمشاركة والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المُعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك وشركاته التابعة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المُتبعة في البنك.

يملك البنك كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ الشركات التابعة التالية:-

اسم الشركة	رأس المال (المدفوع (دينار)	مصدر التمويل	نسبة ملكية البنك %	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
شركة مسك للوساطة المالية	٢,٠٠٠,٠٠٠	ذاتي	١٠٠ %	وساطة	عمان	٢٠١١
شركة الاردن دبي العقارية للاعمار*	١٠٠,٠٠٠	مشترك	١٠٠ %	استثمار عقاري	عمان	٢٠١٢

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل والدخل الشامل المُوَحَّدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على شركاته التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات شركاته التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل والدخل الشامل المُوَحَّدة وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على شركاته التابعة.

تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركات التابعة.

في حال إعداد قوائم مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الإستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة.

* تم تصفية الشركة التابعة لشركة الاردن دبي العقارية للاعمار (شركة الفيض للاستثمارات العقارية) وقد تم الغاء تسجيلها لدى دائرة مراقبة الشركات بتاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠١٧، وقد تم استبعاد الشركة عند اعداد القوائم المالية الموحدة.

التغيرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

أسس توزيع أرباح الاستثمار المشتركة فيما بين أصحاب حقوق المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار المشترك

تم توزيع عائد الاستثمار المشترك بين أصحاب حقوق المساهمين و أصحاب حسابات الاستثمار المشترك للعام ٢٠١٧ على النحو التالي :

النسبة	
٤٩٪	حصة أصحاب حسابات الإستثمار المشترك (متوسط تقريبي)
٤١٪	حصة أصحاب حقوق المساهمين (متوسط تقريبي)
١٠٪	حصة صندوق مواجهة مخاطر الإستثمار

تشارك حسابات الإستثمار المشترك في نتائج أرباح الإستثمار وتوزع على المودعين كل بنسبة مشاركته مع الأخذ بالإعتبار أوزان حسابات الإستثمار المشترك المعنية وشروط الحساب الموقعة بين البنك والمودع.



ان أوزان حسابات الإستثمار المشترك هي كما يلي:

- من ٢٠٪ الى ٣١٪ من أدنى رصيد حسابات التوفير بالدينار الاردني.
- من ٢٠٪ الى ٢٥٪ من أدنى رصيد حسابات التوفير بالعملات الاجنبية.
- من ٣٣٪ الى ٩٠٪ من معدل رصيد حسابات الأجل بالدينار الاردني.
- من ١٨٪ الى ٤٦٪ من معدل رصيد حسابات الأجل بالعملات الاجنبية.
- ٩٠٪ من معدل رصيد حسابات شهادات الایداع الاستثمارية بالدينار الاردني.
- من ٧٠٪ الى ٨٥٪ من معدل رصيد شهادات الایداع الاستثمارية بالعملات الاجنبية.

يتحمل البنك كافة المصروفات الإدارية بإستثناء مصاريف الدعاية والإعلان و التسويق الخاصة بالمنتجات ومصاريف تأمين الموجودات المؤجرة المنتهية بالتملك يتم تحميلها على الوعاء الإستثماري المشترك.

يقوم البنك بإشراك (خلط) أمواله وأية أموال أخرى (لم يتسلمها البنك على أساس عقد المضاربة) بحسابات الإستثمار المشترك.

الزكاة

تقع مسؤولية إخراج الزكاة على عاتق المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار المطلقة , حيث أنه ليس هنالك تحويل لإدارة البنك لإخراجها مباشرة ولعدم توافر قانون لتحصيلها وعدم نص النظام الأساسي للبنك أو قرارات الهيئة العامة أو توكيل من المساهمين بذلك , لذا فإن على المساهم وصاحب حساب الإستثمار المطلق تزكية أسهمه وأمواله عند تحقق الشروط والضوابط الشرعية للزكاة .

الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية

يقوم البنك بتسجيلها في حساب خاص يظهر في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى ولا يتم ضمها الى إيرادات البنك ويتم الصرف منه على أوجه الخير وفق ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية.

ذمم البيوع المؤجلة

عقود المُرَابحة:

المُرَابحة: هي بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع وهو أحد بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة.

المُرَابحة للآمر بالشراء: هي بيع البنك إلى عميله (الآمر بالشراء) أصل بزيادة محددة على ثمنها أو تكلفتها بعد تحديد تلك الزيادة (ربح المُرَابحة في الوعد).

يقوم البنك بتطبيق مبدأ الإلزام بالوعد في معاملات المُرَابحة للآمر بالشراء وبما ينسجم مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

يتم إثبات إيرادات البيوع المؤجلة عند تنفيذ المعاملة (التي يُسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يُسدد ثمنها على أقساط تُدفع على فترات مالية مُتعددة لاحقة) يتم توزيع ارباحها على الفترات المالية المُستقبلية لفترة الأجل بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسديد نقداً أم لا.

يتم إثبات ذمم البيوع المؤجلة عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها.

يتم تكوين مخصص تدني لذمم البيوع المؤجلة والذمم إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية لذمم البيوع المؤجلة و الذمم و عندما يمكن تقدير هذا التدني و يسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة .

يتم في نهاية الفترة المالية تسجيل موجودات التمويل بالتكلفة أو بالقيمة النقدية المتوقعة تحقيقها أيهما اقل ويثبت الفرق كمخصص تدني تمويلات.

يتم تعليق إيرادات البيوع المؤجلة غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني.

يتم شطب ذمم البيوع المؤجلة والتمويلات الممولة من حسابات الاستثمار المشترك في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها على صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار (باستثناء ما يتم منحه / تمويله ومن ثم شطبه من ذمم البيوع المؤجلة والتمويلات في نفس السنة حيث يتم قيده في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة/ على إيرادات الاستثمار) ويضاف المحصل من الذمم/ التمويلات التي تم شطبها سابقاً إلى صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار (باستثناء ما تم قيده في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة/ على إيرادات الاستثمار)، أما بخصوص ذمم البيوع المؤجلة و التمويلات الممولة من أموال البنك الذاتية و المعد لها مخصص تدني فيتم شطبها في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - إلى قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة ويضاف المحصل من الذمم / التمويلات السابق شطبها إلى الإيرادات.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي

تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية والممولة من أموال البنك الذاتية وذلك بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ، ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن بند احتياطي القيمة العادلة ضمن حسابات حقوق المساهمين .

في حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها فيتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في الأرباح المدورة.

يتم تسجيل الأرباح المتأتية من هذه الموجودات المالية في تاريخ الإعلان عن توزيعها في بيان الدخل.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لهذه الموجودات في بند احتياطي القيمة العادلة.



موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المشترك

تمثل هذه الموجودات الإستثمارات في أدوات الملكية والممولة من حسابات الإستثمار المشترك وذلك بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن بند احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المشترك.

إذا حصلت خسائر في بعض عمليات الاستثمار المشترك التي بدأت و تمت في سنة معينة، فتغطي هذه الخسائر من الأرباح التي حققتها عمليات الاستثمار المشترك الأخرى التي بدأت و تمت في السنة ذاتها و إذا كانت الخسائر أكثر من الأرباح في السنة ذاتها، فتغطي من صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار.

أما إذا بدأت عمليات استثمار مشترك و استمرت في سنوات سابقة، و تبين في النتيجة و في سنة معينة أن تلك العمليات الاستثمارية كانت من حيث النتيجة عمليات خاسرة، فتغطي خسارتها من صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار، على اعتبار أنها نفذت في عام سابق أو اعوام سابقة.

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتحقق من صحة وجود السند الفقهي المؤيد لتحميل البنك أي خسارة واقعة في نطاق عمليات الاستثمار.

يمكن استرجاع خسارة التدني التي تم تسجيلها سابقاً في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة إذا ما تبين بموضوعية أن الزيادة في القيمة العادلة قد حدثت في فترة لاحقة لتسجيل خسائر التدني من خلال احتياطي القيمة العادلة الظاهر ضمن حسابات الإستثمار المشترك.

بما أن حسابات الاستثمار المشترك على أساس المضاربة المشتركة المستمرة تتصف بعدم التزامن في بداية و نهاية الایداعات في الحسابات فإن ربح العمليات المؤجلة الممتدة على فترات لاحقة يوزع على كامل مدة آجالها بالنسبة و التناسب مع كل فترة .

يتم تسجيل الأرباح المتأتية من هذه الموجودات المالية في تاريخ الإعلان عن توزيعها في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لهذه الموجودات في بند احتياطي القيمة العادلة.

تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة، ويتم إجراء اختبار التدني لهذه الموجودات في نهاية كل فترة مالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة، ولا يمكن استرجاع خسارة التدني لهذه الموجودات في الفترات اللاحقة.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والتي تمثل مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد لرأس مال هذه الموجودات وأرباحها.

يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، ويعاد تقييمها في نهاية الفترة الحالية باستخدام طريقة معدل الربح الفعال وتظهر أية أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية الإطفاء في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة.

يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المحسوبة على أساس معدل الربح الفعلي الأصلي وبحيث ينزل أي مخصصات ناتجة عن التدني من قيمة هذه الموجودات.

إستثمار في شركة حليفة

الشركة الحليفة هي تلك الشركة التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين (٢٠٪) إلى (٥٠٪) من حقوق التصويت، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الإستثمارات في الشركة الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.

تظهر الإستثمارات في الشركة الحليفة ضمن قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركة حليفة كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم اطفائها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركة الحليفة في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركة الحليفة بحدود حصة البنك في الشركة الحليفة.

في حال إعداد قوائم مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الإستثمارات في الشركة الحليفة بالتكلفة.

الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك

الإجارة هي تملك منفعة بعوض وتقسم إلى:

الإجارة التشغيلية: وهي عقود الإجارة التي لا تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة.

الإجارة المنتهية بالتملك: وهي الإجارة التي تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة وتأخذ عدة صور

حسبما ورد في معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.

تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية شاملة النفقات المباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتُستهلك الموجودات المؤجرة وفقاً لسياسة الاستهلاك المُتبعة في البنك.



عندما يقل المبلغ المُمكن استرداده من أي من الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة عن صافي قيمتها الدفترية فإنّه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يُمكن استردادها وتُسجل قيمة التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة.

تُوزع إيرادات الإجارة بما يتناسب مع الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.

يتم قيد مصاريف التأمين والصيانة الأساسية للموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها.

تحويل الموجودات

يتم الإفصاح عن أيّة تحويلات للموجودات الملموسة والمالية والتي تتم فيما بين الموجودات المُموّلة من حسابات الاستثمار المشترك، حقوق المساهمين، حسابات الاستثمار المُقيّدة، الصناديق الاستثمارية وأسس التحويل والسياسات المُحاسبية التي تم اعتمادها لهذه الغاية مع بيان أثرها المالي وأرصدة أي من الموجودات التي خضعت لعملية تحويل في بداية الفترة المالية والتغيّرات التي حدثت عليها خلال الفترة المالية والرصيد في نهاية الفترة.

يتم الإفصاح عن جميع التحويلات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع بيان طبيعة العلاقة ونوع العمليات التي تمت ومجموع قيمة العمليات في بداية الفترة المالية ونهايتها مع بيان الآثار المالية المُترتبة على ذلك.

يتم الإفصاح عن الأسس التي اتبعتها البنك في تقييم الموجودات عند إجراء عمليات التحويل.

يتم الإفصاح عن الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل التي تتم بالعملات الأجنبية مع بيان الآثار المالية المُترتبة على ذلك.

يتم الإفصاح عن طبيعة وشروط الموجودات التي تم تحويلها عمّا إذا كانت قابلة للتجزئة وأي مُخصصات مُتعلقة بها.

يتم الإفصاح عن الأسباب والأسس التي تحكم تحويل الموجودات بين حسابات الاستثمار المختلفة.

يتم الإفصاح عن التعهدات والقيود التي تستوجبها العلاقة التعاقدية بين أصحاب حسابات الاستثمار وأصحاب حقوق المساهمين إن وجدت.

صندوق مُواجهة مخاطر الاستثمار المُشترك

يقتطع البنك ما نسبته (١٠٪) (٢٠١٦: ١٠٪) من صافي أرباح الإستثمار المُشترك المُتحققة على مُختلف العمليات الجارية خلال الفترة، وتزداد النسبة بناءً على تعليمات من البنك المركزي الأردني ويسري مفعول النسبة المُعدّلة بعد زيادتها في السنة المالية اللاحقة للسنة التي تقرر فيها هذا التعديل.

يؤول رصيد صندوق مخاطر الإستثمار المُشترك إلى صندوق الزكاة وذلك بعد تغطية جميع المصروفات والخسائر التي أسس الصندوق لتغطيتها أو إطفائها، الأمر الذي يستخلص منه، أنّه ليس للمُستثمرين أي حق في المبالغ المُقتطعة

بالنسبة المقررة المُتجمعة في صندوق مُواجهة مخاطر الإستثمار، وإنما هي مبالغ مُخصصة لتغطية الخسائر التي تتعرض لها عمليات الإستثمار المُشترك.

إذا حصلت خسائر في بعض عمليات الإستثمار المُشترك التي بدأت وتمت في سنة مُعينة، فتُغطى هذه الخسائر من الأرباح التي حققتها عمليات الإستثمار المُشترك الأخرى التي بدأت وتمت في السنة ذاتها وإذا كانت الخسائر أكثر من الأرباح في السنة ذاتها، فتُغطى من صندوق مُواجهة مخاطر الإستثمار.

أما إذا بدأت عمليات إستثمار مُشترك واستمرت في سنوات سابقة، وتبيّن في النتيجة وفي سنة مُعينة أنّ تلك العمليات الإستثمارية كانت من حيث النتيجة عمليات خاسرة، فتُغطى خسارتها من صندوق مُواجهة مخاطر الإستثمار ، على اعتبار انها نفذت في عام سابق أو أعوام سابقة .

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتحقق من صحة وجود السند الفقهي المؤيد لتحميل البنك أي خسارة واقعة في نطاق عمليات الاستثمار.

احتياطي معدل الارباح

يتم انشاء/تكوين هذا الاحتياطي بهدف توزيع معدلات عائد مناسبة ومنافسة لأصحاب حسابات الاستثمار المشترك/المقيدة وكذلك للمساهمين وذلك في حال وجود ظروف استثنائية وتذبذبات حادة في الاسواق تجعل معدلات الارباح المتحققة فعليا اقل مما هو متوقع من قبل اصحاب حسابات الاستثمار المشترك/ المقيدة وينطبق ذلك ايضا على مساهمي البنك. ان تكوين هذا الاحتياطي يتم بموافقة هيئة الرقابة الشرعية المسبقة وموافقة اصحاب حسابات الاستثمار المشترك.

يتم تخصيص هذا الاحتياطي من حصة ارباح اصحاب حسابات الاستثمار المشترك والمساهمين من مجمع الاموال المشترك قبل اقتطاع نصيب المضارب، ويتم استثمار الرصيد المتوفر في حساب الاحتياطي في مجمع الاموال المشترك ويتم اضافة الارباح المتحققة من استثمار هذا الرصيد الى حساب الاحتياطي.

في حال كان الرصيد في حساب احتياطي معدل الارباح غير كاف لمواجهة المنافسة، فانه يجوز للمساهمين منح جزء من حصصهم من الارباح لأصحاب حسابات الاستثمار المشترك بقرار من مجلس إدارة البنك وبموافقة هيئة الرقابة الشرعية.

يؤول احتياطي معدل الأرباح الى كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المشترك كل حسب حصته من الاقتطاع.

القيمة العادلة للموجودات المالية

إنّ أسعار الإغلاق (شراء الموجودات / بيع المطلوبات) في تاريخ القوائم المالية الموحدة في أسواق نشطة تُمثل القيمة



العادلة للأدوات المالية التي لها أسعار سوقية وفي حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم نشاط السوق فيتم تقدير قيمتها العادلة بمُقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مُشابهة لها إلى حد كبير.

في حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حال وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني..

القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي تظهر بالقيمة العادلة

تُمثل الأسعار السوقية في تاريخ القوائم المالية الموحدة (حال توفر أسواق نشطة لهذه الموجودات) للموجودات غير المالية التي تظهر بالقيمة العادلة. وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسواق فيتم تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة من خلال أخذ المتوسط الحسابي لتقييمات (٣) بيوت خبرة مُرخصة ومُعتمدة.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

مباني	٢٪
معدات وأجهزة وأثاث	١٠٪
وسائط نقل	١٠٪
أجهزة الحاسب الآلي	٢٠٪
أخرى	٤ - ١٠٪

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية من استخدامها أو من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة مُحددة أو لفترة غير مُحددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني مُحدد خلال هذا العمر وبمدة اقصاها أربعة سنوات ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة. أمَّا الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير مُحدد فيتم مُراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة في نفس الفترة.

يتم مُراجعة أي مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مُراجعة العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أيّة تعديلات على الفترات اللاحقة.

فيما يلي نسبة الإطفاء لبند الموجودات غير الملموسة لدى البنك: -

أنظمة حاسوب و برامج ٢٥٪

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مُستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

المُخصصات

يتم الاعتراف بالمُخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وأنّ تسديد الالتزامات مُحتمل ويُمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.



تُحسب مصاريف الضرائب المُستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المُعلنة في القوائم المالية لأنَّ الأرباح المُعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المُتراكمَة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.

يقوم البنك بإقتطاع الضرائب وبناء مخصص لضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) الذي يقضي الاعتراف بالضرائب المؤجلة والناجمة عن الفروقات الزمنية لاحتياطي القيمة العادلة، ونتيجة لذلك قد يترتب على البنك مطلوبات ضريبية مؤجلة.

إنَّ الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية المُلزِمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

حسابات مُدارة بالوكالة

تمثل الحسابات التي يُديرها البنك بالوكالة وضمن برنامج محدد مع البنك المركزي الأردني، ويتم اظهار الأموال المستثمرة بالوكالة خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وحصّة البنك من الوكالة (عوائد) ضمن قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء إيرادات البيوع المؤجلة والتمويلات غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب الإيرادات المعلقة.

يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المُتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمُساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المُتَاجرة (تاريخ بيع أو شراء الموجودات المالية).

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المُعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المُعاملات (التقايض).

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة والمُعلنة من البنك المركزي الأردني.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة.

يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) ضمن احتياطي القيمة العادلة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المُقيّدة السحب.

(٣) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات، وكذلك التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن كل من حقوق أصحاب المساهمين وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.



إننا نعتقد بأن تقديراتنا ضمن القوائم المالية معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- مخصص تدني ذمم البيوع والتمويلات:- يقوم البنك باقتطاع ما نسبته ١٠٪ (٢٠١٦: ١٠٪) من صافي إيرادات حسابات الاستثمار المشترك ويتم تحويلها لصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار وفقا لنص المادة (٥٥) من قانون البنوك، ومن ثم تتم مقارنتها بالمخصص الخاص لهذه الذمم والتمويلات ضمن الأسس الموضوعة من قبل البنك المركزي الأردني.
- مخصص ضريبة الدخل:- يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقا للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد التدني وفقا للجهة الممولة لتلك الاستثمارات.
- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل محامي البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري .
- يتم تكوين مخصص لقاء التدني في التسهيلات الممولة ذاتياً من قبل البنك إعتماً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك بتقدير المخصص الواجب تكوينه ومقارنة نتائج صدور هذه الأسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينه بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني ويتم إعتماً النتائج الأكثر تشدداً بما يتفق مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ هذا التدني (إن وجد) في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة للسنة .
- تقدر الإدارة العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية للموجودات الملموسة وغير الملموسة عند الاعتراف الأولي بها . كما تقوم بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمال الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة. ان العوامل التي تؤثر على تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة تشمل تقديرات الإدارة للفترة المتوقعة استخدام هذه الموجودات من قبل البنك ، التطور التكنولوجي والتقدم . في حال اختلاف الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة عن تقديرات الإدارة ، بالتالي ستؤثر مصروف الاستهلاك و/ أو ربح والخسارة من الاستبعاد بشكل جوهري .

(٤) نقد وأرصدة لدى البنك المركزي

ان تفصیل هذا البند هی كما یلی:

٣١ كانون الأول	
٢٠١٦	٢٠١٧
دينار	دينار
٩,٧٥٤,٣٣.	١١,١٦٩,٤٦٨
١٤١,٥٣٦,٨٦٥	٥٤,٨٧٥,٦٣٨
٥٢,٧٣٧,١٦٤	٥٣,٨٨٩,٠٢٩
٢٠٤,٠٢٨,٣٥٩	١١٩,٩٣٤,١٣٥

نقد في الخزانة

ارصدة لدى البنك المركزي الأردني :

حسابات جارية

احتیاطی نقدی الزامی

المجموع

- باستثناء الإحتياطي النقدي الإلزامي لا يوجد أرصدة نقدية مقيدة السحب لدى البنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ و ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

(٥) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفصیل هذا البند هي كما يلي:

بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول	
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٦٤٧,١٢٦	٧٥٠,١٢٥	٥,٩٢٣,٥٨٣	٤,٨٩٤,٤٧٢	٦,٥٧٠,٧٠٩	٥,٦٤٤,٥٩٧
٦٤٧,١٢٦	٧٥٠,١٢٥	٥,٩٢٣,٥٨٣	٤,٨٩٤,٤٧٢	٦,٥٧٠,٧٠٩	٥,٦٤٤,٥٩٧

حسابات جارية وتحت الطلب

المجموع

- لا توجد أرصدة نقدية مقبذة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ و ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ .

- لا يوجد أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية يتقاضى البنك عليها عوائد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وكما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ .

(٦) استثمارات وكالة دولية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مستتركة	
٣١ كانون الأول	
٢٠١٦	٢٠١٧
دينار	دينار
١٥,٥٩٨,...	٢٦,٧٧١,٥٧٢
٦,٠٢٦,٥٠٠	٤,٩٦٣,...
٥,٠٩٢,٨٢٧	٢,١٢٧,...
٢٦,٧١٧,٣٢٧	٣٣,٨٦١,٥٧٢

تستحق :

خلال شهر

من شهر إلى ثلاثة شهور

من ثلاثة شهور إلى ستة شهور

المجموع



(٧) ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى - بالصافي

أن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		ذاتي		مشتركة		
٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول		
٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الأفراد (التجزئة)						
١١٨,٤٥٣,٣٥٦	١٣٥,٢٣٢,٧٩١	١,٢٤٧,٥٥٥	١,٣١٣,٢٧٨	١١٧,٢٠٥,٨٠١	١٣٣,٩١٩,٥١٣	المرابحة للأمر بالشراء
١,٢٢٤,٦٣٨	٥١١,٢٣٠	-	٢,٨٧٢	١,٢٢٤,٦٣٨	٥٠٨,٣٥٨	ذمم - إجارة منتهية بالتمليك
١٣٧,٦٢٨	٢٣٢,٤١٥	١٣٧,٦٢٨	٢٣٢,٤١٥	-	-	ذمم أخرى
١٣,٦٥٥,١٣٧	١٣,٢٠٨,٩٧٢	-	-	١٣,٦٥٥,١٣٧	١٣,٢٠٨,٩٧٢	التمويلات العقارية
الشركات الكبرى						
١,٢٦١,٨٤٠	٧,١٢٢,٧٠٢	-	-	١,٢٦١,٨٤٠	٧,١٢٢,٧٠٢	المربحات الدولية
١٩٦,٥٩٦,٣٧٣	١٩٤,٠٩٩,٧٢٥	-	-	١٩٦,٥٩٦,٣٧٣	١٩٤,٠٩٩,٧٢٥	المرابحة للأمر بالشراء
٣,٥١٠,٧٨٣	١,٣٧٠,٩٠٨	-	-	٣,٥١٠,٧٨٣	١,٣٧٠,٩٠٨	ذمم - إجارة منتهية بالتمليك
١١,٣٧٤	١٦,٦٢٩	١١,٣٧٤	١٦,٦٢٩	-	-	ذمم أخرى
مؤسسات صغيرة و متوسطة						
٢,٠٢٩,٧٢٣	٤,٥٧٣,٤٨٤	-	-	٢,٠٢٩,٧٢٣	٤,٥٧٣,٤٨٤	المرابحة للأمر بالشراء
٥,٥١٢	١٢,٥٧٦	-	-	٥,٥١٢	١٢,٥٧٦	ذمم - إجارة منتهية بالتمليك
١,١٥٥	٧٠,٧٨١	١,١٥٥	٧٠,٧٨١	-	-	ذمم أخرى
٩٢,٧٥٠,٦٧٦	١١٧,٨٨٨,٧٨١	-	-	٩٢,٧٥٠,٦٧٦	١١٧,٨٨٨,٧٨١	الحكومة والقطاع العام
٤٢٩,٦٣٨,١٩٥	٤٧٤,٣٤٠,٩٩٤	١,٣٩٧,٧١٢	١,٦٣٥,٩٧٥	٤٢٨,٢٤٠,٤٨٣	٤٧٢,٧٠٥,٠١٩	المجموع
ينزل: الإيرادات المؤجلة						
٤١,٦١٢,٦٥٤	٤٣,٩٥٣,٦٤٠	٢١١,٩٤٨	٢١٠,١٤٣	٤١,٤٠٠,٧٠٦	٤٣,٧٤٣,٤٩٧	الإيرادات المعلقة
٦٣٢,٢٩٨	٨٩٧,٢٦٠	-	-	٦٣٢,٢٩٨	٨٩٧,٢٦٠	مخصص التدني
٩,٠٥٥,٧١٥	١٣,٣٣٤,٥٥٠	١٨,٨٥٢	٤٣,٩٧٢	٩,٠٣٦,٨٦٣	١٣,٢٩٠,٥٧٨	صافي ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى
٣٧٨,٣٣٧,٥٢٨	٤١٦,١٥٥,٥٤٤	١,١٦٦,٩١٢	١,٣٨١,٨٦٠	٣٧٧,١٧٠,٦١٦	٤١٤,٧٧٣,٦٨٤	

- بلغت ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات والإجارة المنتهية بالتمليك غير العاملة ١٧٣,٩١٩,٥١٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ أي ما نسبته ٢١٧٪ من رصيد ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات والإجارة المنتهية بالتمليك، مقابل ١١٧,٢٠٥,٨٠١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ أي ما نسبته ١٨٠٪ من رصيد ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات والإجارة المنتهية بالتمليك.

- بلغت ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات والإجارة المنتهية بالتمليك غير العاملة بعد تنزيل الإيرادات المعلقة ١٤٩,٩١١,٩١٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ أي ما نسبته ٢٠٥٪ من رصيد ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات والإجارة المنتهية بالتمليك، مقابل ١١١,٣٦١,١٧١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ أي ما نسبته ١٧١٪ من رصيد ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات والإجارة المنتهية بالتمليك.

- بلغ رصيد صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار وفقاً لقانون البنوك فقرة (٥٥) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مبلغ ١٧,٤٤١,٠٠٨ دينار، مقابل ١٤,٥٦٣,٢٩٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦. بينما بلغ مخصص تدني التسهيلات المشتركة المحتسب وفقاً لتعليمات البنك المركزي على أساس المحفظة (تحت المراقبة) ٢٩٤,٩٣٢ دينار، وبلغ مخصص تدني التسهيلات المشتركة تم احتسابه على أساس العميل الواحد (غير العاملة) ١٢,٩٩٥,٦٤٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، مقابل ١٨٨,٢٥٥ دينار و ٨٨,٤٨٦ دينار على التوالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

- بلغت ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات الممنوحة لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبكفالتها ١١٧,٨٨٨,٧٨١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ أي ما نسبته ٢٤,٨٥٪ من رصيد ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات، مقابل ٩٢,٧٥٠,٦٧٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ أي ما نسبته ٢١,٥٩٪ من رصيد ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات.

- بلغ رصيد مخصص تدني التسهيلات الذاتية والمحتسب على أساس العميل الواحد ٥٤,١٩٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (مقابل ٢٩,٤٤٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

الإيرادات المتعلقة:

فيما يلي الحركة على الإيرادات المتعلقة:

مشترك

٣١ كانون الأول ٢٠١٦			٣١ كانون الأول ٢٠١٧			
المجموع	الشركات الكبرى	الأفراد	المجموع	الشركات الكبرى	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٤٣١,٤٩١	٣٦٥,٩٠٦	٦٥,٥٨٥	٦٣٢,٢٩٨	٤٨١,٩٧٢	١٥٠,٣٢٦	الرصيد في بداية السنة
٥١٧,٥٤٢	٤١٢,٧٠٥	١٠٤,٨٣٧	٣٧٠,٨٠٢	٢١١,٨٤٦	١٥٨,٩٥٦	يضاف: الإيرادات المتعلقة خلال السنة
٣١٦,٧٣٥	٢٩٦,٦٣٩	٢٠,٠٩٦	١٠٥,٨٤٠	٥	١٠٥,٨٣٥	ينزل: الإيرادات المتعلقة المحولة للإيرادات
٦٣٢,٢٩٨	٤٨١,٩٧٢	١٥٠,٣٢٦	٨٩٧,٢٦٠	٦٩٣,٨١٣	٢٠٣,٤٤٧	الرصيد في نهاية السنة

(٨) قروض غير محولة – بالصافي

يتضمن هذا البند قروض غير محولة وفقاً لصيغ التمويل المعتمدة والمقبولة شرعاً وقد اصدرت هيئة الرقابة الشرعية للبنك فتوى تقرر أن القروض التي لم يتم تحويلها تبقى لحساب المساهمين حتى تسديدها او تحويلها ولا تدخل في الوعاء المشترك واما ما يحصل من اقساط هذه القروض فيتم اعتبارها حق للمساهمين حتى يعاد استثمارها في الوعاء المشترك.

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

ذاتية

٣١ كانون الأول ٢٠١٦			٣١ كانون الأول ٢٠١٧			
المجموع	الشركات الكبرى	الأفراد	المجموع	الشركات الكبرى	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٦٥,٣٠٣	١٧,٨٧٥	٤٧,٤٢٨	٥٥,٦٢٣	١٧,٨٧٥	٣٧,٧٤٨	إجمالي القروض غير المحولة
٧,١١٢	٧,١١٢	-	٧,١١٢	٧,١١٢	-	ينزل: الإيرادات المتعلقة
١٠,٧٦٣	١٠,٧٦٣	-	١٠,٧٦٣	١٠,٧٦٣	-	ينزل: مخصص تدني القروض غير المحولة
٤٧,٤٢٨	-	٤٧,٤٢٨	٣٧,٧٤٨	-	٣٧,٧٤٨	صافي قروض غير محولة



مُخصّص تدني القروض غير المحولة - ذاتي

فيما يلي الحركة على مُخصّص التدني:

الشركات الكبرى		
٣١ كانون الأول		
٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١,١٣١,٣٨٢	١٠,٧٦٣	الرصيد في بداية السنة
٣٤	-	المخصّص المسجل
١,١٠٩,٣٤٧	-	ينزل: مخصصات انتفت الحاجة اليها وحولت الى مخصصات أخرى
١١,٣٠٦	-	ينزل: المستخدم خلال السنة (التمويلات المشطوبة)
١٠,٧٦٣	١٠,٧٦٣	الرصيد في نهاية السنة

- بلغ اجمالي احتياطي المخاطر المصرفية العامة إزاء الذمم والتمويلات الذاتية ٣٠٠.٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (مقابل ٣٠٠.٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).
- بلغت المخصصات التي إنتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت الى مخصصات أخرى لاشيء كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل مبلغ ١٠٩.٣٤٧ دينار في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

الإيرادات المعلقة

ذاتي			
المجموع	الشركات الكبرى	الافراد	
دينار	دينار	دينار	
٧,١١٢	٧,١١٢	-	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧
-	-	-	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	يضاف: الإيرادات المعلقة خلال السنة
-	-	-	ينزل: ما تم رده الى الأرباح
٧,١١٢	٧,١١٢	-	الرصيد في نهاية السنة
ذاتي			
المجموع	الشركات الكبرى	الافراد	
دينار	دينار	دينار	
٧,١١٢	٧,١١٢	-	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
-	-	-	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	يضاف: الإيرادات المعلقة خلال السنة
-	-	-	ينزل: ما تم رده الى الأرباح
٧,١١٢	٧,١١٢	-	الرصيد في نهاية السنة

(٩) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول		
٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
-	١٧,٧٠٠	موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية:
-	١٧,٧٠٠	اسهم شركات
-	١٧,٧٠٠	مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
-	١٧,٧٠٠	مجموع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي

(١٠) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشاركة	
٣١ كانون الأول	
٢٠١٦	٢٠١٧
دينار	دينار
١,٥٨٨,٩٣٦	١,١١٢,٣٨٥
١٠,٠٥٧,٨٢٨	٢٩,٣١١,٦٨٣
١١,٦٤٦,٧٦٤	٣٠,٤٢٤,٠٦٨
١٠,٦,٧٧٤	١٩٤,٤٧٧
١٠,٣٢١,٠٠٠	٨,٢٥٦,٨٠٠
١٠,٤٢٧,٧٧٤	٨,٤٥١,٢٧٧
٢٢,٠٧٤,٥٣٨	٣٨,٨٧٥,٣٤٥

موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية:

اسهم شركات
صكوك اسلامية
مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية

موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية:

اسهم شركات
صكوك اسلامية
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية

مجموع موجودات مالية من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك

- بلغت الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة بسبب عدم امكانية تحديد قيمتها العادلة ٢٧٧,٥١٩,٨٤٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٣٨,٥٣٨,٢٧٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ .

(١١) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشاركة	
٣١ كانون الأول	
٢٠١٦	٢٠١٧
دينار	دينار
٢٧,٤٣٩,٠٠٠	٥٤,٨٧٨,٠٠٠
٢٧,٤٣٩,٠٠٠	٥٤,٨٧٨,٠٠٠
٢٧,٤٣٩,٠٠٠	٥٤,٨٧٨,٠٠٠

موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية:

صكوك اسلامية
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
مجموع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي

تستحق الموجودات أعلاه خلال الأعوام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ .

لا داعي لأخذ مخصصات تدني مقابل موجودات مالية بالتكلفة المطفأة .

(١٢) استثمار في شركة حليفة

استثمار في رأس مال شركة حليفة (مشاركة):

٣١ كانون الأول		طبيعة النشاط	الدولة	نسبة المساهمة
٢٠١٦	٢٠١٧			
دينار	دينار			
٣٧٠,٣٦٢	٣٧٧,٢٦٢	صناعية	الأردن	٢٥٪

الشركة الأردنية لتجهيز الأسمدة وتعبئتها

- بلغت توزيعات الأرباح من الشركة الأردنية لتجهيز الأسمدة وتعبئتها ١٠,٠٠٠ دينار خلال عام ٢٠١٧ مقابل لا شيء خلال عام ٢٠١٦ .



فيما يلي الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركة الحليفة :

مشاركة		
٣١ كانون الأول		
٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٣٦٣,٤٦٦	٣٧٠,٣٦٢	الرصيد في بداية السنة
١١,٢٤٨	٢٧,٣٥٠	حصة الاموال المشتركة من أرباح السنة
(٢,٠٩٧)	-	حصة الاموال المشتركة من تعديلات سنوات سابقة
(٢,٢٥٥)	(١٠,٤٥٠)	حصة الاموال المشتركة من الضرائب
-	(١٠,٠٠٠)	توزيعات نقدية مقبوضة
٣٧٠,٣٦٢	٣٧٧,٢٦٢	الرصيد في نهاية السنة

حصة الاموال المشتركة من موجودات ومطلوبات الشركة الحليفة :-

مشاركة		
٣١ كانون الأول		
٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٤٢٤,٣٤٦	٤٧٦,٢٧٤	مجموع الموجودات
٥٣,٩٨٤	٩٩,٠١٣	مجموع المطلوبات
٣٧٠,٣٦٢	٣٧٧,٢٦٢	صافي الموجودات
٢٣٠,٦٥٣	٢٤٧,٩٢٩	مجموع الايرادات

(١٣) موجودات اجارة منتهية بالتعملك -بالصافي.

المجموع			ذاتية			مشتركة		
صافي القيمة	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	صافي القيمة	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	صافي القيمة	الاستهلاك المتراكم	التكلفة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٥١,٨٤٦,٤٠٠	(٦٦,٥٩٥,٨٦٣)	٣١٨,٤٤٢,٢٦٣	٣,٨١١,٣١٥	(١,١٣١,٠٠٤)	٤,٩٤٢,٣١٩	٢٤٨,٠٣٥,٠٨٥	(٦٥,٤٦٤,٨٥٩)	٣١٣,٤٩٩,٩٤٤
٣,٨٦٢,٢١٩	(٦,٣٤٤,٧٥٤)	٦,٢٠٦,٩٧٣	-	-	-	٣,٨٦٢,٢١٩	(٦,٣٤٤,٧٥٤)	٦,٢٠٦,٩٧٣
٢٥٥,٧٠٨,٦١٩	(٦٨,٩٤٠,٦١٧)	٣٢٤,٦٤٩,٢٣٦	٣,٨١١,٣١٥	(١,١٣١,٠٠٤)	٤,٩٤٢,٣١٩	٢٥١,٨٩٧,٣٠٤	(٦٦,٨٠٩,٦١٣)	٣١٩,٧٠٦,٩١٧

٣١ كانون الأول ٢٠١٧

موجودات اجارة منتهية بالتعملك - عقارات

موجودات اجارة منتهية بالتعملك - الآت

المجموع

المجموع			ذاتية			مشتركة		
صافي القيمة	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	صافي القيمة	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	صافي القيمة	الاستهلاك المتراكم	التكلفة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٢٣,٠٩٦,٢٠٦	(٥٥,٣٣٦,١١٥)	٢٧٨,٣٣٢,٣٢١	٣,٨٠١,٨١٣	(٨٥٤,٠٢٧)	٤,٦٥٥,٨٤٠	٢١٩,٢٩٤,٣٩٣	(٥٤,٣٨٢,٠٨٨)	٢٧٣,٦٧٦,٤٨١
٦٤٧,٧٦٥	(١,٤٩٣,٧٨٩)	٢,١٤١,٥٥٤	-	-	-	٦٤٧,٧٦٥	(١,٤٩٣,٧٨٩)	٢,١٤١,٥٥٤
٢٢٣,٧٤٣,٩٧١	(٥٦,٧٢٩,٩٠٤)	٢٨٠,٤٧٣,٨٧٥	٣,٨٠١,٨١٣	(٨٥٤,٠٢٧)	٤,٦٥٥,٨٤٠	٢١٩,٩٤٢,١٥٨	(٥٥,٨٧٥,٨٧٧)	٢٧٥,٨١٨,٠٣٥

٣١ كانون الأول ٢٠١٦

موجودات اجارة منتهية بالتعملك - عقارات

موجودات اجارة منتهية بالتعملك - الآت

المجموع

- بلغ اجمالي اقساط الاجارة المستحقة ١٨٩٤,٧١٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧. مقابل ٩٣٣,٩٣٤ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦. علماً بأنه تم اظهار ارصدة الاجارة المستحقة من ضمن ذمم البيوع المؤجلة والذمم الاخرى (انضاح ٧).

- بلغت الاجارة المنتهية بالتعملك غير العاملة ٣٨,١٧٢ دينار اي ما نسبته ١,٧٧٪ من رصيد الاجارة المنتهية بالتعملك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.



(١٤) ممتلكات ومعدات - بالصافي

المجموع	أخرى	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧
							الكلفة
٢٩,٩١١,٥٢٠	-	٢,٧٩٣,٠٠١	٣٠٢,٩٤٤	١١,٢٨١,٩١٦	١٢,٧٨٦,٦٣٨	٢,٧٤٧,٠٢١	الرصيد في بداية السنة
٢,٥٥٧,٦٠٢	١,١٣٧,٤٤٩	٧٧٠,٥٥٩	-	٥٥٢,٣١٤	٩٧,٢٨٠	-	إضافات
٣٨٥,٤٢١	-	٢,٥٣٠	١٥١,٢٤٣	٢٣٠,٢٨٣	١,٣٦٥	-	استيعادات
٣٢,٠٨٣,٧٠١	١,١٣٧,٤٤٩	٣,٥٦١,٠٣٠	١٥١,٧٠١	١١,٦٠٣,٩٤٧	١٢,٨٨٢,٥٥٣	٢,٧٤٧,٠٢١	الرصيد في نهاية السنة
							الاستهلاك المتراكم
٩,٢٠٣,٧٦٦	-	١,٦١٧,٣٤٩	١٥٦,٧٤٨	٦,٥٣٠,٠٧٣	٨٩٩,٥٩٦	-	الرصيد في بداية السنة
٢,٢١٥,٣٧٧	٣٥,٥٩٢	٣٩٧,٤٩٦	٢٥,٢٧٧	١,٥٠٠,٢٣٦	٢٥٦,٧٧٦	-	استهلاك السنة
١٨٥,٣٨٧	-	١,٥١٩	٤١,٨٣٠	١٤١,٨٨٩	١٤٩	-	استيعادات
١١,٢٣٣,٧٥٦	٣٥,٥٩٢	٢,٠١٣,٣٢٦	١٤٠,١٩٥	٧,٨٨٨,٤٢٠	١,١٥٦,٢٢٣	-	الرصيد في نهاية السنة
٢٠,٨٤٩,٩٤٥	١,١٠١,٨٥٧	١,٥٤٧,٧٠٤	١١,٥٠٦	٣,٧١٥,٥٢٧	١١,٧٢٦,٣٣٠	٢,٧٤٧,٠٢١	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
٤٤٠,٨٣١	-	٤٤٠,٨٣١	-	-	-	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
٨,٩٩٦	-	-	-	٨,٩٩٦	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
٢١,٢٩٩,٧٧٢	١,١٠١,٨٥٧	١,٩٨٨,٥٣٥	١١,٥٠٦	٣,٧٢٤,٥٢٣	١١,٧٢٦,٣٣٠	٢,٧٤٧,٠٢١	صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة
							للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
							الكلفة
٢٧,٦٢٨,١٠١	-	٢,٢٧١,٧٥٠	٢١٤,٣١٤	١٠,١٩٦,٩٨١	١٢,٥١٢,١١٩	٢,٤٣٢,٩٣٧	الرصيد في بداية السنة
٢,٤١٧,٤٧٠	-	٥٦٧,١٦٣	١٥١,٢٤٣	١,١١٠,٤٦١	٢٧٤,٥١٩	٣١٤,٠٨٤	إضافات
١٣٤,٠٥١	-	٤٥,٩١٢	٦٢,٦١٣	٢٥,٥٢٦	-	-	استيعادات
٢٩,٩١١,٥٢٠	-	٢,٧٩٣,٠٠١	٣٠٢,٩٤٤	١١,٢٨١,٩١٦	١٢,٧٨٦,٦٣٨	٢,٧٤٧,٠٢١	الرصيد في نهاية السنة
							الاستهلاك المتراكم
٧,١٠٨,٠٣٢	-	١,٣٠٨,٦٩٣	١٨١,٥٨٤	٤,٩٧٢,٨٧٧	٦٤٤,٨٧٨	-	الرصيد في بداية السنة
٢,٢١٦,٨٥٩	-	٣٥٢,٨٤٩	٣٠,٨٧٣	١,٥٧٨,٤١٩	٢٥٤,٧١٨	-	استهلاك السنة
١٢١,١٢٥	-	٤٤,١٩٣	٥٥,٧٠٩	٢١,٢٢٣	-	-	استيعادات
٩,٢٠٣,٧٦٦	-	١,٦١٧,٣٤٩	١٥٦,٧٤٨	٦,٥٣٠,٠٧٣	٨٩٩,٥٩٦	-	الرصيد في نهاية السنة
٢٠,٧٠٧,٧٥٤	-	١,١٧٥,٦٥٢	١٤٦,١٩٦	٤,٧٥١,٨٤٣	١١,٨٨٧,٠٤٢	٢,٧٤٧,٠٢١	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
١٨١,٨٤٥	-	١٨١,٨٤٥	-	-	-	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
٨٨٨,٨٨٢	-	١١,٥٦٦	-	٨٧٧,٣١٦	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
٢١,٧٧٨,٤٨١	-	١,٣٦٩,٠٦٣	١٤٦,١٩٦	٥,٦٢٩,١٥٩	١١,٨٨٧,٠٤٢	٢,٧٤٧,٠٢١	صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة

- تبلغ كلفة الموجودات الثابتة المستهلكة بالكامل ٤٨٥ر١٣٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (مقابل ١٤٥ر٨٦١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

- ان الكلفة المتبقية المتوقعة لانجاز المشاريع تحت التنفيذ تبلغ ٨٩٣ر٥٢٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وتمثل في أغلبها تكلفة استكمال تجهيز الفروع الجديدة .

(١٥) موجودات غير ملموسة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

انظمة حاسوب وبرامج		
٣١ كانون الأول		
٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١,٦٤٨,٤٧٥	١,٧٤٢,٥٦٦	رصيد بداية السنة
٧٢٩,٢٠٨	٣٢١,٦٣٠	اضافات
٦٣٥,١١٧	٦١٤,٦١٣	الاطفاء للسنة
١,٧٤٢,٥٦٦	١,٤٤٩,٥٨٣	رصيد نهاية السنة

(١٦) موجودات اخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٣١ كانون الأول		
٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٣,٩٦٩,٣٥٥	٣,٩٧٧,٩٤٨	موجودات الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون - بالصافي**
١,٣٤٣,٢١٤	١,٣٨٠,٩٤٥	مصاريف مدفوعة مقدماً
٢٦١,١٨٥	٨٣٣,٨٣٤	ايرادات مستحقة وغير مقبوضة
١٠٦,٨٢٥	١٤٠,٨٦١	مخزون القرطاسية والمطبوعات
٥٨,٩٩٠	٦١,٦٦٠	امانات ضريبة دخل
٥,٣١٧	-	معاملات في الطريق
٦٥,٧٢١	٨٤,٤٦٥	سلف وعهد
٢٨٣,٧٢١	٢٥٤,٦٤٦	ذمم مدينة اخرى
-	٦٥,٦٢٨	دفعات على حساب استثمارات*
٤٧٥,٠٤٠	٧٢٧,١٨٩	اخرى
٦,٥٦٩,٣٦٨	٧,٥٢٧,١٧٦	المجموع

* تتضمن مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دينار يمثل دفعة على حساب استثمار البنك في شركة مجموعة البنوك الاسلامية للمساهمة في الشركات (تحت التأسيس).
ومبلغ ١٥٦,٢٢٨ دينار يمثل دفعة على حساب استثمار البنك في شركة البنوك الاسلامية الاردنية للأنشطة الاستثمارية (تحت التأسيس).



** فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة :

٢٠١٦	٢٠١٧			
	المجموع	عقارات مستملكة مشتركة	عقارات مستملكة ذاتية	
المجموع	المجموع	عقارات مستملكة مشتركة	عقارات مستملكة ذاتية	
دينار	دينار	دينار	دينار	
٣,٧٠٧,٤١٥	٣,٩٦٩,٣٥٥	٣,٣٢٧,٨٢٦	٦٤١,٥٢٩	الرصيد في بداية السنة
٥٠٧,٧٢٧	٥٩٩,٦٢٩	٥٩٩,٦٢٩	-	إضافات
(٢٤٥,٧٨٧)	(٥٩١,٠٣٦)	(٥٧٠,٧١٨)	(٢٠,٣١٨)	استبعادات
٣,٩٦٩,٣٥٥	٣,٩٧٧,٩٤٨	٣,٣٥٦,٧٣٧	٦٢١,٢١١	الرصيد في نهاية السنة

- تتطلب تعليمات البنك المركزي الاردني التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها الى البنك خلال فترة اقصاها سنتين من تاريخ الاحالة، وللبنك المركزي الاردني في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد اقصى.
- تم احتساب مخصصات مقابل العقارات المستملكة لقاء ديون والمخالفة لاحكام المادة (٤٨) من قانون البنوك رقم (٢٨) لعام ٢٠٠٠ وتعديلاته وقد بلغ رصيد المخصصات الحالي ٣٤٣ر٤٤١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وكما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ .

(١٧) حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٣١ كانون الأول ٢٠١٦		٣١ كانون الأول ٢٠١٧		
المجموع	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
٢,١٤٢,٠٧٨	٨٧٦,٢٨٨	٨٧٦,٢٨٨	-	حسابات جارية
٢,١٤٢,٠٧٨	٨٧٦,٢٨٨	٨٧٦,٢٨٨	-	المجموع

(١٨) حسابات العملاء الجارية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٧					
المجموع	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	افراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١٢٠,٠٦٨,٩٦٥	٢٦٤,٩٤٣	١٨,٩٤٢,٠٤١	١٧,٦٨٠,٣٢٣	٨٣,١٨١,٦٥٨	حسابات جارية
١٢٠,٠٦٨,٩٦٥	٢٦٤,٩٤٣	١٨,٩٤٢,٠٤١	١٧,٦٨٠,٣٢٣	٨٣,١٨١,٦٥٨	المجموع

٣١ كانون الأول ٢٠١٦

افراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٧٤,٧١٩,٥٣٩	١٥,٤٩٣,٣٠٤	١٣,٤٩٥,١٩٣	١,٠٣٣,٨٦٤	١٠٤,٧٤١,٩٠٠
٧٤,٧١٩,٥٣٩	١٥,٤٩٣,٣٠٤	١٣,٤٩٥,١٩٣	١,٠٣٣,٨٦٤	١٠٤,٧٤١,٩٠٠

حسابات جارية

المجموع

- بلغت ودائع القطاع العام داخل المملكة ٢٦٤٩٤٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ اي ما نسبته ٢٢.٠٪ من إجمالي حسابات العملاء الجارية مقابل ١٠٣٣,٨٦٤ دينار اي ما نسبته ٩٩.٠٪ من إجمالي حسابات العملاء الجارية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

- بلغت الحسابات المحجوزة (مقيدة السحب) ٢٤٨٤٨٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ اي ما نسبته ٢١.٠٪ من إجمالي حسابات العملاء الجارية مقابل ١٨٧١,٢١٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ اي ما نسبته ٧٩.١٪ من إجمالي حسابات العملاء الجارية.

- بلغت الحسابات الجامدة ٤٦٧٤٩٥٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٥١٠,٩٤٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

(١٩) تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٣١ كانون الأول		
٢٠١٧	٢٠١٦	
دينار	دينار	
١٠,٩٠٣,٩٦٦	٦,٧٢٦,٨٦٥	تأمينات مقابل ذمم بيع تمويلات
١١,٥١٤,٩٥٢	١,١٢٠,١١٦	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
٣٢٧,١٣٠	٢٦٤,٨٥٠	تأمينات أخرى
٢٢,٧٤٦,٠٤٨	٨,١١١,٨٣١	المجموع

(٢٠) مخصصات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٧				
رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده الى الإيرادات	رصيد نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٣,٨١٨	-	-	-	٢٣,٨١٨
٦٠,٧٨٥	-	-	-	٦٠,٧٨٥
٨٤,٦٠٣	-	-	-	٨٤,٦٠٣

مخصص تعويض نهاية الخدمة

مخصص قضايا مقامة ضد البنك

المجموع



٢٠١٦

رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده الى الإيرادات	رصيد نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٣,٨١٨	-	-	-	٢٣,٨١٨
٦٠,٧٨٥	-	-	-	٦٠,٧٨٥
-	١,١٠٩,٣٤٧	-	١,١٠٩,٣٤٧	-
٨٤,٦٠٣	١,١٠٩,٣٤٧	-	١,١٠٩,٣٤٧	٨٤,٦٠٣

(٢١) مخصص ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة على مخصص ضريبة دخل البنك هي كما يلي :

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١,٢٨٨,٠٥١	٢,٤٣٨,٧٣٣	رصيد بداية السنة
٢,٧٥٣,٨٩٨	٣,٠٤٣,٣٨٢	ضريبة الدخل المستحقة
(١,٢٤٢,٥٣١)	(٢,٣١٢,٧٨٥)	ينزل: ضريبة الدخل المدفوعة عن سنوات سابقة
(٣٦٠,٦٨٥)	(٥٦٦,٢٨٢)	ينزل: ضريبة الدخل المدفوعة عن السنة الحالية
٢,٤٣٨,٧٣٣	٢,٦٠٣,٠٤٨	رصيد نهاية السنة

ب- إن مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة يتكون مما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
(٢,٧٥٣,٨٩٨)	(٣,٠٤٣,٣٨٢)	مصروف ضريبة الدخل
(٣٨٥,٠٠٠)	-	تحرير موجودات ضريبية مؤجلة
(٣,١٣٨,٨٩٨)	(٣,٠٤٣,٣٨٢)	المجموع

البنك (الشركة الأم):

تم الحصول على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية عام ٢٠١٣ .

تم تقديم كشوفات الضريبة للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وتم تدقيق كشوفات عام ٢٠١٤ و عام ٢٠١٥ من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وقد صدر قرار اولي فيما يتعلق بضريبة كل من عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وهي ما زالت في مرحلة الاعتراض، كما أنه لم يتم تدقيق كشوفات ضريبة عام ٢٠١٦ من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة .

الشركات التابعة :

شركة الأردن دبي العقارية للاعمار: تم تقديم كشوفات الضريبة للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ للشركة وتم قبول ضريبة عام ٢٠١٥ ضمن نظام العينات الصادر عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، كما أنه لم يتم تدقيق كشوفات ضريبة عام ٢٠١٦ من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ اعداد القوائم المالية.

شركة مسك للوساطة المالية : تم تقديم كشوفات الضريبة للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وقد تم تدقيقها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وهي منظورة لدى المحكمة للمطالبة بتدوير خسائر دون أي أثر ضريبي، كما تم تقديم كشوفات الضريبة للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وتم الحصول على مخالصة نهائية لعام ٢٠١٤ وتم قبول ضريبة عام ٢٠١٥ ضمن نظام العينات الصادر عن دائرة ضريبة الدخل، كما أنه لم يتم تدقيق كشوفات ضريبة عام ٢٠١٦ من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ اعداد القوائم المالية.

ج- موجودات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧				
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	رصيد نهاية السنة	المبالغ المضافة	المبالغ المحررة	رصيد بداية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار

موجودات ضريبية مؤجلة

موجودات ضريبية مؤجلة ذاتية

٨,٣٣٦	٨,٣٣٦	٢٣,٨١٨	-	-	٢٣,٨١٨	مخصص تعويض نهاية الخدمة
٢١,٢٧٥	٢١,٢٧٥	٦٠,٧٨٥	-	-	٦٠,٧٨٥	مخصص قضايا مقامة ضد البنك
١٢٠,٢٠٤	١٢٠,٢٠٤	٣٤٣,٤٤١	-	-	٣٤٣,٤٤١	مخصص تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة
٤٥٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	-	-	١,٥٠٠,٠٠٠	مصاريف قانونية
٥٩٩,٨١٥	٥٩٩,٨١٥	١,٩٢٨,٠٤٤	-	-	١,٩٢٨,٠٤٤	المجموع

إن الحركة على موجودات ضريبية مؤجلة هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٩٨٤,٨١٥	٥٩٩,٨١٥	رصيد بداية السنة
-	-	المضاف خلال السنة
(٣٨٥,٠٠٠)	-	المطفاً خلال السنة
٥٩٩,٨١٥	٥٩٩,٨١٥	رصيد نهاية السنة



د-ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :-

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٨,٨٣٦,٢١٤	٨,٧٥٠,٧٣٢	الربح المحاسبي للبنك
١,٨١١,٥١٥	٧٤٦,٥٣٨	ينزل : أرباح غير خاضعة للضريبة
٩٣٤,٤٩٦	٧٦٩,٢٧٧	يضاف : مصروفات غير مقبولة ضريبياً
١٩٦,٧٩٩	١١٥,٠٠٤	ينزل: خسائر مدورة من سنوات سابقة
٧,٧٦٢,٣٩٦	٨,٦٥٨,٤٦٧	الربح الضريبي للبنك
		ويعود الى
٧,٨٦٨,٢٨٠	٨,٦٩٥,٣٧٧	الربح الضريبي للبنك
(١٠٥,٨٨٤)	(٣٦,٩١٠)	الضريبة للشركات التابعة (خسارة)
%٣٥	%٣٥	نسبة ضريبة الدخل القانونية- البنك
%٢٤	%٢٤	نسبة ضريبة الدخل القانونية- الشركات التابعة
%٣١,٢	%٣٤,٨	نسبة ضريبة الدخل الفعلية

(٢٢) مطلوبات اخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول		
٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٩٩٢,٢١٦	٨٩٢,٤٩٩	مصاريف مستحقة وغير مدفوعة
١,٨٤٦,٦٤٦	١,٤٨٩,٠٠٦	شيكات مدير
١,١٩٧,٥٠٩	٢,٨٤١,٣١٦	امانات مساهمين وامانات عملاء
٦,٣٦٤,٨٧٦	٧,٢١١,٣١٠	حصة العملاء من ارباح الاستثمار المشترك
٨,٣٢٤	-	دائنو وساطة مالية
٦٣٦,٤٧٢	١,٣٥٦,٣٨٣	امانات مؤقتة
-	١,٧٧٤	معاملات في الطريق
٣١٣,٤٨٩	٤٦٠,٨٤٥	مطالبات شركة فيزا
٦٣٠,٠٠٨	١,٠٧٨,٣٢٠	اخرى
١١,٩٨٩,٥٤٠	١٥,٣٣١,٤٥٣	المجموع

(٢٣) حسابات الاستثمار المشترك

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٧

افراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	بنوك و مؤسسات حكومية وقطاع عام	مالية	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٥١,٩٩١,٢٧٢	٤,٦١٠,٥٠٩	١٣٨,٥١٨	١٠,٦٠٦	-	٥٦,٧٥٠,٩٠٥
٣٨٨,٢٣٢,٣٧٠	٦٤,١١٢,٢٥٩	٦١,٧٩٣,٠٦٩	٢١,٨٩٥,٧٨٧	-	٥٣٦,٠٣٣,٤٨٥
١٦,٨٤٣,٤٠٣	٨,٧٣٣,٤٧٩	٢,٤٢٦,٥٠٦	٧,٧٦٤,٨١٨	٤,٨٤٥,٩٢٧	٤٠,٦١٤,١٣٣
٤٥٧,٠٦٧,٠٤٥	٧٧,٤٥٦,٢٤٧	٦٤,٣٥٨,٠٩٣	٢٩,٦٧١,٢١١	٤,٨٤٥,٩٢٧	٦٣٣,٣٩٨,٥٢٣
١٣,٨٥٦,١٥٢	٢,٤٣٣,٩٦٦	٢,١١٥,٩٠٢	٩٦٢,٥٢٣	١٥٤,٠٧٣	١٩,٥٢٢,٦١٦
٤٧٠,٩٢٣,١٩٧	٧٩,٨٩٠,٢١٣	٦٦,٤٧٣,٩٩٥	٣٠,٦٣٣,٧٣٤	٥,٠٠٠,٠٠٠	٦٥٢,٩٢١,١٣٩

حسابات التوفير

حسابات لأجل / الودائع الاستثمارية

شهادات الايداع الاستثمارية

المجموع

حصة المودعين من عوائد الاستثمار

اجمالي حسابات الاستثمار المشترك

٣١ كانون الأول ٢٠١٦

افراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	بنوك و مؤسسات حكومية وقطاع عام	مالية	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٤٧,١٧٥,٨٩٥	٧,٤٧٨,٢٦٨	٩٧,٤٢٦	٨٠,٠٥٠	-	٥٤,٨٣١,٦٣٩
٣٧٦,٥٣٠,٩٣٥	٦٦,٩٠٧,٥٦٠	٧٦,٣٤٤,٧٠١	٤٠,٧٤٩,١١٥	-	٥٦٠,٥٣٢,٣١١
١١,٢٧٥,٣٥٠	٧,٣٤٩,٢٣٨	-	-	-	١٨,٦٢٤,٥٨٨
٤٣٤,٩٨٢,١٨٠	٨١,٧٣٥,٠٦٦	٧٦,٤٤٢,١٢٧	٤٠,٨٢٩,١٦٥	-	٦٣٣,٩٨٨,٥٣٨
١١,٨٢٧,٥٤١	٢,٢٦١,٨٢٨	٢,٢٣٨,٧٢٤	١,١٩٨,٨٣٨	-	١٧,٥٢٦,٩٣١
٤٤٦,٨٠٩,٧٢١	٨٣,٩٩٦,٨٩٤	٧٨,٦٨٠,٨٥١	٤٢,٠٢٨,٠٠٣	-	٦٥١,٥١٥,٤٦٩

حسابات التوفير

حسابات لأجل / الودائع الاستثمارية

شهادات الايداع الاستثمارية

المجموع

حصة المودعين من عوائد الاستثمار

اجمالي حسابات الاستثمار المشترك

- تشارك حسابات الاستثمار المشترك بالارباح بناء على الأوزان التالية:

- من ٢٠٪ الى ٣١٪ من أدنى رصيد حسابات التوفير بالدينار الأردني .

- من ٢٠٪ الى ٢٥٪ من أدنى رصيد حسابات التوفير بالعملات الاجنبية .

- من ٣٢٪ الى ٩٠٪ من معدل رصيد حسابات الأجل بالدينار الأردني .

- من ١٨٪ الى ٤٦٪ من معدل رصيد حسابات الأجل بالعملات الاجنبية .

- ٩٠٪ من معدل رصيد حسابات شهادات الايداع الاستثمارية بالدينار الأردني .

- من ٧٠٪ الى ٨٥٪ من معدل رصيد حسابات شهادات الايداع الاستثمارية بالعملات الاجنبية .

- بلغت النسبة العامة للارباح على الدينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (٣٠٪) مقابل ما نسبته (٢٩٨٪) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ .

- بلغت النسبة العامة للارباح على الدولار الأمريكي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (٣٠٪) مقابل ما نسبته (١٩٩٪) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ .

- بلغت حسابات الاستثمار المشترك للحكومة و القطاع العام ٣٠.٦٣٣.٧٣٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ اي ما نسبته ٤.٦٩٪ من اجمالي حسابات الاستثمار المشترك، مقابل ٤٢.٠٢٨.٠٠٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ اي ما نسبته ٦.٤٥٪ من اجمالي حسابات الاستثمار المشترك.

- بلغت الحسابات المحجوزة (مقيدة السحب) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مبلغ ٧٢.٠٥٢ دينار أي ما نسبته ٠.١٪ من اجمالي حسابات الاستثمار المشترك، مقابل ١١٩.١٦٣ دينار أي ما نسبته ٠.٢٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ .



(٢٤) صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار

ان الحركة على صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١١,٨٨٨,٢١٣	١٤,٥٦٣,٢٩٨	رصيد بداية السنة
٤,٤٧٣,٤٧٣	٥,٠٩٧,٠٧٣	يضاف: المحول من ايرادات الاستثمار المشترك خلال السنة
٣٥٧,٩٥٧	٦٦٩,٨٢٧	يطرح: خسارة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك تخص سنوات سابقة *
١,٤٤٠,٤٣١	١,٥٤٩,٥٣٦	يطرح: ضريبة الدخل المستحقة
١٤,٥٦٣,٢٩٨	١٧,٤٤١,٠٠٨	رصيد نهاية السنة

- إن رصيد صندوق مواجهة المخاطر يؤول الى صندوق الزكاة في حالة التصفية .

- بلغت النسبة المقتطعة ١٠٪ بموجب موافقة البنك المركزي الاردني اعتبارا من أول كانون الثاني ٢٠١٧ (٢٠١٦ : ١٠٪) .

* يخص خسائر سنوات سابقة (أسهم وصكوك) تم بيعها ضمن محفظة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب الاستثمار المشترك استنادا للمادة رقم ١٢,٤ والمادة رقم ١٥ من السياسة التي تنظم العلاقة بين البنك (المضارب) واصحاب حسابات الاستثمار (أصحاب المال) المعتمدة والتي تنص على انه اذا بدأت عمليات استثمار مشترك واستمرت من سنوات سابقة، وتبين في النتيجة وفي سنة معينة أن تلك العمليات الاستثمارية كانت من حيث النتيجة عمليات خاسرة، فتغطي خسارتها من صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار، على اعتبار أنها نفذت في عام سابق أو أعوام سابقة .

ان رصيد صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار موزع كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١٤,٥٦٣,٢٩٨	١٧,٤٤١,٠٠٨	رصيد نهاية السنة
٢,١٠٦,١١٩	٣,١٠٣,٦٣٢	مقابل تدني ذمم إجارة منتهية بالتملك
٦,٩٣٠,٧٤٤	١٠,١٨٦,٩٤٦	مقابل تدني ذمم البيوع المؤجلة
٥,٥٢٦,٤٣٥	٤,١٥٠,٤٣٠	الرصيد المتبقي

- يعود الرصيد المتبقي (الجزء غير الموزع) لحسابات الاستثمار المشترك .

- مخصص ضريبة صندوق مواجة الاستثمار:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١,٤٤٢,٩٨٢	١,٥٩٧,٠٦٧	رصيد بداية السنة
١,٤٤٠,٤٣١	١,٥٤٩,٥٣٦	ضريبة الدخل المستحقة على المحول من أرباح الاستثمار
١,٢٨٦,٣٤٦	١,٤٥١,٣٠٦	يطرح : ضريبة الدخل المدفوعة
١,٥٩٧,٠٦٧	١,٦٩٥,٢٩٧	رصيد نهاية السنة

- تم الحصول على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية عام ٢٠١٣ .

- تم تقديم كشوفات الضريبة للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وتم تدقيق كشوفات عام ٢٠١٤ و عام ٢٠١٥ من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وقد صدر قراراولي فيما يتعلق بضريبة كل من عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وهي ما زالت في مرحلة الاعتراض، كما أنه لم يتم تدقيق كشوفات ضريبة عام ٢٠١٦ من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة .

(٢٥) احتياطي القيمة العادلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

أ- مشترك

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك				
٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٣١ كانون الأول ٢٠١٧			
الاجمالي	الاجمالي	صكوك	اسهم	
دينار	دينار	دينار	دينار	
(١,٠٤٠,٥١٣)	(٩٧٦,٧٦٧)	(٨٦,٤٥٩)	(٨٩٠,٣٠٨)	رصيد بداية السنة
(٢٩١,٧٥٦)	(٤٦٦,١١١)	(٢٣٢,١٤٥)	(٢٣٣,٩٦٦)	(خسائر)غير متحققة
٣٥٥,٥٠٢	٦٢٢,٧٥٧	-	٦٢٢,٧٥٧	ارباح بيع موجودات مالية
(٩٧٦,٧٦٧)	(٨٢٠,١٢١)	(٣١٨,٦٠٤)	(٥٠١,٥١٧)	المجموع

ب- ذاتي

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي				
٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٣١ كانون الأول ٢٠١٧			
الاجمالي	الاجمالي	صكوك	اسهم	
دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	رصيد بداية السنة
-	(٥٧٦)	-	(٥٧٦)	(خسائر)غير متحققة
-	(٥٧٦)	-	(٥٧٦)	المجموع

(٢٦) رأس المال

يبلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع مبلغ ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دينار موزعاً على ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ سهم. قيمة السهم الواحد الاسمية دينار واحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ و ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ .



(٢٧) الاحتياطات

- احتياطي قانوني:

تُمثل المبالغ المُتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة (١٠٪) خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- احتياطي مخاطر مصرفية عامة:

يُمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة على ذمم البيوع المؤجلة وتمويلات البنك الذاتية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

إن الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الإحتياطي	٣١ كانون الأول		طبيعة التقيد
	٢٠١٧	٢٠١٦	
	دينار	دينار	
إحتياطي قانوني	٢٢,٨٧٤,٨١٦	٢١,٩٩٩,٧٤٣	متطلبات القانون
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	تعليمات البنك المركزي الأردني

(٢٨) ارباح مدورة

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	١٠,١٣٢,٣٦٨	١١,٤٧٥,٣٣٧
ارباح السنة الحالية	٥,٧٠٧,٣٥٠	٥,٦٩٧,٣١٦
أثر استبعاد استثمار في شركة تابعة	٦,٦٠٥	-
المحول الى الاحتياطي القانوني	(٨٧٥,٠٧٣)	(٨٨٣,٦٢١)
الأرباح الموزعة	-	(٦,١٥٦,٦٦٤)
رصيد نهاية السنة	١٤,٩٧١,٢٥٠	١٠,١٣٢,٣٦٨

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ ٥٩٩ر٨١٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، مقابل ٥٩٩ر٨١٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ يحظر التصرف به بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني والذي يمثل موجودات ضريبية مؤجلة ذاتية.

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ يساوي العجز في صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار يحظر التصرف به.

- تبلغ نسبة الأرباح النقدية المقترحة توزيعها على المساهمين لسنة ٢٠١٧ ما نسبته ٥٪ من رأس المال أي مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ دينار، وهذه النسبة خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

(٢٩) ايرادات البيوع المؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦		٢٠١٧		
ذاتي	مشارك	ذاتي	مشارك	
دينار	دينار	دينار	دينار	
٥٣,٨٩٠	٩,٠٦٤,٦٢٥	٨٤,٧٥٤	١٠,٦٨٨,١٨٩	الأفراد (التجزة)
				مراجعات للأمر بالشراء
-	١,٢٨٣,٦٢٦	-	١,٠٦٩,٥٦٤	التمويلات العقارية
-	١٢,٩٢٣	-	١٧٣,٠٣٥	الشركات الكبرى
-	١٤,٧١٥,٢٦٦	-	١٥,٦٥٩,٧٦٢	مراجعات دولية
				مراجعات للأمر بالشراء
-	٨٤,٢٩٣	-	٣٠٧,٩٤٨	مؤسسات صغيرة و متوسطة
				مراجعات للأمر بالشراء
٥٣,٨٩٠	٢٥,١٦٠,٧٣٣	٨٤,٧٥٤	٢٧,٨٩٨,٤٩٨	المجموع

(٣٠) ايرادات موجودات مؤجرة منتهية بالتمليك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦		٢٠١٧		
ذاتي	مشارك	ذاتي	مشارك	
دينار	دينار	دينار	دينار	
٥٨٨,٧٣٦	٥٢,٢٧٤,١٤٩	٥٢٤,٠٧٩	٦١,٨٨٨,٣٤٥	اجارة منتهية بالتمليك - عقارات
-	٦٧٠,٤٨٥	-	١٠٠,٠٧٧	اجارة منتهية بالتمليك - آلات
(٤٤٧,٠١٩)	(٣٤,٦٠٣,٨١٧)	(٣٧٥,٢٠٢)	(٤٢,٨٥٤,٧٣٧)	استهلاك موجودات اجارة منتهية بالتمليك
١٤١,٧١٧	١٨,٣٤٠,٨١٧	١٤٨,٨٧٧	١٩,١٣٣,٦٨٥	المجموع



(٣١) أرباح استثمارات وكالة دولية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

مشاركة	
٢٠١٦	٢٠١٧
دينار	دينار
١١٠,٠٥٤	٤٤٠,٢٤٠
١١٠,٠٥٤	٤٤٠,٢٤٠

أرباح استثمارات وكالة دولية
المجموع

(٣٢) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

مشاركة	
٢٠١٦	٢٠١٧
دينار	دينار
٥٦,٥٩٦	٥٥,٥٦٢
١٣,٩٤٥	٧٤,٨٦٧
٢٤١,٧٤٦	١,٠١٦,٤٧٣
٣١٢,٢٨٧	١,١٤٦,٩٠٢

عوائد توزيعات اسهم
أرباح بيع موجودات مالية
عوائد الصكوك الاسلامية
المجموع

(٣٣) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشاركة							
٢٠١٦				٢٠١٧			
المجموع	ارباح موزعه	خسائر غير متحققة	خسائر متحققة	المجموع	ارباح موزعه	خسائر غير متحققة	خسائر متحققة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
١٠,٠١٦	١٣,٦١٤	-	(٣,٥٩٨)	-	-	-	-
١٠,٠١٦	١٣,٦١٤	-	(٣,٥٩٨)	-	-	-	-
٢,٦١١	-	-	٢,٦١١	-	-	-	-
٧,٤٠٥	١٣,٦١٤	-	(٦,٢٠٩)	-	-	-	-

اسهم شركات
المجموع
يطرح :
عمولة عقد أسهم
المجموع

(٣٤) أرباح موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

مشاركة	
٢٠١٦	٢٠١٧
دينار	دينار
٤١٧,٨٤٤	١,٦٥٦,٩٤٠
٤١٧,٨٤٤	١,٦٥٦,٩٤٠

صكوك اسلامية
المجموع

(٣٥) خسائر تقييم عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

مشتركة		
٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
(٢٠,٩٣٥)	(٨,٦٤٣)	خسائر تقييم عملات أجنبية
(٢٠,٩٣٥)	(٨,٦٤٣)	المجموع

(٣٦) حصة اصحاب حسابات الاستثمار المشترك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
		عملاء
٤٦٩,٧٧٤	٤٩٠,٤٠٨	ايرادات حسابات استثمار التوفير
١٦,٤٧٢,٣٥٥	١٧,٧٩٤,٧٨٣	ايرادات حسابات استثمار لأجل
٥٨٤,٨٠٢	١,٠٨٣,٣٥٢	ايرادات حسابات شهادات الإيداع
١٧,٥٢٦,٩٣١	١٩,٣٦٨,٥٤٣	مجموع ايرادات العملاء
		بنوك
-	١٥٤,٠٧٣	ايرادات حسابات بنوك و مؤسسات مالية
-	١٥٤,٠٧٣	مجموع إيرادات البنوك
١٧,٥٢٦,٩٣١	١٩,٥٢٢,٦١٦	المجموع

(٣٧) حصة البنك من ايرادات حسابات الاستثمار المشترك بصفته مضاربا ورب مال

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١٧,٨٦٨,٩٠٤	١٦,٤٨٨,٧١٤	بصفته مضاربا *
٤,٨٦٥,٤١٦	٩,٨٦٢,٣٢٤	بصفته رب مال
٢٢,٧٣٤,٣٢٠	٢٦,٣٥١,٠٣٨	المجموع

* بلغت حصة البنك من ايرادات حسابات الاستثمار المشترك بصفته مضاربا مبلغ ١٧,٨٦٨,٩٠٤ دينار، وقد تم التبرع بمبلغ ٦٧٤,٨٤٢ دينار لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المشترك.



(٣٨) إيرادات البنك الذاتية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	ايضاح
دينار	دينار	
٥٨٨,٧٣٦	٥٢٤,٠٧٩	٣٠ إيرادات موجودات اجارة منتهية بالتمليك
٥٣,٨٩٠	٨٤,٧٥٤	٢٩ إيرادات البيوع المؤجلة
٦٤٢,٦٢٦	٦٠٨,٨٣٣	المجموع

(٣٩) حصة البنك من إيرادات الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلًا

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
-	٢٤,٧٢٦	إيرادات ذمم البيوع
-	(٦,٦٠٥)	ينزل : حصة الموكل
-	١٨,١٢١	حصة البنك (الوكيل) - بيان(أ)

- يمثل هذا البند إيرادات مرابحات للأمر بالشراء ومن ضمن وكالة الاستثمار المقيد الموقعة مع البنك المركزي الاردني.

(٤٠) أرباح العملات الأجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٤٣٨,٩٩٧	٤٤٢,٥٧٩	ناتجة عن التداول / التعامل
٤٣٨,٩٩٧	٤٤٢,٥٧٩	المجموع

(٤١) إيرادات الخدمات المصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٧٥٦,٩٥٩	٩٩٧,١٦٥	عمولات تسهيلات غير مباشرة
١,٠٤٣,٤٦٠	١,١٣٨,٤٣٧	عمولات تسهيلات مباشرة
١,٣١٦,١١٨	١,٥٦٥,٩٤٩	عمولات اخرى
٣,١١٦,٥٣٧	٣,٧٠١,٥٥١	المجموع

(٤٢) إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٢٣,٧٤٧	-	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
٢١,٤٨٧	١٢,٦٨٢	أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها إلى البنك
٥٩٧,٦٤٣	-	المسترد من مستحقات سنوات سابقة *
-	١٢٠,٠٠٠	إيرادات تصفية شركات مستثمر بها
٣٨,٥٣٧	٣,٢٨٦	إيرادات أخرى
٦٨١,٤١٤	١٣٥,٩٦٨	المجموع

* يمثل هذا البند رسوم ادارة بنك دبي الاسلامي المستحقة عن أعوام سابقة و التي تم عكسها بناءا على تسوية تم توقيعها في نهاية عام ٢٠١٦ مع بنك دبي الإسلامي .

(٤٣) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٨,٢٤١,٤٢٥	٩,٣٣٣,٨٥٩	رواتب ومنافع وعلاوات ومكافآت موظفين
٨٧٥,٠٧٨	٩٧١,٠٨٩	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
٤٣٠,٤٨٥	٥٢١,٥٤٨	نفقات طبية
١٣٢,١٨٨	٢٢٤,٤٨١	تدريب موظفين
٣٩,٤٤١	٣٧,٨٢٠	نفقات تأمين
-	١١٤,٣٩٠	نفقات موظفين أخرى
٩,٧١٨,٦١٧	١١,٢٠٣,١٨٧	المجموع

(٤٤) مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١,٠٦٦,٢٦٦	١,٢٧١,٧٠٥	ايجارات وبدل خلو
٢٠٦,٧٨٢	٣٦٥,٣٢١	قرطاسية ومطبوعات
٣٨١,٣٧٨	٤٧٤,١١٧	بريد وهاتف وسويقت وخطوط اتصال
٧٣٤,٢٥٤	٤٠٢,٢٣٣	كهرباء و مياه و محروقات
١١٣,٨٣٧	١٢٧,٤٥١	مصاريف سفر وتنقلات
٥٠٩,٥٥٣	١,١٠٢,٦١٣	دعاية واعلان وتسويق
٢٧٤,١٣٩	٢٧٥,٠٧٩	اشتراكات ورسوم
٣٨٤,٧٩٥	٤٢٠,٧٥٣	صيانة وتنظيفات
٢٦٧,٦٤٤	٣٥٣,٠٤٥	رسوم ورخص
٢٢٨,٠٢١	٤٣٧,٥٣٢	مصاريف اجتماعات مجلس ادارة
٧٤٠,٥٩٨	٨٩٥,٥١١	مصاريف انظمة المعلومات
٢٥٣,١٢٧	٢٦٦,٦٤٩	مصاريف التأمين والحماية
٨٦,٠٨٧	٧٦,٦١٩	تبرعات
٤٥٩,٦٨٤	٣٤٠,٥٨٤	اتعاب ادارية واستشارات
٦٧,٢٨٠	٧٩,٠٠٨	اتعاب مهنية
٥٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الادارة
٥٦,٣٥٨	١١٤,٨٥٢	مصاريف الضيافة
٦٣,٢٩٨	٨٢,٣٧٩	مصاريف نقل نقود
٣٤٠,٨٣٢	٤٣٢,١٨٤	مصاريف بطاقات الكترونية
٥٦١,٥٩٦	٥٠١,٢٢٤	متفرقة
٦,٨٥٠,٥٢٩	٨,٠٧٣,٨٥٩	المجموع



(٤٥) حصة السهم من ربح السنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧
دينار	دينار
٥,٦٩٧,٣١٦	٥,٧٠٧,٣٥٠
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
فلس / دينار	فلس / دينار
٠/٠٥٧	٠/٠٥٧

ربح السنة

المتوسط المرجح لعدد الأسهم

الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح
السنة

(٤٦) النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول	
٢٠١٦	٢٠١٧
دينار	دينار
٢٠٤,٠٢٨,٣٥٩	١١٩,٩٣٤,١٣٥
٥,٦٤٤,٥٩٧	٦,٥٧٠,٧٠٩
(٢,١٤٢,٠٧٨)	(٨٧٦,٢٨٨)
٢٠٧,٥٣٠,٨٧٨	١٢٥,٦٢٨,٥٥٦

النقد و الارصدة لدى البنك المركزي تستحق
خلال ثلاثة اشهر

يضاف: ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
تستحق خلال ثلاثة اشهر

ينزل: حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية
تستحق خلال ثلاثة اشهر
المجموع



(٤٨) القيمة العادلة للموجودات و المطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية.

(٤٩) إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس إدارة البنك، ويتم تحقيق ذلك من خلال لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس، حيث تقوم باعتماد الاطار العام لإدارة المخاطر في البنك، وتكون دائرة إدارة المخاطر هي الدائرة المسؤولة عن عملية إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال تنفيذ الإطار العام المعتمد من قبل مجلس الإدارة. حيث تقوم بإعداد السياسات الخاصة بإدارة كافة أنواع المخاطر وتحليلها وقياسها وتطوير أساليب قياس ملائمة للتحوط ضد المخاطر التي تؤثر على ربحية البنك ومدى كفاية رأسماله بما يتلاءم مع الإطار العام المعتمد. كما تقوم دائرة إدارة المخاطر برفع التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة إدارة المخاطر للاطلاعهم على آخر المستجدات المتعلقة بإدارة المخاطر في البنك لتقييمها والحصول على توصياتهم بهذا الخصوص.

كما وتقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقارير إلى لجنة التدقيق في مجلس الإدارة للتحقق من مدى التزام جميع الإدارات بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر؛ كما يتم تدقيق أعمال دائرة إدارة المخاطر ورفع التقارير بذلك إلى الجهات المختصة.

ويطبق البنك تعليمات البنك المركزي الخاصة بإدارة المخاطر حيث تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد خطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) بشكل سنوي، بالإضافة إلى إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي.

ويقوم البنك حالياً باستخدام برامج تكنولوجية متطورة بهدف تحسين جودة إدارة المخاطر لكافة أنواع المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها وبما يتناسب مع طبيعة وحجم نشاط البنك. كما يولي البنك اهتمام بالغ بالعنصر البشري من خلال تنمية مهارات الموظفين وإلحاقهم ببرامج تدريبية على كيفية تطبيق مقررات بازل ٢ و بازل ٣ بصورة سليمة.

وتشمل المخاطر التي يتعرض لها البنك ما يلي:

١ - مخاطر الائتمان:

يعرف البنك مخاطر الائتمان على أنها المخاطر الناشئة عن عدم قدرة أو عدم رغبة المتعامل الوفاء بالتزاماته المالية (أصل المبلغ و/ أو الأرباح) وفقاً للشروط وتواريخ الاستحقاق المتفق عليها مما يتسبب في تكبد البنك لخسائر مالية.

تقوم دائرة إدارة المخاطر بإدارة مخاطر الائتمان من خلال الدليل الائتماني الذي ينظم ويحكم العملية الائتمانية لمعاملتي دائرة الشركات، إضافةً إلى السياسة الائتمانية الخاصة بكل من معاملي دائرة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة وسياسة تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالمؤسسات المالية، وذلك بما يتفق مع السياسات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي الأردني ومعايير بازل ٢.

• تنشأ مخاطر الائتمان في البنك من عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها ومنها :

- المخاطر المتعلقة بالمتعامل وطبيعة نشاطه.
- المخاطر المتعلقة بمنح و تنفيذ التمويل.
- مخاطر التركزات.
- مخاطر أدوات التمويل الإسلامية.

وفي هذا المجال يقوم البنك بمراقبة وضبط مخاطر الائتمان من خلال:

- إدارة وضبط مخاطر المحفظة الائتمانية من خلال عدد من اللجان وعلى رأسها لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- مراجعة طلبات التسهيلات المصرفية والموافقة عليها من خلال لجان الائتمان وفق صلاحيات محددة وموثقة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة؛ وتنحصر الصلاحيات الفردية في المبالغ الصغيرة.
- تطبيق منهجيات التصنيف الائتماني وفقاً لأفضل الممارسات العملية.
- مراقبة سقوف الائتمان وحدود التسهيلات المسموح بها، وإصدار التقارير اللازمة لضمان عدم وجود تجاوزات عن السقوف ومراقبة جودتها.
- التنوع في أنشطة التمويل والاستثمارات لتفادي مخاطر التركيز الائتماني لدى أفراد أو مجموعات أو عملاء في مناطق جغرافية معينة أو نشاط اقتصادي معين أو في أدوات التمويل أو المنتجات أو في مدة التمويل.
- إدارة التمويلات المتعثرة بما يقلل الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- فصل المهام ما بين مهام التسويق - المنطقة بقطاعات الأعمال - والقرار الائتماني.
- فصل المهام المتعلقة بالتنفيذ والرقابة على الائتمان.

• قياس مخاطر الائتمان:

يقوم البنك بتطبيق الطريقة المعيارية لقياس مخاطر الائتمان وذلك من خلال قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان الواردة في قائمة المركز المالي الموحدة حسب درجة المخاطر المحددة لكل منها في تعليمات البنك المركزي الأردني. وجاري العمل على تحضير البنك للانتقال إلى طريقة التقييم الداخلي الأساسي (FIRB)، حيث تم تطبيق نظام خاص لتصنيف مخاطر ائتمان عملاء الشركات وذلك بهدف تحديد جودة الائتمان لكل متعامل عند المنح ومراقبة هذه الجودة طوال فترة التمويل على أساس دوري لتحديد أي تدهور قد يحدث في جودة التمويل الممنوح، وتقييم جودة التسهيلات لكامل المحفظة الائتمانية بشكل دوري، والذي سينعكس بدوره على أسس منح الائتمان و تسعيره.

• مخففات مخاطر الائتمان:

يقوم البنك باستخدام مخففات مخاطر الائتمان المختلفة (مثل ضمانات عقارية، مالية، إلخ) ووفقاً لسياسة مخففات مخاطر الائتمان المعتمدة في البنك، وذلك للتحوط من مخاطر الائتمان التي يتعرض لها و لتخفيف أثرها على البنك - ما أمكن - حيث يتم تحديد حجم وقيمة الضمانات المطلوبة استناداً إلى المعايير المحددة في سياسة مخففات مخاطر الائتمان المعتمدة.

٢ - مخاطر السوق :

يعرف البنك مخاطر السوق بأنها المخاطر التي قد تواجه البنك نتيجة لتغيرات في أسعار العوائد والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية.



ويتبنى البنك سياسة متحفظة تتمثل في تقليل تعرض البنك لعوامل المخاطر ذات العلاقة وإبقائها ضمن الحدود الدنيا من خلال تحقيق الموازنة والتناظر بين الموجودات والمطلوبات و من خلال الاحتفاظ بالحد الأدنى من المراكز المالية في العملات و الأوراق المالية.

٣ - مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق في العمليات الداخلية، العنصر البشري ، الأنظمة، أو من الأحداث الخارجية.

يتم إدارة عوامل المخاطر التشغيلية وفق إطار عام تم اعتماده من قبل المجلس ، ويشتمل هذا الإطار على سياسات وإجراءات توضح الآلية التي يتم فيها تحديد عوامل المخاطرة وتقييمها وتقييم الضوابط الرقابية الحالية لتحديد مدى كفاية هذه الضوابط في احتواء عوامل المخاطرة وتخفيض احتمالية حدوثها .

وقد تبني البنك منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية Risk & Control Self-Assessment وتم تطبيقها من خلال ورش عمل لتحديد كافة عوامل الخطر المحيطة بعمليات وأنشطة ومنتجات وخدمات البنك و قياسها وتقييم مدى فاعلية الضوابط الرقابية الحالية ووضع خطط عملية لمعالجة الفجوات الرقابية التي من الممكن أن تظهر خلال هذه العمليات . حيث تحقق هذه المنهجية مبادئ المسؤولية المباشرة لمناطق ووحدات الأعمال عن إدارة عوامل المخاطر في أعمالها ومهامها وتحقق مبدأ استمرارية مراقبة عوامل الخطر ورفع التقارير حولها و اتخاذ الإجراءات المناسبة. وقد تم اعداد ملفات المخاطر لكافة الدوائر والتي تقوم حالياً بفحص الضوابط الرقابية بشكل شهري وتزويد دائرة إدارة المخاطر بنتائج هذه الفحوصات.

ويطبق البنك منهجية تجميع بيانات خسائر العمليات والتشغيل (Loss Data Collection) التي تنشأ نتيجة للأحداث التشغيلية . حيث تم اعتماد السياسة الخاصة بذلك من قبل مجلس الإدارة . ويتم حالياً تجميع بيانات هذه الأحداث وتحليلها وربطها مع عوامل المخاطرة ورفع التقارير بخصوصها .

ويتم مراجعة أدلة السياسات وإجراءات العمل لكافة الدوائر ووحدات العمل من قبل إدارة المخاطر - ضمن آلية اعتماد أدلة إجراءات العمل - بهدف تقييم مدى كفاية الضوابط الرقابية لاحتواء عوامل المخاطرة .

وفي مجال نشر الوعي بثقافة المخاطر ، فإن دائرة إدارة المخاطر تقوم بعقد الدورات التدريبية وإرسال نشرات التوعية دورياً لكافة موظفي البنك .

لأغراض كفاية رأس المال تقاس مخاطر التشغيل بطريقة المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach) تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

امن المعلومات

يهدف المحافظة على سرية وتوافر معلومات العملاء و تقديم خدمات بنكية ضمن أعلى مستويات الحماية والامان ، فقد تم تطوير الاستراتيجيات والمعايير والسياسات بناء على أفضل المعايير العالمية لأمن المعلومات بهدف الوصول لبيئة عمل آمنة يتحقق فيها الاهداف المتعلقة بحماية أصول المعلومات والتأكيد المستمر على سريتها و سلامتها و توافرها.

ويتم إدارة عدة مشاريع مرتبطة بأمن المعلومات بهدف تطبيق أفضل الحلول والبرامج العالمية لحماية ومراقبة أنظمة المعلومات في البنك وكذلك ضمان استمرار البنك في التزامه بالمعايير العالمية (معيار إدارة أمن المعلومات ISO ٢٧٠٠١ ومعيار أمن البطاقات PCI DSS).

كما يتم إدارة المخاطر الأمنية لأصول تكنولوجيا المعلومات للبنك من خلال ضمان تحديث مصفوفة المخاطر لتقنية المعلومات وأمن المعلومات Risk & Control Self-Assessment وفحص الضوابط الرقابية والحالية ومتابعة تغطية كافة الفجوات الرقابية في البيئة الحالية.

استمرارية الأعمال

بهدف التعامل مع الاحداث الخارجية ضمن تعريف مخاطر التشغيل المعتمد في البنك، قام البنك بتحديث خطة استمرارية تقديم الخدمات خلال فترة الطوارئ، حيث تتضمن هذه الخطة تحديد الاحتياجات وخطط العمل واجراءات العمل البديلة وكذلك الاجراءات المتعلقة بالعودة للحالة الطبيعية.

وقد تم تكوين اللجنة التوجيهية لاستمرارية الأعمال وكذلك فرق العمل المتخصصة. كما قام البنك بإنشاء الموقع البديل للأعمال . وتخضع هذه الخطة للتحديث وللأختبارات والفحوصات دوريا للتأكد من سلامة هذه الخطة وقابليتها للتطبيق وقدرتها على رفع جاهزية البنك على الاستجابة لعوامل المخاطرة الخارجية.

٤ - مخاطر السمعة

ينظر البنك إلى مخاطر السمعة على أنها الآثار السلبية التي تصيب سمعة البنك وعلامته التجارية والتي تكون ناتجة عن إخفاقه بالوفاء بمسؤوليته المصرفية تجاه كافة المتعاملين و/أو تقصيره في إدارة شؤونه بكفاءة وفعالية و/أو عدم التزامه بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية و/أو إخفاقه في إدارة كافة أنواع المخاطر الأخرى التي يواجهها و/أو قد يتعرض لها البنك بشكل غير مباشر نتيجة الممارسات البنكية لبنوك أخرى مما يؤدي إلى عدة أمور سلبية منها فقدان ثقة المتعاملين وبالتالي اضمحلال قاعدة العملاء وزيادة التكاليف أو نقصان الأرباح.

٥- مخاطر عدم الامتثال

مخاطر عدم الامتثال هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

هذا وقد يترتب على مخاطر عدم الامتثال عقوبات وإجراءات نظامية أو خسائر مالية أو إساءة لسمعة البنك نتيجة لإخفاقه في تطبيق الأنظمة والتعليمات والقواعد والتعاميم والقيم السلوكية والأخلاقية التي يعمل البنك من خلالها (في مجموعها تمثل «المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام»).

تتدرج مخاطر عدم الامتثال من تنبيهات ومخالفات البنوك المركزية الى دفع غرامات مالية والتأثير على سمعة البنك والتي قد تصل الى اغلاق البنك او سحب رخصته في حال عدم امتثاله لتعليمات الجهات المشرفة للقوانين.



وبالتالي إن التزام البنك بمتطلبات الجهات الرقابية يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على قدرته في تطوير أعماله والمحافظة على جودة الخدمات المقدمة لعملاء البنك و تقوم دائرة مراقبة الامتثال بمراجعة جميع متطلبات الجهات الرقابية والتأكد من عكسها على إجراءات وسياسات العمل الداخلية بشكل يحمي البنك من المخاطر الناشئة عن عدم امتثاله بهذه المتطلبات باعتبار هذه المتطلبات تمثل الحد الأدنى من النظام الرقابي الشامل للبنك.

وكذلك تقوم الدائرة بدور فاعل لضمان عدم استخدام خدمات البنك ومنتجاته في عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب بحيث تتم مراقبة جميع العمليات البنكية والتأكد من سلامتها، بالإضافة إلى التعرف على العملاء وشرعية نشاطهم ومصادر أموالهم بما يضمن حصر التعامل مع العملاء الجيدين.

كما تقوم الدائرة بمراجعة كافة السياسات وإجراءات العمل الخاصة بالمنتجات البنكية بما يضمن الضوابط الرقابية لاحتواء المخاطر الناتجة عن عدم الامتثال وغسيل الأموال.

٦- المخاطر القانونية المتعلقة بالعمليات التشغيلية

وهي تلك المخاطر التي من الممكن أن تنتج وبشكل غير مباشر عن واحد أو أكثر من الأحداث الأربعة الواردة في تعريف مخاطر التشغيل (العنصر البشري ، العمليات الداخلية، الأنظمة والأحداث الخارجية)، أو بسبب عدم التزام البنك بالقوانين والتعليمات السارية والتي من الممكن أن ينتج عنها غرامات أو التزامات مالية. كما تنشأ المخاطر القانونية جزاء احتمال مواجهة البنك لإجراءات قضائية من قبل الغير، حيث تعتبر عدم كفاية المستندات وانعدام الصفة القانونية لها و/ أو عدم صلاحية العقود و/ أو عدم قابليتها للتنفيذ الناتج عن عدم التوثيق السليم من أهم مسببات المخاطر القانونية.

وتقع مسؤولية إدارة هذه المخاطر على عاتق الدائرة القانونية حيث تعمل على تدقيق كافة العقود والمستندات الخاصة بمعاملات البنك بالإضافة إلى المتابعة القانونية للأطراف المدينة للبنك - بالتنسيق مع إدارة المخاطر- والمتابعة الدقيقة للدعاوى القضائية التي يكون البنك طرفاً فيها.

٧- مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

وهي تلك المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية والتي تؤدي إلى عدم الاعتراف بالدخل والخسائر الناتجة عن عملياتها ذات الصلة بالإضافة إلى مخاطر السمعة الناتجة عن عدم الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية. حيث يتم إدارة هذه المخاطر من خلال نظام متكامل للضوابط الشرعية لكل من دائرة الرقابة الشرعية التي تشرف عليها هيئة الرقابة الشرعية والمنظومة الرقابية لدائرة الامتثال الشرعي ودائرة إدارة المخاطر.

(٤٩/أ) مخاطر الائتمان

١- التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وبعد طرح الإيرادات المؤجلة والمعلقة وقبل الضمانات ومخفضات المخاطر الأخرى)

٣١ كانون الأول ٢٠١٧

المجموع	ذاتية	مشتركة	
دينار	دينار	دينار	
١٠٨,٧٦٤,٦٦٧	١٠٨,٧٦٤,٦٦٧	-	أرصدة لدى البنك المركزي
٦,٥٧٠,٧٠٩	٦,٥٧٠,٧٠٩	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣٣,٨٦١,٥٧٢	-	٣٣,٨٦١,٥٧٢	استثمارات وكالة دولية
			ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى
٣٢٢,٣٧٤,٥٣٧	٥,١١٧,٥١٣	٣١٧,٢٥٧,٠٢٤	للأفراد
٣٤,٩١٦,٦١٤	-	٣٤,٩١٦,٦١٤	التمويلات العقارية
١٩٨,٨٧٨,٨٥٣	٧,٤٤٧	١٩٨,٨٧١,٤٠٦	الشركات الكبرى
٨,٤٠٤,٠٨٦	٦٨,٢١٥	٨,٣٣٥,٨٧١	مؤسسات صغيرة ومتوسطة
١٠٧,٢٩٠,٠٧٣	-	١٠٧,٢٩٠,٠٧٣	الحكومة والقطاع العام
			قروض غير محولة
٣٧,٧٤٨	٣٧,٧٤٨	-	لأفراد
-	-	-	الشركات الكبرى
			الصكوك
			ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق
٣٧,٥٦٨,٤٨٣	-	٣٧,٥٦٨,٤٨٣	أصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٥٤,٨٧٨,٠٠٠	-	٥٤,٨٧٨,٠٠٠	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
٥٠٩,٦٦٠	٥٠٩,٦٦٠	-	القروض الحسنة
١,٣٣٣,٧٨٢	٥١٧,١١١	٨١٦,٦٧١	الموجودات الأخرى
٩١٥,٣٨٨,٧٨٤	١٢١,٥٩٣,٠٧٠	٧٩٣,٧٩٥,٧١٤	مجموع بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
			بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
٢,٣٩٢,٨٣٤	٢,٣٩٢,٨٣٤	-	كفالات
٥,٥١٥,٤٠٤	٥,٥١٥,٤٠٤	-	اعتمادات
٤١,٩٨٣,٨٨١	٤١,٩٨٣,٨٨١	-	قبولات
٨٢,٤٦١,١٣٢	-	٨٢,٤٦١,١٣٢	السقوف الغير مستغلة
١,٠٤٧,٧٤٢,٠٣٥	١٧١,٤٨٥,١٨٩	٨٧٦,٢٥٦,٨٤٦	المجموع



٣١ كانون الأول ٢٠١٦

المجموع	ذاتية	مشتركة	
دينار	دينار	دينار	
١٩٤,٢٧٤,٠٢٩	١٩٤,٢٧٤,٠٢٩	-	أرصدة لدى البنك المركزي
٥,٦٤٤,٥٩٧	٥,٦٤٤,٥٩٧	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢٦,٧١٧,٣٢٧	-	٢٦,٧١٧,٣٢٧	استثمارات وكالة دولية
			ذمم البيوع المؤجلة والذمم الاخرى
٢٨٦,٦٠١,٨٤١	٤,٩٦٥,٨١٨	٢٨١,٦٣٦,٠٢٣	للأفراد
٣٨,٣٩٨,٩٧٣	-	٣٨,٣٩٨,٩٧٣	التمويلات العقارية
١٨٨,٦٤٥,٤٩٤	٢,٢٥٢	١٨٨,٦٤٣,٢٤٢	الشركات الكبرى
٤,٤٤٢,٤٠٦	٦٥٥	٤,٤٤١,٧٥١	مؤسسات صغيرة ومتوسطة
٨٣,٩٩٢,٧٨٥	-	٨٣,٩٩٢,٧٨٥	الحكومة والقطاع العام
			قروض غير محولة
٤٧,٤٢٨	٤٧,٤٢٨	-	للافراد
-	-	-	الشركات الكبرى
			الصكوك
			ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق
٢٠,٣٧٨,٨٢٨	-	٢٠,٣٧٨,٨٢٨	اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٢٧,٤٣٩,٠٠٠	-	٢٧,٤٣٩,٠٠٠	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
٥٠٩,٦٦٠	٥٠٩,٦٦٠	-	القروض الحسنة
٦٠٣,٨٩٦	٣٥٤,٥٨٧	٢٤٩,٣٠٩	الموجودات الاخرى
٨٧٧,٦٩٦,٢٦٤	٢٠٥,٧٩٩,٠٢٦	٦٧١,٨٩٧,٢٣٨	مجموع بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
			بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
٣,٠٥٤,٤٧٩	٣,٠٥٤,٤٧٩	-	كفالات
١١,٦٨٣,٣٣٦	١١,٦٨٣,٣٣٦	-	اعتمادات
١٦٠,١٧٨	١٦٠,١٧٨	-	قبولات
٨٩,٦٠٢,٤٤١	-	٨٩,٦٠٢,٤٤١	السقوف الغير مستغلة
٩٨٢,١٩٦,٦٩٨	٢٢٠,٦٩٧,٠١٩	٧٦١,٤٩٩,٦٧٩	المجموع

٢- تصنيف ذمم البنوك الموطلة والذمم الأخرى حسب درجة مخاطرتها وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني:

تنوع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفقاً للجدول التالي:

الاصلي	ذاتي										مشترك																											
	الاجمالي	المجموع	المصرفية	المؤسسات والمؤسسات	التحويلات	الشركات الكبرى	دينار	دينار	الأفراد	المجموع	صكوك	وكالة دولية	استثمارات	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات صغيرة و متوسطة	التحويلات	الشركات الكبرى	دينار	دينار	مؤسسات صغيرة و متوسطة	التحويلات	الشركات الكبرى	دينار	دينار	الأفراد	المجموع	صكوك	وكالة دولية	استثمارات	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات صغيرة و متوسطة	التحويلات	الشركات الكبرى	دينار	دينار	الأفراد		
٢٠١٧:																																						
معدنية المخاطر	١٨٨,٣٧٩,٧٢٢	٥٢٤,٠١٦	-	-	-	٥٠٩,٦٦٠	-	-	١٤,٢٥٦	١٨٧,٨٥٥,٧٤٦	٦٣,١٣٤,٨٠٠	-	-	١١٧,٨٨٨,٧٨١	٣١,٨٨٨	١,٥٨٦,٧٨١	٣٣٧,٦٦٢	٤,٩٧٦,٣٣٤	٣٣٧,٦٦٢	٤,٩٧٦,٣٣٤	٣٣٧,٦٦٢	٤,٩٧٦,٣٣٤	٣٣٧,٦٦٢	٤,٩٧٦,٣٣٤	٣٣٧,٦٦٢	٤,٩٧٦,٣٣٤	٣٣٧,٦٦٢	٤,٩٧٦,٣٣٤	٣٣٧,٦٦٢	٤,٩٧٦,٣٣٤	٣٣٧,٦٦٢	٤,٩٧٦,٣٣٤	٣٣٧,٦٦٢	٤,٩٧٦,٣٣٤	٣٣٧,٦٦٢	٤,٩٧٦,٣٣٤	٣٣٧,٦٦٢	٤,٩٧٦,٣٣٤
مقبولة المخاطر	٦٤٥,٣٣٣,٤٥٧	١١,٩٩٦,٦٢٢	٦,٥٧٠,٧٠٩	٦٧,٣٠٩	-	٧,١٢٧	-	-	٥,٢٤٧,٤٨٧	٦٣٣,٢٤٠,٨٢٥	٢٩,٣١١,٦٨٣	٣٣,٨٦١,٥٧٢	-	-	٨,٤٩٨,٨٠١	٢٠,٠٩٨,١١٨	٢٦٠,٤٤٦,٦١٢	٣٣٤,٤٩٣,٧٥٨	٢٦٠,٤٤٦,٦١٢	٣٣٤,٤٩٣,٧٥٨	٢٦٠,٤٤٦,٦١٢	٣٣٤,٤٩٣,٧٥٨	٢٦٠,٤٤٦,٦١٢	٣٣٤,٤٩٣,٧٥٨	٢٦٠,٤٤٦,٦١٢	٣٣٤,٤٩٣,٧٥٨	٢٦٠,٤٤٦,٦١٢	٣٣٤,٤٩٣,٧٥٨	٢٦٠,٤٤٦,٦١٢	٣٣٤,٤٩٣,٧٥٨	٢٦٠,٤٤٦,٦١٢	٣٣٤,٤٩٣,٧٥٨	٢٦٠,٤٤٦,٦١٢	٣٣٤,٤٩٣,٧٥٨	٢٦٠,٤٤٦,٦١٢	٣٣٤,٤٩٣,٧٥٨	٢٦٠,٤٤٦,٦١٢	٣٣٤,٤٩٣,٧٥٨
منها مستحقة (*)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
لغاية ٣٠ يوم	٨٠,٨٦,٩٣٤	٣,٣١٦	-	-	-	-	-	-	٣,٣١٦	٨٠,٨٦,٩٣٤	-	-	-	٥٠,٨٣٣	٧١,٩٨٧	٦,٧٤٤,٨٢٠	٢٢,٦٣١	٧٣٤,٨٤٧	٢٢,٦٣١	٧٣٤,٨٤٧	٢٢,٦٣١	٧٣٤,٨٤٧	٢٢,٦٣١	٧٣٤,٨٤٧	٢٢,٦٣١	٧٣٤,٨٤٧	٢٢,٦٣١	٧٣٤,٨٤٧	٢٢,٦٣١	٧٣٤,٨٤٧	٢٢,٦٣١	٧٣٤,٨٤٧	٢٢,٦٣١	٧٣٤,٨٤٧	٢٢,٦٣١	٧٣٤,٨٤٧	٢٢,٦٣١	٧٣٤,٨٤٧
من ٣١ لغاية ٦٠ يوم	٢,٢٥٢,٩٧٣	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٢٥٢,٩٧٣	-	-	-	-	٢٠,٢٦٠	١,٩٣٢,٧٩٥	٦٦,٦٩١	٢٣٢,٨١٧	٦٦,٦٩١	٢٣٢,٨١٧	٦٦,٦٩١	٢٣٢,٨١٧	٦٦,٦٩١	٢٣٢,٨١٧	٦٦,٦٩١	٢٣٢,٨١٧	٦٦,٦٩١	٢٣٢,٨١٧	٦٦,٦٩١	٢٣٢,٨١٧	٦٦,٦٩١	٢٣٢,٨١٧	٦٦,٦٩١	٢٣٢,٨١٧	٦٦,٦٩١	٢٣٢,٨١٧	٦٦,٦٩١	٢٣٢,٨١٧
تحت المراقبة	١٤,٥٣,٣٩٤	٦,٣٩٠	-	١,١٦٧	٣٨٠	٣٨٠	-	-	٨٤٣	١٤,٥٠١,٠٠٤	-	-	-	-	٨٥,٨٢١	٢,٧١٤,٣١٢	١٠,٣٣,٣٦٦	١,٢١٧,٥٠٥	١٠,٣٣,٣٦٦	١,٢١٧,٥٠٥	١٠,٣٣,٣٦٦	١,٢١٧,٥٠٥	١٠,٣٣,٣٦٦	١,٢١٧,٥٠٥	١٠,٣٣,٣٦٦	١,٢١٧,٥٠٥	١٠,٣٣,٣٦٦	١,٢١٧,٥٠٥	١٠,٣٣,٣٦٦	١,٢١٧,٥٠٥	١٠,٣٣,٣٦٦	١,٢١٧,٥٠٥	١٠,٣٣,٣٦٦	١,٢١٧,٥٠٥	١٠,٣٣,٣٦٦	١,٢١٧,٥٠٥	١٠,٣٣,٣٦٦	١,٢١٧,٥٠٥
غير عاملة:																																						
دون المستوى	٣٧٢,١٤٥	١٩,٣٦٦	-	٢,٣٠٥	-	١٧٠,٢١	-	-	١٧٠,٢١	٣٥٢,٨١٩	-	-	-	-	-	٥,٠٠٠	-	٢٤٧,٨١٩	-	٢٤٧,٨١٩	-	٢٤٧,٨١٩	-	٢٤٧,٨١٩	-	٢٤٧,٨١٩	-	٢٤٧,٨١٩	-	٢٤٧,٨١٩	-	٢٤٧,٨١٩	-	٢٤٧,٨١٩	-	٢٤٧,٨١٩	-	٢٤٧,٨١٩
مشكوك فيها	٧٣٣,٤٣٩	٩,٩٠٠	-	-	-	٩,٩٠٠	-	-	٩,٩٠٠	٧٥٣,٥٣٩	-	-	-	-	-	٤٥١,٧٧٢	-	٣٠,١٧٦٧	-	٣٠,١٧٦٧	-	٣٠,١٧٦٧	-	٣٠,١٧٦٧	-	٣٠,١٧٦٧	-	٣٠,١٧٦٧	-	٣٠,١٧٦٧	-	٣٠,١٧٦٧	-	٣٠,١٧٦٧	-	٣٠,١٧٦٧	-	٣٠,١٧٦٧
هالكة	١٤,٧٩١,٤٦٣	٣٥,٠١٨	-	-	-	٢١,٩٩٧	-	-	٨٠,٢١	١٤,٧٥٦,٤٤٥	-	-	-	-	٩,٠٧٨	١١,٦٤٤,٢٧٨	١,٤٣٨,٥٢٩	١,٥٨٢,٨٤٠	١,٤٣٨,٥٢٩	١,٥٨٢,٨٤٠	١,٤٣٨,٥٢٩	١,٥٨٢,٨٤٠	١,٤٣٨,٥٢٩	١,٥٨٢,٨٤٠	١,٤٣٨,٥٢٩	١,٥٨٢,٨٤٠	١,٤٣٨,٥٢٩	١,٥٨٢,٨٤٠	١,٤٣٨,٥٢٩	١,٥٨٢,٨٤٠	١,٤٣٨,٥٢٩	١,٥٨٢,٨٤٠	١,٤٣٨,٥٢٩	١,٥٨٢,٨٤٠	١,٤٣٨,٥٢٩	١,٥٨٢,٨٤٠	١,٤٣٨,٥٢٩	١,٥٨٢,٨٤٠
المجموع	٨٣٢,٤٩٣,٦٦٠	١٢,٥٨٣,٨٨٢	٦,٥٧٠,٧٠٩	٧٠,٧٨١	-	٥٤٤,١٦٤	-	-	٥,٢٧٧,٢١٨	٨٥,٩١٠,٣٧٨	٩٢,٤٤٦,٤٨٣	٣٣,٨٦١,٥٧٢	١١٧,٨٨٨,٧٨١	٨٧,٦٥٨	٢١١,٣٨٣,٢٦١	٣٧٨,٣٣٧	٣٤٢,٨٢٠,٠٣٣	٣٧٨,٣٣٧	٣٤٢,٨٢٠,٠٣٣	٣٧٨,٣٣٧	٣٤٢,٨٢٠,٠٣٣	٣٧٨,٣٣٧	٣٤٢,٨٢٠,٠٣٣	٣٧٨,٣٣٧	٣٤٢,٨٢٠,٠٣٣	٣٧٨,٣٣٧	٣٤٢,٨٢٠,٠٣٣	٣٧٨,٣٣٧	٣٤٢,٨٢٠,٠٣٣	٣٧٨,٣٣٧	٣٤٢,٨٢٠,٠٣٣	٣٧٨,٣٣٧	٣٤٢,٨٢٠,٠٣٣	٣٧٨,٣٣٧	٣٤٢,٨٢٠,٠٣٣	٣٧٨,٣٣٧	٣٤٢,٨٢٠,٠٣٣	
يطرح: إيرادات مؤجلة	٤٣,٩٥٣,٦٤٠	٢١٠,١٤٣	-	-	-	-	-	-	٢١٠,١٤٣	٤٣,٧٤٣,٤٩٧	-	-	-	١,٥٩٨,٧٠٨	٣٣٦,٣٣٤	٦,٩٥٥,٢٦٢	١,٨٩٩,٧٣٦	٢٤٠,١٣٤٥٧	١,٨٩٩,٧٣٦	٢٤٠,١٣٤٥٧	١,٨٩٩,٧٣٦	٢٤٠,١٣٤٥٧	١,٨٩٩,٧٣٦	٢٤٠,١٣٤٥٧	١,٨٩٩,٧٣٦	٢٤٠,١٣٤٥٧	١,٨٩٩,٧٣٦	٢٤٠,١٣٤٥٧	١,٨٩٩,٧٣٦	٢٤٠,١٣٤٥٧	١,٨٩٩,٧٣٦	٢٤٠,١٣٤٥٧	١,٨٩٩,٧٣٦	٢٤٠,١٣٤٥٧	١,٨٩٩,٧٣٦	٢٤٠,١٣٤٥٧	١,٨٩٩,٧٣٦	٢٤٠,١٣٤٥٧
يطرح: إيرادات معقولة	٩٠٤,٣٧٢	٧,١١٢	-	-	-	٧,١١٢	-	-	-	٨٩٧,٢٦٠	-	-	-	-	٤٩٣	٥٩٩,٤٣٧	١١٣,٨٨٣	٢٠٣,٤٤٧	١١٣,٨٨٣	٢٠٣,٤٤٧	١١٣,٨٨٣	٢٠٣,٤٤٧	١١٣,٨٨٣	٢٠٣,٤٤٧	١١٣,٨٨٣	٢٠٣,٤٤٧	١١٣,٨٨٣	٢٠٣,٤٤٧	١١٣,٨٨٣	٢٠٣,٤٤٧	١١٣,٨٨٣	٢٠٣,٤٤٧	١١٣,٨٨٣	٢٠٣,٤٤٧	١١٣,٨٨٣	٢٠٣,٤٤٧	١١٣,٨٨٣	
يطرح: مخصص التدني	١٣,٣٤٥,٣١٣	٥٤,٧٣٥	-	٢,٥٦٦	١٩,٩٤٥	١٩,٩٤٥	-	-	٣٢,٢٢٤	١٣,٢٩٠,٥٧٨	-	-	-	-	٣٣,٨٩٠	١,٩٨٧,١٥٦	٩٣٣,٤٣٧	١,٣٤٦,٠٩٥	٩٣٣,٤٣٧	١,٣٤٦,٠٩٥	٩٣٣,٤٣٧	١,٣٤٦,٠٩٥	٩٣٣,٤٣٧	١,٣٤٦,٠٩٥	٩٣٣,٤٣٧	١,٣٤٦,٠٩٥	٩٣٣,٤٣٧	١,٣٤٦,٠٩٥	٩٣٣,٤٣٧	١,٣٤٦,٠٩٥	٩٣٣,٤٣٧	١,٣٤٦,٠٩٥	٩٣٣,٤٣٧	١,٣٤٦,٠٩٥	٩٣٣,٤٣٧	١,٣٤٦,٠٩٥	٩٣٣,٤٣٧	١,٣٤٦,٠٩٥
الصافي	٨٠,٥٢٩,٠٣٥	١٢,٣١١,٢٩٢	٦,٥٧٠,٧٠٩	٦٨,٢١٥	-	٥١٧,١٠٧	-	-	٥,١٥٥,٢٦١	٧٩,٢١٩,٠٤٣	٩٢,٤٤٦,٤٨٣	٣٣,٨٦١,٥٧٢	١١٧,٨٨٨,٧٨١	٨٣,٣٥٨	١٩٨,٨٧١,٤٠٦	٣٤,٩١٦,٦١٤	٣١٧,٢٥٧,٠٢٤	٣٤,٩١٦,٦١٤	٣١٧,٢٥٧,٠٢٤	٣٤,٩١٦,٦١٤	٣١٧,٢٥٧,٠٢٤	٣٤,٩١٦,٦١٤	٣١٧,٢٥٧,٠٢٤	٣٤,٩١٦,٦١٤	٣١٧,٢٥٧,٠٢٤	٣٤,٩١٦,٦١٤	٣١٧,٢٥٧,٠٢٤	٣٤,٩١٦,٦١٤	٣١٧,٢٥٧,٠٢٤	٣٤,٩١٦,٦١٤	٣١٧,٢٥٧,٠٢٤	٣٤,٩١٦,٦١٤	٣١٧,٢٥٧,٠٢٤	٣٤,٩١٦,٦١٤	٣١٧,٢٥٧,٠٢٤	٣٤,٩١٦,٦١٤	٣١٧,٢٥٧,٠٢٤	

* يعتبر كامل رصيد الذمة مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط.



مشارك									
ذاتي					مشارك				
الاجمالي	المجموع	المصرفية	المؤسسات	مؤسسات صغيرة و متوسطة	الشركات الكبرى	التمويلات	التمويلات	الافراد	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
١٣٥٢٠١٤٤٠	٥٢٣٠١٤٨	-	-	٥٠٩٠٦٠٠	١٣٠٤٨٨	١٣٠٤٨٨	١٣٠٤٨٨	١٣٠٤٨٨	١٣٠٤٨٨
٥١٥٤٠٧٤٦٢	١٠٠٨٥٦٠٣٠٤	٥٠٦٤٤٠٥٩٧	٥٢	٦٠٩٩٩	٥٠٢٠٩٠٣٥٦	٥٠٢٠٩٠٣٥٦	٥٠٢٠٩٠٣٥٦	٥٠٢٠٩٠٣٥٦	٥٠٢٠٩٠٣٥٦
٥٤٨٧٠٦١٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٨٠٠٠٩١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١١٠٧٤١٠٥٧٦	٣٠٠٨٢	-	٦٥٤	٣٢	٢٠٣٦٦	١١٠٧٣٨٤٩٤	١١٠٧٣٨٤٩٤	١١٠٧٣٨٤٩٤	١١٠٧٣٨٤٩٤
٣٣٣٠١١٠	١١٥	-	-	-	١١٥	٣٣٣٠١١٥	٣٣٣٠١١٥	٣٣٣٠١١٥	٣٣٣٠١١٥
٩٣٠٨٣٠	١٠٥٨٨	-	٢٣١	-	١٠٥٨٨	٩٣٠٨٣٥٢	٩٣٠٨٣٥٢	٩٣٠٨٣٥٢	٩٣٠٨٣٥٢
١٠٠٤٨٣٠٦٣٣	٣٤٠٥٨	-	٢١٨	٢٦٠٩١٨	٧٨٢٢	١٠٠٤٨٣٠٥	١٠٠٤٨٣٠٥	١٠٠٤٨٣٠٥	١٠٠٤٨٣٠٥
٧٢٤٠١٣٠٨٨١	١١٤١٠٠٨٥	٥٠٦٤٤٠٥٩٧	١٠٥٥	٥٢٨٠٩٠٩	٥٠٢٢٤٠٤٢٤	٧٢٢٠٧٢٧٩٦٦	٩٢٠٧٥٠٠٦٧٦	٢٠٥٠٦١٢٣٨٩٩	٣٠٥٠٢٣٨٧٠٤
٤١٠٦١٢٠٦٥٤	٢١١٠٩٤٨	-	-	-	٢١١٠٩٤٨	٤١٠٦١٢٠٦٥٤	٤١٠٦١٢٠٦٥٤	٤١٠٦١٢٠٦٥٤	٤١٠٦١٢٠٦٥٤
٦٣٠٤١٠	٧٠١١٢	-	-	٧٠١١٢	-	٦٣٠٤١٠	-	-	-
٩٠٠٦٢٠٤٧٨	٢٦٠٦١٥	-	٥٠٠	١٩٠٨٥٥	٩٠٢٢٠	٩٠٠٦٢٠٤٧٨	-	-	-
٦٨٠٨١٨٠٣٣٩	١١٠١٧٠٤١٠	٥٠٦٤٤٠٥٩٧	٦٥٥	٥١١٠٩١٢	٥٠٠١٣٠٢٤٦١	٦٧١٠٦٤٧٩٦٩	٨٣٠٩١٢٠٧٨٥	١٨٨٠٦٤٣٠٦٤٢	٢٨١٠٦٣٦٠١٣

* يعتبر كامل رصيد الذمة مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط.

٣- الصكوك:

يوضح الجدول التالي تصنيفات الصكوك حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:
أ- ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب الاستثمار المشترك

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	٣١ كانون الأول ٢٠١٧	٣١ كانون الأول ٢٠١٦
دينار	دينار		
٨٣	Moody's	٢,٨٢٠,٦٨٦	١,٠٨٢,٩٣٠
٨٣	Moody's	٢,٨٣٠,٨٩٥	١,٤٠٧,٤٧٨
٨٢	Moody's	-	٣,٥٣٦,٩١٨
BBB+	Fitsh	٦,٨٥٦,٢١٨	-
B١	Moody's	٤٩١,٣٣٧	-
٨٣	Moody's	١,٧٧٤,٢٧٢	١,٤٢٠,٨٣٦
A+	Fitsh	-	٢,١٢٤,٥٣٣
A	Fitsh	٦,٥٣٦,٣٣٥	-
BB+	Fitsh	٣,١٩٠,٨١٩	-
غير مصنف	-	٤,٨١١,١٢١	٤٨٥,١٣٣
حكومية	-	٨,٢٥٦,٨٠٠	١٠,٣٢١,٠٠٠
المجموع		٣٧,٥٦٨,٤٨٣	٢٠,٣٧٨,٨٢٨
ب ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة			
بكفالة الحكومة	-	٥٤,٨٧٨,٠٠٠	٢٧,٤٣٩,٠٠٠
المجموع		٥٤,٨٧٨,٠٠٠	٢٧,٤٣٩,٠٠٠
الاجمالي		٩٢,٤٤٦,٤٨٣	٤٧,٨١٧,٨٢٨

٤- التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	اسيا *	امريكا	دول أخرى	اجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
١٠٨,٧٦٤,٦٦٧	-	-	-	-	-	١٠٨,٧٦٤,٦٦٧
٦٤٧,١٢٦	١,٧٨٧,٥٣٦	٩٠٠,٦٩٨	٤٧٣,٨٥٥	٢,٧٤٥,٩٩٨	١٥,٤٩٦	٦,٥٧٠,٧٠٩
-	٣٣,٨٦١,٥٧٢	-	-	-	-	٣٣,٨٦١,٥٧٢
٣٢٢,٣٧٤,٥٣٧	-	-	-	-	-	-
٣٤,٩١٦,٦١٤	-	-	-	-	-	٣٢٢,٣٧٤,٥٣٧
١٩١,٧٥٦,١٥١	٧,١٢٢,٧٠٢	-	-	-	-	٣٤,٩١٦,٦١٤
٨,٤٠٤,٠٨٦	-	-	-	-	-	١٩٨,٨٧٨,٨٥٣
١٠٧,٢٩٠,٠٧٣	-	-	-	-	-	٨,٤٠٤,٠٨٦
٣٧,٧٤٨	-	-	-	-	-	١٠٧,٢٩٠,٠٧٣
-	-	-	-	-	-	٣٧,٧٤٨
الشبكات الكبرى	-	-	-	-	-	-
الصكوك						
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة						
٨,٢٥٦,٨٠٠	٢٦,١٣٠,٨٦٤	٣,١٩٠,٨١٩	-	-	-	٣٧,٥٦٨,٤٨٣
٥٤,٨٧٨,٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٤,٨٧٨,٠٠٠
٥٠٩,٦٦٠	-	-	-	-	-	٥٠٩,٦٦٠
١,٣٣٣,٧٨٢	-	-	-	-	-	١,٣٣٣,٧٨٢
٨٣٩,١٦٩,٢٤٤	٦٨,٨٩٢,٦٧٤	٤,٠٩١,٥١٧	٤٧٣,٨٥٥	٢,٧٤٥,٩٩٨	١٥,٤٩٦	٩١٥,٣٨٨,٧٨٤
٨٣٤,٧٦٤,٧٩٧	٣٨,٨٩٥,٠٤٦	٣,٣٠٢,٥٨٣	٤٢٢,٦٦٨	٣٠٤,٣٤٥	٦,٨٢٥	٨٧٧,٦٩٦,٦٦٤

* باستثناء دول الشرق الأوسط

ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات المجدولة:

هي تلك الذمم التي سبق وأن صُنفت كذمم/تمويلات غير عاملة وأُخرجت من إطار الذمم والتمويلات غير العاملة بموجب جدولة أصولية سواء ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت الى عاملة وتم تصنيفها كذمم/تمويلات تحت المراقبة. بلغت ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى المجدولة ٤٤٠,٦٠٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٨٩٤,٥٦٨٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.



ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والتمويلات المعاد هيكلتها :

يُقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع الذمم/التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر الذمم/التمويلات أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح. وتم تصنيفها كذمم/تمويلات تحت المراقبة ، بلغت ذمم البيوع المؤجلة والذمم المعاد هيكلتها ١٨ر٣٧ر٢٦ر٢٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ١٦٩ر٨٦ر٣٨ر دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

٥- التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التركيز في القطاع الاقتصادي وكما يلي:

حكومة وقطاع						
مالي	صناعة	تجارة	عقارات	افراد	عام	اجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى البنك المركزي	١٠٨,٧٦٤,٦٦٧	-	-	-	-	١٠٨,٧٦٤,٦٦٧
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦,٥٧٠,٧٠٩	-	-	-	-	٦,٥٧٠,٧٠٩
استثمارات وكالة دولية	٣٣,٨٦١,٥٧٢	-	-	-	-	٣٣,٨٦١,٥٧٢
ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى	٧,١٢٢,٧٠٢	٤٤,٨٦٠,٩١٩	١٥٥,٢٩٩,٣١٨	٣٤,٩١٦,٦١٤	١٠٧,٢٩٠,٠٧٣	٦٧١,٨٦٤,١٦٣
قروض غير محولة	-	-	-	٣٧,٧٤٨	-	٣٧,٧٤٨
الصكوك						
الصكوك ضمن الموجودات المالية	٢٩,٣١١,٦٨٣	-	-	-	٨,٢٥٦,٨٠٠	٣٧,٥٦٨,٤٨٣
بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك	-	-	-	-	٥٤,٨٧٨,٠٠٠	٥٤,٨٧٨,٠٠٠
الصكوك ضمن الموجودات المالية	-	-	-	-	-	-
بالتكلفة المطفأة	٥٠٩,٦٦٠	-	-	-	-	٥٠٩,٦٦٠
القروض الحسنة	١,٣٣٣,٧٨٢	-	-	-	-	١,٣٣٣,٧٨٢
الموجودات الأخرى	١٨٧,٤٧٤,٧٧٥	٤٤,٨٦٠,٩١٩	١٥٥,٢٩٩,٣١٨	٣٤,٩١٦,٦١٤	١٧٠,٤٢٤,٨٧٣	٩١٥,٣٨٨,٧٨٤
الاجمالي / ٢٠١٧	٢٣٩,٠٦٩,١٧٧	٦١,٤٨٥,٧٤٥	١٣٠,٣٤٠,٣١٥	٣٨,٣٩٨,٩٧٣	٢٨٦,٦٤٩,٢٦٩	٨٧٧,٦٩٦,٦٦٤
الاجمالي / ٢٠١٦						

(٤٩/ب) مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية لإدارة مخاطر السوق المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهناك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وأجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواء في قائمة المركز المالي أو خارجها ، وتشمل أدوات ضبط مخاطر السوق ما يلي :

- تحديث السياسة الاستثمارية المتبعة في البنك وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها بصورة دورية ومراجعة تطبيق السياسة الاستثمارية وتقييم نتائجها مقارنة بمؤشرات السوق والتنافسية المصرفية .

- تشكيل لجان اتخاذ القرار الاستثماري وتوزيع الصلاحيات بما يتفق مع السياسة الاستثمارية للبنك .

- إعداد خطة استثمارية سنوية بحيث تراعي توقعات لجنة الموجودات والمطلوبات لتوقعات العوائد وتقلبات أسعار السوق بحيث تتضمن الخطة الأدوات الاستثمارية المتاحة في السوق ذات المخاطر المتدنية .

- إعداد تقارير لأسعار السوق وعرضها على لجنة الموجودات والمطلوبات لمراقبة أي انخفاض مفاجئ في أسعار الأدوات المالية المستثمر بها لتجنب مخاطر تقلبات أسعار السوق .

١- مخاطر معدل العائد

- تنشأ مخاطر معدل العائد من التغير غير المتوقع في معدلات العائد في السوق ،و يجب اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من وجود إجراءات إدارية متعلقة بتحديد و قياس و متابعة مخاطر معدل العائد و اعداد تقارير بشأنها و مراقبتها بالشكل الصحيح .

- يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة بين مبالغ الموجودات و المطلوبات حسب سلم الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة تسعير معدل العائد على المعاملات اللاحقة في فترة زمنية معينة .

- و يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق و تطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الاسلامية و إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك و ذلك من خلال :

١. الحصول على أفضل العوائد الممكنة الموجودة في السوق و اعتمادا على مؤشر السوق العالمي و المحلي كمعيار و مرجعية (Benchmarks) للمحفظة و الاستثمارات على حد سواء و المدارة من قبل البنك .

٢. مراعاة المخاطر المترتبة عن هذه الاستثمارات بالاعتماد على خيار التنوع على أساس الدول و المؤسسات و بما يضمن التقليل من آثار المخاطر المترتبة عن إدارة الاستثمارات .

٣. التزام البنك بإدارة الاستثمارات على أساس الموازنة "Matching" بين مطلوبات البنك (التمثلة بودائعه) و موجوداته بالعملة الأجنبية (التمثلة في الاستثمارات بالعملة الأجنبية) .

٢- مخاطر العملات

يتم إدارة مراكز العملات الأجنبية للبنك من قبل دائرة الخزينة والاستثمار بشكل يومي على أساس التعامل الآني (Spot) وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية حيث ان سياسة البنك لإدارة مراكز العملات الأجنبية هي سياسة متحفظة تقوم على أساس تصفية المراكز أولا بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء.

في جميع الاحوال فان الحد الأعلى للمركز المأخوذ بالعملة الأجنبية الواحدة لا يتجاوز ٥٪ من حقوق الملكية باستثناء الدولار الأمريكي فيكون الحد الأعلى له ٥٪ من حقوق الملكية للبنك و مجموع المراكز المأخوذة بمختلف العملات الأجنبية لا يتجاوز ١٥٪ من حقوق الملكية .

فيما يلي جدول يبين اثر التغير الممكن المعقول على سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية على قائمة الدخل مع بقاء جميع المتغيرات الاخرى ثابتة :

٢٠١٧	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	(%)	دينار	دينار
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	١٤٦	١٤٦	١٤٦
جنيه استرليني	١,٤٣٢	١,٤٣٢	١,٤٣٢
ين ياباني	٩,٥١١	٩,٥١١	٩,٥١١
عملات اخرى	١٠,٢٢٢	١٠,٢٢٢	١٠,٢٢٢

٢٠١٦	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	(%)	دينار	دينار
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	(١,٩٨٣)	(١,٩٨٣)	(١,٩٨٣)
جنيه استرليني	٩٠١	٩٠١	٩٠١
ين ياباني	٤,٩٧٢	٤,٩٧٢	٤,٩٧٢
عملات اخرى	(٩,٧١٠)	(٩,٧١٠)	(٩,٧١٠)

في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار ٥٪ فانه سيكون له نفس الأثر المالي أعلاه مع عكس الإشارة.



التركز في مخاطر العملات الاجنبية

٣١ كانون الأول ٢٠١٧

اجمالي	اخرى	ين ياباني	جنيه استرليي	يورو	دولار امريكي	
						موجودات :
١٧,٤٨٠,٤٧١	١٥٦,٩٣٧	-	٣٣٤,٨٢٣	١,٥٦٣,٤٠٠	١٥,٤٢٥,٣١١	نقد وارصدة لدى البنك المركزي
٦,٠٨٢,٩٤٤	١,٧٦٦,٤٩٦	٣١٢,٥٤٩	١٧٧,١٢٥	٦٨٩,٦٤٧	٣,١٣٧,١٢٧	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣٧,٥١٨,١٧٦	-	-	١,٤٣٨,٣٢٧	-	٣٦,٠٧٩,٨٤٩	ذمم البيوع المؤجلة
٣٣,٨٦١,٥٧٢	-	-	-	١,٩٥٦,٥٧٢	٣١,٩٠٥,٠٠٠	استثمارات وكالة دولية
٢٩,٣٥٩,٨٧٩	-	-	-	-	٢٩,٣٥٩,٨٧٩	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٦٠٠,٩٢٢	-	-	-	٣٣٢,٩٤٥	٢٦٧,٩٧٧	موجودات اخرى
١٢٤,٩٠٣,٩٦٤	١,٩٢٣,٤٣٣	٣١٢,٥٤٩	١,٩٥٠,٢٧٥	٤,٥٤٢,٥٦٤	١١٦,١٧٥,١٤٣	اجمالي الموجودات
						مطلوبات :
٢٨٨,٧٩٨	٩٣,٧٧٠	-	-	٣٢,٧٠١	١٦٢,٣٢٧	حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية
٩٧,١٠٤,١٤٦	١,٦٢٥,٢٠٤	١٢٢,٢٢٩	١,٩١٧,٧٦٩	٤,٤٤٣,٣٠٧	٨٨,٩٩٥,٦٣٧	ودائع العملاء (جاري, توفير, لأجل, شهادات ايداع)
١١,٧٧٩,٣٢٥	-	-	-	-	١١,٧٧٩,٣٢٥	التأمينات النقدية
١,٨٥٨,٩٠٦	-	-	٣,٨٦٨	٦٣,٦٢٤	١,٧٩١,٤١٤	مطلوبات اخرى
١١١,٠٣١,١٧٥	١,٧١٨,٩٧٤	١٢٢,٢٢٩	١,٩٢١,٦٣٧	٤,٥٣٩,٦٣٢	١٠٢,٧٢٨,٧٠٣	اجمالي المطلوبات
١٣,٨٧٢,٧٨٩	٢٠٤,٤٥٩	١٩٠,٣٢٠	٢٨,٦٣٨	٢,٩٣٢	١٣,٤٤٦,٤٤٠	صافي التركيز داخل المركز المالي للسنة الحالية
٤٧,٠٨٩,٢٨٦	-	-	-	٦١٥,٣٦٨	٤٦,٤٧٣,٩١٨	التزامات محتملة خارج المركز المالي

٣١ كانون الأول ٢٠١٦

اجمالي	اخرى	ين ياباني	جنيه استرليي	يورو	دولار امريكي	
٧٧,٤٣٧,١٠١	١,٣٠٩,٦٤٨	٢١٧,٣٧٣	١,٤٤٣,٤٤٧	٥,١٥٦,٠٩٣	٦٩,٣١٠,٥٤٠	اجمالي الموجودات
٦٩,٠٤١,١٨٤	١,٥٠٣,٨٥٥	١١٧,٩٣٧	١,٤٢٥,٤٢٩	٥,١٩٥,٧٤٧	٦٠,٧٩٨,٢١٦	اجمالي المطلوبات
٨,٣٩٥,٩١٧	(١٩٤,٢٠٧)	٩٩,٤٣٦	١٨,٠١٨	(٣٩,٦٥٤)	٨,٥١٢,٣٢٤	صافي التركيز داخل المركز المالي للسنة الحالية
١٢,١٤٩,٣٠١	٤٣٦,٦١٠	-	-	-	١١,٧١٢,٦٩١	التزامات محتملة خارج المركز المالي

٣- مخاطر التغير في اسعار الأوراق المالية

التغير في أسعار الأوراق المالية ينشأ بالأساس بناءً على العرض والطلب في الأسواق المالية والذي يعزز تأرجح القيمة العادلة للمحافظ الاستثمارية. تقوم دائرة الخزينة والاستثمار بإتباع أسس علمية ومالية متقدمة في التغلب على تقلبات الأسعار بما يكفل متوسط عائد ملائم لتوقعات البنك وعملائه. حيث تتبنى دائرة الخزينة والاستثمار منهجية التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي ، وكذلك استخدام التصنيفات الائتمانية المتبعة من قبل وكالات التصنيف العالمية (Moody's, Standard & Poor's، ...) وتقوم بتحليل المؤشرات المالية لهذه الأسعار وتقييمها تقييماً عادلاً بالوزن المرجح لإجمالي المحافظ الاستثمارية والتي يعمل البنك على إدارتها بدقة متناهية لضمان الحد من مخاطر تقلبات الأسعار.

الجدول التالي يبين اثر تحرك المؤشر ٥% على قائمة الدخل وحقوق الملكية مع بقاء المتغيرات الاخرى ثابتة :

٢٠١٧	التغير في المؤشر (٥٪)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشر		دينار	دينار
سوق عمان المالي	٥٦,٥٠٤	-	٥٦,٥٠٤
اسواق اجنبية	-	-	-
٢٠١٦	التغير في المؤشر (٥٪)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشر		دينار	دينار
سوق عمان المالي	٧٩,٤٤٧	-	٧٩,٤٤٧
اسواق اجنبية	-	-	-

في حال هنالك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوي للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

٤- مخاطر السلع

تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في أسعار الموجودات القابلة للتداول أو التأجير وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية في القيم السوقية لموجودات محددة حيث يتعرض البنك إلى تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود البيع وخلال سنة الحيازة، وإلى التقلب في القيمة المتبقية للموجود المؤجر كما في نهاية مدة التأجير.

(٤٩/ج) مخاطر السيولة

تعتبر إدارة السيولة النقدية عن قدرة البنك على مواجهة التزاماته النقدية في الآجال القصيرة والطويلة المدى وذلك ضمن إطار استراتيجيته العامة والتي تهدف إلى تحقيق عائد أمثل على إستثماراته، وبنفس الوقت تحقيق متطلبات ادارة السيولة المثلى المعتمدة لدى البنك وتتم مراجعة ودراسة السيولة النقدية على مستوى البنك بشكل منتظم، حيث يتم دراسة السيولة النقدية من قبل الدائرة المالية ودائرة الخزينة على أساس يومي، كما تتم دراسة وتحليل الفجوة لموجودات ومطلوبات البنك والتي تشتمل على تحليل آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات بشكل متكامل لتحقيق الموازنة بين الجانبين ، كما تتضمن تحليل مصادر الأموال وفقاً لطبيعة مصادرها واستخداماتها.

ثانياً : بنود خارج المركز المالي

لغاية سنة		
٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١١,٨٤٣,٥١٤	٤٧,٤٩٩,٢٨٥	الاعتمادات والقبولات
٣,٠٥٤,٤٧٩	٢,٣٩٢,٨٣٤	الكفالات
٨٩,٦٠٢,٤٤١	٨٢,٤٦١,١٣٢	السقوف الغير مستغلة
١٠٤,٥٠٠,٤٣٤	١٣٢,٣٥٣,٢٥١	المجموع

(٥٠) معلومات عن قطاعات البنك

أ. معلومات عن أنشطة البنك-

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

حسابات الأفراد -

تشمل متابعة حسابات الاستثمار المشترك ودمم البيوع المؤجلة والتمويلات والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالأفراد.

حسابات المؤسسات -

تشمل متابعة حسابات الاستثمار المشترك ودمم البيوع المؤجلة والتمويلات والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة -

يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.



فيما يلي معلومات قطاعات اعمال البنك موزعة حسب الانشطة

٢٠١٦	٢٠١٧	اخرى	الخزينة	المؤسسات	الافراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٣٢,٠٨٧,٣٦٧	٣٦,٣٥٥,١٦٣	٥٥١,٧٨٦	١,٤٧٩,٣٧٥	١٧,١٥٠,٧٧٢	١٧,١٧٣,٢٣٠	اجمالي الايرادات(مشاركة وذاتي)
(٤,٤٧٣,٤٧٣)	(٥,٠٩٧,٠٧٣)	(٥,٠٩٧,٠٧٣)	-	-	-	حصة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار من ايرادات اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
٢٧,٦١٣,٨٩٤	٣١,٢٥٨,٠٩٠	(٤,٥٤٥,٢٨٧)	١,٤٧٩,٣٧٥	١٧,١٥٠,٧٧٢	١٧,١٧٣,٢٣٠	نتائج اعمال القطاع
(١٨,٧٧٧,٦٨٠)	(٢٢,٥٠٧,٣٥٨)	(١٩,٦٦٠,٤٧٦)	(٤٧١,٦٩٧)	(٧٤٧,٧٦٨)	(١,٦٢٧,٤١٧)	مصاريف غير موزعة
٨,٨٣٦,٢١٤	٨,٧٥٠,٧٣٢	(٢٤,٢٠٥,٧٦٣)	١,٠٠٧,٦٧٨	١٦,٤٠٣,٠٠٤	١٥,٥٤٥,٨١٣	الربح للسنة قبل الضريبة
(٣,١٣٨,٨٩٨)	(٣,٠٤٣,٣٨٢)	(٣,٠٤٣,٣٨٢)	-	-	-	(مصرف ضريبة الدخل) للفترة
٥,٦٩٧,٣١٦	٥,٧٠٧,٣٥٠	(٢٧,٢٤٩,١٤٥)	١,٠٠٧,٦٧٨	١٦,٤٠٣,٠٠٤	١٥,٥٤٥,٨١٣	الربح للسنة
٢٠١٦	٢٠١٧					
دينار	دينار					
٦٧٣,١٨٤,٨٩٠	٧٩٣,٤٩٩,٤٠٠	-	١٣٧,٨٢٥,٨١٩	٣٢٤,١٥١,٨٧٨	٣٣١,٥٢١,٧٠٣	موجودات القطاع
٢٤٦,٤١٨,١١٠	١٦٤,٣٠٣,٢٤٠	١٦٤,٣٠٣,٢٤٠	-	-	-	موجودات غير موزعة
٩١٩,٦٠٣,٠٠٠	٩٥٧,٨٠٢,٦٤٠	١٦٤,٣٠٣,٢٤٠	١٣٧,٨٢٥,٨١٩	٣٢٤,١٥١,٨٧٨	٣٣١,٥٢١,٧٠٣	مجموع الموجودات
٧٦٦,١٩١,٦٤٣	٧٩٧,٧٣٣,٤٢٢	-	٧٧,٤٠٩,٣١٠	١٠٥,٠٧٨,١٨١	٦١٥,٢٤٥,٩٣١	مطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المشترك للقطاع
٢٠,٩٧٩,٢٤٦	٢١,٩٢٣,٧٢٨	٢١,٩٢٣,٧٢٨	-	-	-	مطلوبات غير موزعة
٧٨٧,١٧٠,٨٨٩	٨١٩,٦٥٧,١٥٠	٢١,٩٢٣,٧٢٨	٧٧,٤٠٩,٣١٠	١٠٥,٠٧٨,١٨١	٦١٥,٢٤٥,٩٣١	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المشترك
٢٠١٦	٢٠١٧					
دينار	دينار					
٣,٧١٨,٣٥٢	٢,٢٥٨,٣٣٢					مصاريف راسمالية
٢,٨٥١,٩٧٦	٢,٨٢٩,٩٩٠					استهلاكات واطفاءات

معلومات التوزيع الجغرافي-

يمثل هذا الايضاح التوزيع الجغرافي لاعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الاعمال المحلية.

فيما يلي توزيع ايرادات وموجودات البنك ومصاريفه الراسمالية حسب القطاع الجغرافي .

٣١ كانون الأول ٢٠١٦			٣١ كانون الأول ٢٠١٧			
الاجمالي	خارج المملكة	داخل المملكة	الاجمالي	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٩١٩,٦٠٣,٠٠٠	٤٢,٩٣١,٤٦٧	٨٧٦,٦٧١,٥٣٣	٩٥٧,٨٠٢,٦٤٠	٧٦,٢١٩,٥٤٠	٨٨١,٥٨٣,١٠٠	مجموع الموجودات
٣٢,٠٨٧,٣٦٧	٣٣٣,٣٣٩	٣١,٧٥٤,٠٢٨	٣٦,٣٥٥,١٦٣	١,٣٧١,١٢٧	٣٤,٩٨٤,٠٣٦	اجمالي الايرادات
٣,٧١٨,٣٥٢	-	٣,٧١٨,٣٥٢	٢,٢٥٨,٣٣٢	-	٢,٢٥٨,٣٣٢	المصرفوات الراسمالية

(٥١) إدارة رأس المال

تأخذ إدارة البنك بعين الاعتبار متطلبات البنك المركزي الأردني التي تتطلب وجود أموال ذاتية كافية لتغطية نسبة محددة من الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر تتناسب مع طبيعة التمويل الممنوح والاستثمار المباشر. ويتكون رأس المال لهذه الغاية من ما حدده البنك المركزي الأردني لاعتباره رأس مال تنظيمي (وهو رأس المال الأساسي، ورأس المال الإضافي).

وتهدف إدارة رأس المال إلى استثمار الأموال في أدوات مالية ذات مخاطر مختلفة (بين مخاطر عالية ومخاطر متدنية) وذلك لتحقيق عائد جيد وكذلك لتحقيق النسبة المطلوبة من البنك المركزي الأردني لكفاية رأس المال وهي ١٢٪.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال بناء على تعليمات كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية رقم (٢٠١٠/٥٠) الصادرة عن البنك المركزي الأردني سنداً لأحكام المادة (٩٩/ب) من قانون البنوك وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال بالآلاف الدنانير:

٣١ كانون الأول		
٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف دينار	ألف دينار	
١٢٩,٥٦٨	١٣٠,٢٤٣	بنود رأس المال الاساسي
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	رأس المال المكتتب (المدفوع)
٢٢,٠٠٠	٢٢,٨٧٥	الاحتياطي القانوني
٩,٥٣٢	١٤,٣٧١	الأرباح المدورة
-	(٥,٠٠٠)	أرباح مقترح توزيعها
(١,٧٤٣)	(١,٤٥٠)	موجودات غير ملموسة
(٧٨)	-	حصة البنك في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية (٥٠٪)
(٥)	(٧)	حصة البنك في رؤوس أموال شركات التأمين (٥٠٪)
(١٣٨)	(٥٤٦)	حصة البنك من عجز صندوق مواجهة المخاطر
١,٦٢٦	٢,٤٥٢	رأس المال الاضافي
(٣٤٨)	(٣٩٧)	حصة البنك من احتياطي القيمة العادلة
٢,٠٥٧	٢,٨٥٦	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
(٧٨)	-	حصة البنك في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية (٥٠٪)
(٥)	(٧)	حصة البنك في رؤوس أموال شركات التأمين (٥٠٪)
١٣١,١٩٤	١٣٢,٦٩٥	مجموع رأس المال التنظيمي
٣١٨,٣٥١	٤٢٩,٥٢١	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
٪٤١,٢١	٪٣٠,٨٩	نسبة كفاية رأس المال (٪)
٪٤٠,٧٠	٪٣٠,٣٢	نسبة كفاية رأس المال الاساسي (٪)



(٥٢) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها

٣١ كانون الأول ٢٠١٧		
المجموع	اكثـر من سنة	لغاية سنة
دينار	دينار	دينار
الموجودات		
١١٩,٩٣٤,١٣٥	-	١١٩,٩٣٤,١٣٥
٦,٥٧٠,٧٠٩	-	٦,٥٧٠,٧٠٩
٣٣,٨٦١,٥٧٢	-	٣٣,٨٦١,٥٧٢
٤١٦,١٥٥,٥٤٤	١٨٥,٧٥٤,٢٣٠	٢٣٠,٤٠١,٣١٤
٣٧,٧٤٨	١٨,٨٧٤	١٨,٨٧٤
٣٨,٨٧٥,٣٤٥	٢٥,٧٤٧,١٧٣	١٣,١٢٨,١٧٢
١٧,٧٠٠	-	١٧,٧٠٠
٥٤,٨٧٨,٠٠٠	٥٤,٨٧٨,٠٠٠	-
٣٧٧,٢٦٢	-	٣٧٧,٢٦٢
٢٥٥,٧٠٨,٦١٩	٢٢٥,٧٣٨,٩٤٨	٢٩,٩٦٩,٦٧١
٥٠٩,٦٦٠	٥٠٩,٦٦٠	-
٢١,٢٩٩,٧٧٢	٢١,٢٩٩,٧٧٢	-
١,٤٤٩,٥٨٣	١,٤٤٩,٥٨٣	-
٥٩٩,٨١٥	-	٥٩٩,٨١٥
٧,٥٢٧,١٧٦	-	٧,٥٢٧,١٧٦
٩٥٧,٨٠٢,٦٤٠	٥١٥,٣٩٦,٢٤٠	٤٤٢,٤٠٦,٤٠٠
مجموع الموجودات		

المطلوبات و حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك

٨٧٦,٢٨٨	-	٨٧٦,٢٨٨
١٢٠,٠٦٨,٩٦٥	-	١٢٠,٠٦٨,٩٦٥
٢٢,٧٤٦,٠٤٨	-	٢٢,٧٤٦,٠٤٨
٢,٦٠٣,٠٤٨	-	٢,٦٠٣,٠٤٨
٨٤,٦٠٣	-	٨٤,٦٠٣
١٥,٣٣١,٤٥٣	-	١٥,٣٣١,٤٥٣
(٨٢٠,١٢١)	-	(٨٢٠,١٢١)
٦٥٢,٩٢١,١٣٩	٢١,٨٥٦,٨٢٤	٦٣١,٠٦٤,٣١٥
٤,١٥٠,٤٣٠	٤,١٥٠,٤٣٠	-
١,٦٩٥,٢٩٧	-	١,٦٩٥,٢٩٧
٨١٩,٦٥٧,١٥٠	٢٦,٠٠٧,٢٥٤	٧٩٣,٦٤٩,٨٩٦
١٣٨,١٤٥,٤٩٠	٤٨٩,٣٨٨,٩٨٦	(٣٥١,٢٤٣,٤٩٦)
مجموع المطلوبات و حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك الصافي		

٣١ كانون الأول ٢٠١٦

المجموع	اكتر من سنة	لغاية سنة
دينار	دينار	دينار
٢٠٤,٠٢٨,٣٥٩	-	٢٠٤,٠٢٨,٣٥٩
٥,٦٤٤,٥٩٧	-	٥,٦٤٤,٥٩٧
٢٦,٧١٧,٣٢٧	-	٢٦,٧١٧,٣٢٧
٣٧٨,٣٣٧,٥٢٨	١٥٦,٧١٨,٤٨١	٢٢١,٦١٩,٠٤٧
٤٧,٤٢٨	٢٣,٧١٤	٢٣,٧١٤
٢٢,٠٧٤,٥٣٨	١٤,٧١٧,٣٧٧	٧,٣٥٧,١٦١
-	-	-
٢٧,٤٣٩,٠٠٠	٢٧,٤٣٩,٠٠٠	-
٣٧٠,٣٦٢	-	٣٧٠,٣٦٢
٢٢٣,٧٤٣,٩٧١	٢٠٨,٥٠٧,٦٦٨	١٥,٢٣٦,٣٠٣
٥٠٩,٦٦٠	٥٠٩,٦٦٠	-
٢١,٧٧٨,٤٨١	٢١,٧٧٨,٤٨١	-
١,٧٤٢,٥٦٦	١,٧٤٢,٥٦٦	-
٥٩٩,٨١٥	-	٥٩٩,٨١٥
٦,٥٦٩,٣٦٨	-	٦,٥٦٩,٣٦٨
٩١٩,٦٠٣,٠٠٠	٤٣١,٤٣٦,٩٤٧	٤٨٨,١٦٦,٠٥٣

الموجودات

نقد وارصدة لدى البنك المركزي
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
استثمارات وكالة دولية
ذمم البيوع المؤجلة و الذمم الأخرى - بالصافي
قروض غير محولة بالصافي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق اصحاب حسابات
الاستثمار المشترك

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين - ذاتي
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي
استثمارات في شركة حليفة
موجودات اجارة منتهية بالتمليك - بالصافي
القرض الحسن
ممتلكات و معدات - بالصافي
موجودات غير ملموسة - بالصافي
موجودات ضريبية مؤجلة
موجودات أخرى
مجموع الموجودات

المطلوبات و حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك

٢,١٤٢,٠٧٨	-	٢,١٤٢,٠٧٨
١٠٤,٧٤١,٩٠٠	-	١٠٤,٧٤١,٩٠٠
٨,١١١,٨٣١	-	٨,١١١,٨٣١
٢,٤٣٨,٧٣٣	-	٢,٤٣٨,٧٣٣
٨٤,٦٠٣	-	٨٤,٦٠٣
١١,٩٨٩,٥٤٠	-	١١,٩٨٩,٥٤٠
(٩٧٦,٧٦٧)	-	(٩٧٦,٧٦٧)
٦٥١,٥١٥,٤٦٩	١٩,٢٠٩,٣٩٠	٦٣٢,٣٠٦,٠٧٩
٥,٥٢٦,٤٣٥	٥,٥٢٦,٤٣٥	-
١,٥٩٧,٠٦٧	-	١,٥٩٧,٠٦٧
٧٨٧,١٧٠,٨٨٩	٢٤,٧٣٥,٨٢٥	٧٦٢,٤٣٥,٠٦٤
١٣٢,٤٣٢,١١١	٤٠٦,٧٠١,١٢٢	(٢٧٤,٢٦٩,٠١١)

حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية
حسابات العملاء الجارية
تأمينات نقدية
مخصص ضريبة الدخل
مخصصات اخرى
مطلوبات اخرى
احتياطي القيمة العادلة - بالصافي
حسابات الاستثمار المشترك
صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
مخصص ضريبة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
مجموع المطلوبات و حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المشترك
الصافي



(٥٣) ارتباطات والتزامات محتملة (خارج المركز المالي)

أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية:

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٣١ كانون الأول ٢٠١٧	
دينار	دينار	
١١,٦٨٣,٣٣٦	٥,٥١٥,٤٠٤	اعتمادات
١٦٠,١٧٨	٤١,٩٨٣,٨٨١	قبولات
		كفالات:
١,٤٣١,٩٧٩	١,٢٤٩,١١٥	- دفع
١,٥٨٩,٨٦٢	١,٠٨٠,٦٥٤	- حسن التنفيذ
٣٢,٦٣٨	٦٣,٠٦٥	- أخرى
٨٩,٦٠٢,٤٤١	٨٢,٤٦١,١٣٢	- السقوف غير المستغلة
١٠٤,٥٠٠,٤٣٤	١٣٢,٣٥٣,٢٥١	المجموع

ورد كتاب الى البنك من البنك المركزي الاردني بتاريخ ٩ آذار ٢٠١٦ مرفقا به صورة عن كتاب دولة رئيس الوزراء و الرأي القانوني الصادر عن ديوان التشريع و الرأي يتعلق بأرصدة ما سمي «حساب فروقات فوائد القروض الممنوحة لبنك الانماء الصناعي سابقا». وردا على هذا الكتاب فان الادارة تؤكد بأن البنك قد قام خلال العام ٢٠١٠ بقيد كافة أرصدة حسابات أمانات فروقات الفوائد الخاصة بالقروض الخارجية الممنوحة لمؤسسات أردنية لصالح وزارة التخطيط بناء على طلبهم، أما بخصوص موضوع احتساب فروقات فوائد القروض الممنوحة لبنك الانماء الصناعي سابقا برأي ادارة البنك و الرأي القانوني فان كافة الاجراءات التي اتبعها البنك فيما يتعلق بهذا الموضوع هي اجراءات صحيحة ولايوجد تأثير على القوائم المالية المرفقة.

(٥٤) القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك بتاريخ القوائم المالية ٢٠١٢ر٢٥١٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٨٤ر٧٩٠ دينار كما في ٣١ كانون أول ٢٠١٦ وذلك ضمن النشاط الطبيعي للبنك، وفي رأي الإدارة ومحامي البنك إن مخصص القضايا البالغ ٦٠ر٧٨٥ دينار كاف لمواجهة الالتزامات التي قد تترتب على البنك نتيجة قضايا.

(٥٥) أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠١٦ لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، ولم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الربح وحقوق الملكية لعام ٢٠١٦.

(٥٦) تحليل أثر المعايير الصادرة وغير النافذة بعد

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بإصدار معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٠) «الهبوط في القيمة والخسائر الائتمانية والارتباطات المتوقعة أن ينتج عنها خسائر» ويبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية المتعلقة بالتدني والخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات والاستثمارات والالتزامات ذات المخاطر العالية في المؤسسات المالية الإسلامية، إن متطلبات هذا المعيار بخصوص الخسائر الائتمانية المتوقعة مشابهة إلى حد كبير بمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) (IFRS 9)، إن تاريخ التطبيق الإلزامي لمعيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٠) هو أول كانون الثاني ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر.

تتطلب المادة رقم (٥٥) من قانون البنوك الاحتفاظ بحساب في صندوق لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك بنسبة يحددها البنك المركزي الأردني على أن لا تقل عن ١٠٪ من إيرادات الأموال الداخلة في الإستثمار المشترك. وفي حال تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) فإنه قد يتطلب تعديل المواد القانونية اللازمة أو الحصول على رأي قانوني للسماح باستخدام الرصيد المتبقي من صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية أي عجز في المخصصات المحتسبة. علماً بأنه لن يكون للمعيار أعلاه أثر مالي جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

معرفة فريدة تثري احتياجاتك



متطلبات الإفصاح





الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع النشاط المصرفي

إرتفعت حصة محفظة التمويلات لدى البنك من اجمالي التمويلات في السوق المصرفي الأردني من ٢,٦٪ إلى ٢,٧٪، حيث نمت محفظة التمويلات بمبلغ ٦٤ مليون دينار بنسبة ١١٪ مقارنة مع ٨٪ في القطاع المصرفي، وارتفع حجم موجودات البنك بمبلغ ٣٨ مليون دينار ونسبة ٤٪ مقارنة مع ١٪ في القطاع المصرفي وهو ما يمثل حصة ١٣٪ من الارتفاع في القطاع المصرفي بأكمله.

أما على مستوى الودائع فقد ارتفعت ودائع البنك بمبلغ ١٧ مليون دينار ونسبة ٢٪، وتشكل الودائع لدى البنك ما نسبته ٢,٣٪ من الحصة السوقية للقطاع المصرفي الأردني.

- لا يوجد اعتماد على موردين محددين او عملاء رئيسيين محليا او خارجيا يشكلون ١٠ ٪ فاكثر من اجمالي المشتريات و/او المبيعات و/او الإيرادات على التوالي.
- لا يوجد اية حماية حكومية او امتيازات يتمتع بها البنك او اي من منتجاته بموجب القوانين والانظمة او غيرها ولا يوجد اي براءات اختراع او حقوق امتياز حصل البنك عليها.
- لا يوجد اية قرارات صادرة عن الحكومة او المنظمات الدولية او غيرها لها اثر مادي في عمل البنك او منتجاته او قدرته التنافسية.
- لا يوجد اية عقود او مشاريع او ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة او الشقيقة او الحليفة او رئيس مجلس الادارة او اعضاء المجلس او المدير العام او اي موظف في البنك او اقاربهم.
- تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك، حيث حصل البنك على:

- ١- شهادة المعيار العالمي PCI DSS لتطبيق أفضل المعايير العالمية المتعلقة بأمن المعلومات في تعاملات البطاقات المصرفية.
- ٢- شهادة ISO-9001:2008 لتطبيق معايير الجودة الدولية من قبل شركة SGS باعتماد من UKAS - المملكة المتحدة.
- ٣- شهادة ISO-27001:2013 لأمن المعلومات من قبل شركة SGS باعتماد من UKAS - المملكة المتحدة.

حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك

بلغ مجموع الاستثمار في الميزانية للعام ٢٠١٧ ما مجموعه ٩٥٠ مليون دينار، منها مبلغ ٢٣ مليون دينار يخص استثمار في الموجودات الثابتة وغير الملموسة ومبلغ ٩٢٧ مليون دينار يشمل الاستثمار في محفظة البنك والتمويلات المباشرة والأرصدة النقدية ولدى البنوك، علماً بأن رأسمال البنك المصرح به يبلغ ١٠٠ مليون دينار وحقوق المساهمين قد بلغت ١٣٨ مليون دينار كما في ٢٠١٧/١٢/٣١.

أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة

بلغت أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة له لعام ٢٠١٧ مبلغ ٧٧,١٧٦ دينار أردني شاملة ضريبة المبيعات. كما بلغت أتعاب مدققي الضريبة للبنك والشركات التابعة له مبلغ ٢٠,٧٤٠ دينار أردني شاملة ضريبة المبيعات.

وقد بلغت أتعاب مراجعة سياسات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب للشركة التابعة (شركة مسك للوساطة المالية) مبلغ ٣,٤٦٣ دينار أردني شاملة ضريبة المبيعات تم دفعها للمدقق الخارجي، كما تم اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي والحصول على موافقة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس ادارة البنك.

تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال السنة المالية:

أهم نتائج العمليات	٢٠١٧	٢٠١٦
إجمالي إيرادات الاستثمار المشترك	٥٠,٩٧٠,٧٣٧	٤٤,٧٣٤,٧٣٤
حصة البنك من إيرادات حسابات الاستثمار المشترك بصفته مضارباً ورب مال	٢٦,٣٥١,٠٣٨	٢٢,٧٣٤,٣٢٠
صافي الأرباح قبل الضريبة	٨,٧٥٠,٧٣٢	٨,٨٣٦,٢١٤
صافي الأرباح بعد الضريبة	٥,٧٠٧,٣٥٠	٥,٦٩٧,٣١٦
أهم بنود الميزانية		
مجموع الموجودات	٩٥٧,٨٠٢,٦٤٠	٩١٩,٦٠٣,٠٠٠
التمويل والاستثمار	٨٠٠,٤٢١,٤٥٠	٦٧٩,٣٣٩,٨١٤
مجموع ودائع العملاء	٧٧٢,٩٩٠,١٠٤	٧٥٦,٢٥٧,٣٦٩
عدد الأسهم	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
بعض النسب المالية		
العائد على معدل الموجودات	٪٠,٦١	٪٠,٦٧
العائد على معدل حقوق المساهمين	٪٤,٢٢	٪٤,٢٨
مصاريف التشغيل / إيرادات التشغيل	٪٥٧	٪٦١
حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات	٪١٤,٤٢	٪١٤,٤٠
بنود خارج الميزانية		
إعتمادات مستندية	٥,٥١٥,٤٠٤	١١,٦٨٣,٣٣٦
كفالات	٢,٣٩٢,٨٣٤	٣,٠٥٤,٤٧٩
قبولات	٤١,٩٨٣,٨٨١	١٦٠,١٧٨



الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي

قام البنك خلال العام ٢٠١٧ وضمن نشاطاته غير المتكررة ببيع عقارات آلت ملكيتها للبنك لقاء ديون نتج عن عملية البيع أرباح رأسمالية بمبلغ ٢٦ ألف دينار .

كما قام البنك خلال العام ٢٠١٧ بدفع مصاريف استثنائية وغير متكررة تخص العلامة التجارية الجديدة للبنك وبمبلغ إجمالي ٩٩٦ ألف دينار بالإضافة إلى دفع مخالصات أعضاء الإدارة التنفيذية المستقلين خلال العام.

السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية:

البيان/السنة	٢٠١٣ دينار	٢٠١٤ دينار	٢٠١٥ دينار	٢٠١٦ دينار	٢٠١٧ دينار
الأرباح التشغيلية	١٧,٣٠٥,٩٤٥	١٨,٢٦١,٣٦٢	٢٢,٦٦٢,٢٢٦	٢٧,٦١٣,٨٩٤	٣١,٢٥٨,٠٩٠
صافي الأرباح قبل الضريبة	٢,١٧٠,٣١٢	٢,٧٠٠,٨٣١	٤,٧٨١,٩٩٩	٨,٨٣٦,٢١٤	٨,٧٥٠,٧٣٢
صافي حقوق المساهمين	١٢٩,٣١٥,٠٨٢	١٣٠,٤٥٢,٨٦٨	١٣٣,٧٣٤,٧٩٥	١٣٢,٤٣٢,١١١	١٣٨,١٤٥,٤٩٠
ربحية السهم	٠,٠١٥	٠,٠١٩	٠,٠٣٣	٠,٠٥٧	٠,٠٥٧
سعر السهم	٠,٨٤	٠,٩٥	١,٠٧	١,٢٨	١,٢٢
الأرباح الموزعة	-	-	٧٪ نقداً	-	٥٪ نقداً *

* مقترح توزيعها على المساهمين

التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال عام ٢٠١٧ :

الرقم	الجهة المستفيدة	القيمة
١	الصندوق الاردني الهاشمي	٢٤,٠٥٦
٢	جمعية الشابات المسلمات	١٠,٠٠٠
٣	الاعمال الريادية المتحدة	٥,٤٨٠
٤	الجمعية الاردنية للوعون الطبي الفلسطيني	٥,٤٠٠
٥	وزارة الاوقاف و الشؤون و المقدسات الاسلامية	٥,٠٠٠
٦	صندوق الامان لمستقبل اليتام	٣,٦٠٠
٧	الجمعية الاردنية لدعم ابناء غزة الخيرية	٣,٠٠٠
٨	شركة التاج للنتاج و التوزيع الفني	٣,٠٠٠
٩	جمعية الصحة النفيسة	٢,٥٠٠
١٠	جمعية الحديث الشريف و احياء التراث	٢,٠٠٠
١١	مؤسسة خير الاردن للتنمية	١,٢٥٠
١٢	صندوق ادخار موظفي شركة كهرباء محافظة اربد	١,٠٠٠
١٣	مؤسسة الياسمين لعقد الدورات التدريبية	١,٠٠٠
١٤	جمعية القيادات الادارية الاردنية	١,٠٠٠
١٥	ملتقى روافد الثقافي	١,٠٠٠
١٦	الجمعية الوطنية لحماية المستثمر	١,٠٠٠
١٧	مدرسة مسجد محمد منور الحديد	٩٨٣
١٨	مؤسسة الحسين للسرطان	٧٠٠
١٩	جمعية باب الخير للعمل التطوعي	٦٠٠
٢٠	المنتدى العالمي للوسطية	٥٠٠
٢١	مركز الاردن اليوم للتنمية	٥٠٠
٢٢	الجمعية الوطنية لحماية المستهلك	٥٠٠
٢٣	معهد الادارة العامة	٥٠٠
٢٤	جامعة الشرق الاوسط	٥٠٠
٢٥	احمد عبدالرحيم احمد الحوراني	٥٠٠
٢٦	جمعية ابن سينا للشلل الدماغي	٤٥٠
٢٧	مؤسسة المرأة العربية	٣٠٠
٢٨	الجمعية الوطنية للتنمية السياسية	٣٠٠
المجموع		٧٦,٦١٩



أبرز القضايا المقامة من البنك ضد البنك:

أولاً: تالياً أبرز القضايا المقامة ضد البنك:

رقم القضية	تصنيف الدعوى	قيمة المطالبة	المحكمة
٢٠١٧/١٨٧١	منع مطالبة	١,٩٩٦,٧٥١ دينار	بداية حقوق عمان
٢٠١٧/١٢٩٢	إبطال إجراءات تنفيذ سندات الدين	٢٠٠,٠٠٠ دينار لغايات الرسوم	بداية حقوق عمان
٢٠١٧/٣١٥٥	التعويض عن الضرر المادي والمعنوي	٢٠٠,٠٠٠ دينار لغايات الرسوم	بداية حقوق عمان

وفي رأي الإدارة ومحامي البنك إن مخصص القضايا البالغ ٦٠,٧٨٥ دينار كاف لمواجهة الالتزامات التي قد تترتب على البنك نتيجة كافة القضايا المقامة ضد البنك.

ثانياً: تالياً أبرز القضايا المقامة من البنك:

رقم القضية	تصنيف الدعوى	قيمة المطالبة	المحكمة
٢٠١٦/٩١	مطالبة مالية	٣٧٩,٩٧٠ دينار	بداية حقوق عمان
٢٠١٧/٢٧٣٨	مطالبة مالية	٢,٩٣٣,٠٠٠ دينار	بداية حقوق عمان
٢٠١٦/٦٦٠	مطالبة مالية	٦٧٢,٦٩٦ دينار	بداية حقوق عمان
٢٠١٦/٣٥٤	مطالبة بالتعويض عن الاستملاك	١٠٢,١٧٦ دينار	بداية حقوق إربد
٢٠١٦/٩٢	مطالبة مالية	٣٧٩,٩٧٠ دينار	بداية حقوق عمان

وفي رأي الإدارة ومحامي البنك فإن فرصة كسب هذه القضايا وتحصيل المديونيات قوية جداً

أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم مقارنة مع السنة السابقة

٢٠١٦/١٢/٣١		الجنسية	الاسم	٢٠١٧/١٢/٣١		الجنسية	الاسم
عدد الاسهم	نسبة المساهمة			عدد الاسهم	نسبة المساهمة		
-	-	-	شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	٦١,٧٩٤,٢٤٩	%٦١,٧٩	الأردنية	شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار
٥,٩٦٧,٦٥١	%٥,٩٧	الأردنية	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٥,٩٦٧,٦٥١	%٥,٩٧	الأردنية	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
٥,٥٥٠,٠٠٠	%٥,٥٥	الأردنية	شركة ادارة المساهمات الحكومية	٥,٥٥٠,٠٠٠	%٥,٥٥	الأردنية	شركة ادارة المساهمات الحكومية
٥٢,٠٠٥,٠٠٠	%٥٢,٠١	الأردنية	شركة مسك للاستثمار	-	-	-	شركة مسك للاستثمار
٩,٧٩٥,٢٤٩	%٩,٨٠	جزر كايمان	FCP FUND	-	-	-	FCP FUND

* لا يوجد ملكيات لأقارب أعضاء مجلس الإدارة.

* لا يوجد ملكيات لشركات مسيطر عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم باستثناء ما ذكر أعلاه.

* لا يوجد ملكيات لأي من أشخاص الإدارة العليا أو أقاربهم أو الشركات المسيطر عليها من قبلهم.



المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة	الانتقالات وحضور جلسات مجلس الإدارة	عضوية اللجان	مكافأة عام ٢٠١٦ و قد دفعت بشهر آذار / ٢٠١٧	الضريبة المقتطعة	الصافي
الدكتور محمد ناصر سالم محمد أبو حمور	١٠٤,٤٠٠	١٣,٠٠٠	-	٨,٢١٨	١٠٩,١٨٢
السيد حمدان مصطفى فياض الفواير	١٤,٦٢٠	٥,٠٠٠	-	١,٣٧٣	١٨,٢٤٧
الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل	٥,١٠٠	٣,٠٠٠	-	٥٦٧	٧,٥٣٣
شركة إدارة المساهمات الحكومية	١٥,٣٠٠	١,٥٠٠	٥٠٠	-	٢١,٨٠٠
السيدة ديمة مفلح محمد عقل	٢٠,٤٠٠	١٤,٥٠٠	-	٢,٤٤٣	٣٣,٤٥٧
السيد باسم عصام حليم السلفيتي	٢٠,٤٠٠	١٣,٥٠٠	-	٢,٣٧٣	٣١,٥٢٧
السيد فائز أحمد حسن المريمي	٢٠,٤٠٠	١٥,٠٠٠	-	٢,٤٧٨	٣٣,٩٢٢
السيد خالد عمرو عريبي القنصل	٢٠,٤٠٠	٥,٠٠٠	-	٢,٥٤٠	٢٣,٨٦٠
الدكتور احمد امنيسي عبد الحميد امنيسي	١٤,٦٢٠	٢,٥٠٠	-	١,٧١٢	١٥,٤٠٨
السيد صالح احمد صالح العتيقي	٧,٨٢٠	١,٠٠٠	-	٨٨٢	٧,٩٣٨
السيد سمير حسن علي ابو لغد	١٤,٦٢٠	٥,٠٠٠	-	١,٣٧٣	١٨,٢٤٧
السيد هيثم يوسف عبد المنعم قمحية	١٤,٦٢٠	١٢,٥٠٠	-	٢,٠٩٠	٢٥,٠٣٠
الدكتور ابراهيم ابراهيم حسن مصطفى سيف	٣,٩٤٨	٥٠٠	-	٣١١	٤,١٣٧
صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	٥,٧٨٠	٢,٥٠٠	٥,٠٠٠	٩٣٠	١٢,٣٥٠
الدكتور فيصل عبد الرزاق موسى الحيازي	٥,٧٨٠	٣,٠٠٠	٥,٠٠٠	٩٦٥	١٢,٨١٥
السيد جميل نبيل جميل عنز	٣,٢٣٠	٣,٠٠٠	١,٨٧٥	٥٦٧	٧,٥٣٨
FCP FUND	٢,٥٥٠	-	-	٢٥٥	٢,٢٩٥
السيد رسلان نوري رسلان ديرانية	٥,٧٨٠	٣,٠٠٠	٥,٠٠٠	٩٦٥	١٢,٨١٥
الدكتور وليد علي شحادة النعسان	٥,٧٨٠	٤,٥٠٠	٥,٠٠٠	١,٠٧٠	١٤,٢١٠
الدكتور عمر مشهور حديثة الجازي	-	٥٠٠	٥,٠٠٠	٣٨٥	٥,١١٥
السيد محمد سعيد أحمد عبدالله الشريف	-	-	٥,٠٠٠	٥٠٠	٤,٥٠٠
السيد محمد سالم سيف الفلاسي	-	-	٥,٠٠٠	٥٠٠	٤,٥٠٠
السيد شهم منيب الياس الور	-	-	٣,١٢٥	٢١٩	٢,٩٠٦
السيد ينال رشدي احمد تسبنة	-	-	٥,٠٠٠	٣٥٠	٤,٦٥٠
السيد سامر بهجت هلال حداد	-	-	٥,٠٠٠	٣٥٠	٤,٦٥٠
المجموع	٣٠٥,٥٤٨	١٠٨,٥٠٠	٥٥,٠٠٠	٣٣,٤١٦	٤٣٥,٦٣٢

* لا يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة أية رواتب خلاف بدل التنقلات والمكافآت المشار إليها أعلاه.

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	التنقلات وحضور جلسات هيئة الرقابة الشرعية	عدد جلسات الهيئة التي تم حضورها	مكافأة سنوية	الضريبة المقتطعة	الصافي
الدكتور حسين حامد حسان	٦,٣٨١	٦	٧,٠٩٠	١,٣٤٧	١٢,١٢٤
الدكتور علي محيي الدين علي قره داغي	٤,٢٥٤	٤	٧,٠٩٠	١,١٣٤	١٠,٢١٠
الدكتور علي محمد الحسين الموسى	٦,٣٨١	٦	٧,٠٩٠	٩٤٣	١٢,٥٢٨
الدكتور احمد سالم بني ملحم	٦,٣٨١	٦	٧,٠٩٠	٩٤٣	١٢,٥٢٨
المجموع	٢٣,٣٩٧		٢٨,٣٦٠	٤,٣٦٧	٤٧,٣٩٠

- عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية خلال العام ٢٠١٧ (٦) اجتماعات.



المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء الإدارة العليا

اسم الموظف	الوظيفة	مبلغ الرواتب والعلاوات السنوية	المكافآت	مصاريف التنقلات	الاجمالي
سامي حسام الدين الافغاني استقال بتاريخ ٣٠-١١-٢٠١٧	الرئيس التنفيذي	٢٩٨,٥٤٥	١٥٠,٠٠٠	٤,٧٣٠	٤٥٣,٢٧٥
هيثم معروف جوهر استقال بتاريخ ٣٠-١١-٢٠١٧	نائب الرئيس التنفيذي - رئيس التميز المؤسسي	١٢١,٠١٢	٤٤,٤٩٥	٣,٠٢٥	١٦٨,٥٣٢
رامي زياد الخياط	نائب الرئيس التنفيذي - رئيس الخدمات المصرفية للشركات	١٥٥,٧٣٥	٣١,٢١٧	٣,٣٠٠	١٩٠,٢٤٢
زياد سعيد كوكش	نائب الرئيس التنفيذي - رئيس ادارة المخاطر	١٤٢,٠٧١	٢٥,٠٠٥	٣,٣٠٠	١٧٠,٣٧٦
هاني محمد صبحي الزراري	نائب الرئيس التنفيذي - رئيس العمليات المركزية	١٤٣,٦٥٠	١٦,٩٧٢	٣,٣٠٠	١٦٣,٩٢٢
ابراهيم صلاح سمحه	نائب الرئيس التنفيذي - رئيس المالية والاستراتيجيات المؤسسية	١٤٧,٢٨٥	٣٧,٩٤٩	٣,٣٠٠	١٨٨,٥٣٤
مسعود اسماعيل (سقف الحيط)	رئيس القانونية وامانة سر المجلس	١٢١,٣٨٥	١٩,٦٦٦	٣,٣٠٠	١٤٤,٣٥١
رامي رياض الكيلاني	رئيس تكنولوجيا المعلومات	٨٩,٦١٧	٥,١٠٨	٢,٩٠٠	٩٧,٦٢٥
منير محمد فياض فرعونية	رئيس الرقابة الشرعية	٥٧,٠٠١	٦,٢٣٦	٢,٩٠٠	٦٦,١٣٧
خالد خليل العيسى	رئيس التدقيق الداخلي بالوكالة	٣٦,٩١٧	٣,٩٦٧	١,٤٠٠	٤٢,٢٨٤
نصفت كمال طه	رئيس الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة	٩٥,٢١٣	١٠,٩٦٩	١,٤٠٠	١٠٧,٥٨٢
وائل اسامة محمد موسى البيطار	رئيس الخزينة والاستثمار بالوكالة	٥٧,٠٣٢	٦,٣٧٨	١,٤٠٠	٦٤,٨١٠
يعاد عبدالكريم فيصل الدغمي	رئيس الاتصال المؤسسي والتسويق بالوكالة	٢٤,١٧٤	٢,٦٢٩	١,٢٠٠	٢٨,٠٠٣
محمد احمد سالم الهواري	رئيس دائرة راس المال البشري بالوكالة	٤٦,١٠٥	٥,٠١١	١,٤٠٠	٥٢,٥١٦
احمد درويش مصطفى ترتير	مدير اول - رئيس الامتثال ومكافحة غسل الاموال	٥٣,٣٥٨	٥,٨٩٣	١,٤٠٠	٦٠,٦٥١
المجموع		١,٥٨٩,٠٩٢	٣٧١,٤٩٥	٣٨,٢٥٥	١,٩٩٨,٨٤٢

الارقام المدرجة بالجدول اعلاه لا تتضمن مبلغ مكافأة نهاية الخدمة التي تم صرفها لاعضاء الادارة التنفيذية المستقيلين خلال العام ٢٠١٧

أقرار من مجلس الإدارة

يقر مجلس الإدارة بعدم حصول أي من أعضائه على أية منافع من البنك خلال عضويته في المجلس ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت لهم شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة بهم وذلك خلال السنة المالية ٢٠١٧.


رئيس مجلس الإدارة

د. "محمد ناصر" سالم أبو حمور

ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار


عضو مجلس إدارة

ديمة مفلاح محمد عقل

ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار


عضو مجلس إدارة

باسم عصام خليل سلفيتي

ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار


نائب رئيس مجلس الإدارة

حمدان مصطفى فياض الفواعير

ممثل مؤسسة تنمية أموال اليتام


عضو مجلس إدارة
فايز أحمد حسن المريمي
ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

عضو مجلس إدارة

سمير حسن علي أبو لقد


عضو مجلس إدارة
خالد عمرو عيسى القنصل
ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

عضو مجلس إدارة

هزيم يوسف عبد المنعم فمحية


عضو مجلس إدارة
د. نوفان منصور عقيل العقيل
ممثل شركة ادارة المستشفيات الحكومية

عضو مجلس إدارة

د. احمد أمينسي عبد الحميد أمينسي

ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

عضو مجلس إدارة


د. إبراهيم حسن مصطفى سيف



أقرار من مجلس الإدارة

- ١- يقر مجلس الإدارة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية التالية ٢٠١٨ .
- ٢- يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.


رئيس مجلس الإدارة

د. "محمد ناصر" سالم أبو حمور

ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار


عضو مجلس إدارة
ديمة مفلح محمد عقل

ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار


عضو مجلس إدارة
باسم عصام حليم سلفيتي

ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار


نائب رئيس مجلس الإدارة
حمدان مصطفى فياض الفواعير

ممثل مؤسسة تنمية اموال اليتام


عضو مجلس إدارة
فائلز احمد حسن المريمي

ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار


عضو مجلس إدارة
خالد عمرو عربي القنصل

ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار


عضو مجلس إدارة
د. نوفان منصور عقيل العقيل

ممثل شركة ادارة المساهمات الحكومية


عضو مجلس إدارة
سمير حسن علي لغد


عضو مجلس إدارة
هيثم يوسف عبد المنعم قمحية


عضو مجلس إدارة
د. احمد امنيسي عبد الحميد امنيسي

ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار


عضو مجلس إدارة
د. ابراهيم حسن مصطفى سيف

أقرار من مجلس الإدارة

نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي لعام ٢٠١٧.



رئيس مجلس الإدارة

د. محمد ناصر* سالم أبو حمور



الرئيس التنفيذي

سامر سعيدي حسن الصاحب التميمي



نائب الرئيس التنفيذي

رئيس المالية والاستراتيجيات المؤسسية

إبراهيم صالح محمد سمحة





بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار بعدم الحصول على منافع إلى من يهمة الأمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

بالإشارة إلى تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم (64 / 2016) ، نقر نحن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أننا لم نحصل على أية منافع من خلال عملنا في البنك ولم نصح عنها ، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية ، وسواء كانت لنا شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة بنا ، وذلك عن السنة المنصرمة 2017 م.

و على هذا جرى التوقيع
بتاريخ: 2017/12/28 م

الاسم : أ.د علي محيي الدين القره داغي .

التوقيع :

الاسم : أ.د حسين حامد حسان .

التوقيع :

الاسم : أ.د أحمد سالم ملحم .

التوقيع :

الاسم : أ.د علي محمد الحسين الموسى (الصوا) .

التوقيع :

عدد موظفي البنك وشركاته التابعة حسب فئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد الموظفين
دكتوراة	-
ماجستير	٤١
بكالوريوس	٤٨٢
دبلوم عالي	٣
دبلوم كلية مجتمع	-
دبلوم	٢٢
الثانوية العامة	١١
اقل من ثانوية عامة	١٣
الاجمالي	٥٧٢

برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك:

اسم البرنامج	عدد البرامج	عدد المشاركين	الوصف العام لأهداف البرنامج
برامج التثقيف الشرعي	٤	١٨٨	تهدف هذه البرامج الى تطوير مهارات الموظفين من الناحية المصرفية الشرعية ومنح الموظفين الالاسس والمرتكزات المصرفية الشرعية التي تمكنهم من خدمة المتعاملين بشكل سليم وتجنب المخالفات الشرعية في تنفيذ المعاملات.
برامج التثقيف بالسياسات والقوانين واجراءات العمل المعتمدة	٢٥	٩٩١	حرص ادارة البنك على الالتزام بكافة السياسات والقوانين المعتمدة مما يساهم في متابعة الالتزام بالأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.
مهارات البيع التقاطعي	٦	٢٧٨	تهدف الى تطوير مهارات موظفي الفروع والبيع المباشر وتعريفهم بأسس البيع الصحيح وخدمة المتعاملين حسب اعلى معايير الجودة .
اتباع السلوكيات الايجابية ومهارات الاتصال	١٥	٧٠	تهدف الى تنمية مهارات الموظفين الشخصية والادارية.



اسم البرنامج	عدد البرامج	عدد المشاركين	الوصف العام لأهداف البرنامج
برامج الممارسات الفضلي في خدمة العملاء	٧	٢٣٩	بهدف التأكيد على مهارات الموظفين في التميز في خدمة العملاء، والمحافظة عليهم والتعامل مع الشكاوي والتأكيد على رسالة البنك في تقديم خدمات متميزة ومبتكرة تهدف الى بناء شراكة دائمة.
برامج تدريب وتأهيل الموظفين الجدد	٤	٢٤٢	تأهيل الموظفين الجدد وتوفير كافة المعلومات والدعم اللازم لهم لضمان اندماجهم في بيئة العمل وتحقيق الاداء المتوقع منهم.
تطوير المهارات القيادية والادارية	١٥	٩٣	بهدف تنمية مهارات المدراء القيادية ومساعدة القيادات على تحقيق اهداف البنك وتزويدهم بالمهارات اللازمة التي تمكنهم من اداء اعمالهم بشكل احترافي .
برامج متخصصة في العمل المصرفي	١٤٣	٧٦٥	تأكيد وتمكين معرفة الموظفين بمجالات عملهم المتخصصة ومعرفة اخر التطورات والمستجدات على اعمالهم وبما يزيد من الكفاءة والفعالية في قيامهم بأعمالهم المختلفة .
شهادات مهنية متخصصة	٣٦	٩٨	تأهيل عدد من الموظفين وتمكين المعرفة لديهم وتعزيز مهاراتهم من خلال الحصول على شهادات مهنية متخصصة.
مؤتمرات وندوات	٤٠	٦٨	حضور عدد من المؤتمرات والندوات
المجموع	٢٩٥	٣٠٣٢	

المخاطر التي يتعرض لها البنك

تعتبر المخاطر التي يتعرض لها بنك صفوة الإسلامي ضمن المستوى المقبول به من قبل مجلس الإدارة، وتقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بتحديد الأطر العريضة لاستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر التي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. من الناحية التنفيذية تتم إدارة المخاطر في البنك من قبل إدارة متخصصة مزودة بكوادر مؤهلة وبما ينسجم مع توجيهات المجلس والاستراتيجية العامة للبنك، وتعمل هذه الإدارة على تطبيق أفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر (مقررات بازل III & II) وبما ينسجم مع متطلبات وتوجيهات البنك المركزي الأردني.

سياسة منح المكافآت لدى البنك

يعتمد البنك سياسة واضحة في منح المكافآت التي تهدف الى خلق نتائج مميزة لديه ،من خلال تعزيز ثقافة التميز والاداء العالي لدى الموظفين، الامر الذي يساهم في استقطاب كفاءات مميزة ذات خبرات ومؤهلات عالية إضافة إلى المحافظة على الكفاءات الحالية ودعمها وتطويرها مما يؤدي الى الارتقاء بالمؤسسة و زيادة تنافسيتها.

يتم توزيع المكافآت على الموظفين بشكل سنوي و بناء على تقييم الاداء السنوي ومدى انجاز الاهداف التي تم تحديدها في بداية العام، بحيث يتسم نظام منح المكافآت بالشفافية والعدالة وبما يتفق مع سياسات رأس المال البشري وتعليمات الحاكمية المؤسسية.

الشركات التابعة

شركة مسك للوساطة المالية*

- باشرت اعمالها في عام ٢٠١١ براس مال ٧٥٠,٠٠٠ دينار اردني.
- بلغ رأس مال الشركة في نهاية ٢٠١٧ مبلغ ٢ مليون دينار اردني.
- النشاط الرئيسي للشركة هو الوساطة المالية في بورصة عمان.
- نسبة ملكية البنك في الشركة هي ١٠٠ %.
- عنوان الشركة هو جبل عمان بجانب الكلية العلمية الاسلامية.
- عدد موظفي الشركة ٧.
- غايات الشركة: شراء وبيع الأوراق المالية بالعمولة لحساب الغير والوسيط لحسابه.

شركة الاردن دبي العقارية للإعمار*

- تأسست في شهر ١٠ / ٢٠١٢ براس مال قدره ١٠٠,٠٠٠ دينار اردني.
- نسبة ملكية البنك في الشركة هي ١٠٠ %.
- من غاياتها الشركة: إقامة وإنشاء مشاريع الإسكان والإعمار بكافة أنواعها وغاياتها السكنية والتجارية والصناعية والاستثمارية وتطوير الأراضي وإدارة العقار وشراء وبيع الأراضي و شراء و تطوير و تنظيم و تقسيم و افراز الاراضي العقارية و بيعها.

* تم خلال عام ٢٠١٨ اتباع هذه الشركات لمجلس الإدارة مباشرة.



أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها

اسم الفرع	اسم الحي	الشارع	البنية	رقم البنية	هاتف	فاكس	عدد الموظفين
الإدارة العامة	العبدلي مشروع العبدلي	شارع سليمان النابلسي	-	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٤٠٧	٣١٨
الفرع الرئيسي	العبدلي مشروع العبدلي	شارع سليمان النابلسي	-	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٢٨	١٠
فرع جبل عمان	الدوار الثاني جبل عمان	الكلية العلمية الاسلامية	-	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٢٣	١٠
البيادر	الرونق / منطقة وادي السير	حسني صوبر	محمود بن زكريا ابزاغ	٣٣	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١١	١٠
المدينة المنورة	السلام / منطقة تلاح العلي	المدينة المنورة	أملاك الأردن	١٢١	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٢	١١
الشميساني	منطقة العبدلي	إيليا أبو ماضي	وائل أبو حمدان	٦	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٣	١٠
الوحدات	العودة/ منطقة اليرموك	الأمير الحسن	عمارة عيد الفايز	٣١٣	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٤	٨
الخالدي	حي الرضوان / منطقة زهران	ابن خلدون	بللازا الخالدي الطبي	٣٨	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٩	٥
خلدا	حي خلدا / منطقة تلاح العلي	عامر بن مالك	-	٤٩	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٢٠	٧
الجبيهة	صويلح	الملكة رانيا العبدالله	-	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٢٢	٨
الصويفية	الصويفية	عبدالرحيم الحاج محمد	حجازي بللازا	٧٠	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٨	٦
تاج مول	عبدون	تقاطع الأمير هاشم بن الحسين	تاج مول	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٢٠٧٢١	١٣
اربد	-	الهاشمي	بنية الروسان	٦	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٥	١٠
اربد سيتي سنتر	-	-	سيتي سنتر	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٢٧	١٠

اسم الفرع	اسم الحي	الشارع	البنية	رقم البنية	هاتف	فاكس	عدد الموظفين
الزرقاء	الزرقاء الجديدة	شارع مكة ٣٦	مجمع الكردي	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧١٦	٩
سحاب	مدينة الملك عبدالله الثاني بن الحسين الصناعية	شارع البنوك	-	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٤	٧
الهاشمي الشمالي	الهاشمي الشمالي	شارع البطحاء	-	٩٧	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٥	٧
جبل الحسين	جبل الحسين	شارع خالد بن الوليد	-	٢٠٣	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٦	٩
مرج الحمام	-	دوار البكري	-	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٩	٧
الاستقلال مول	-	شارع الاستقلال	-	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٠	٩
ابو نصير	-	ابو نصير الشارع الرئيسي	-	-	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣١	٨
شارع وصفي التل	-	وصفي التل	مجمع وليد عباسي	١٠٦	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٢ ٤٦٠٢١٠٩	١٢
طبربور	حي طبربور، منطقة طارق	شارع طارق ٧٨	مجمع الفحماوي	٧٨	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٣	١٠
دابوق	-	شارع الملك عبدالله الثاني	-	١٤٩	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٤	١٠
الزرقاء شارع السعادة	-	شارع السعادة	-	٧٤	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٥	٨
الرابية	-	عبدالله بن رواحة	-	١٧	٤٦٠٢١٠٠	٤٦٠٢٧٣٧	١٠
كادر الفروع المتوقع افتتاحها	-	-	-	-	-	-	٣٠
المجموع							٥٧٢



دائرة إدارة المخاطر

قامت دائرة إدارة المخاطر خلال عام ٢٠١٧ بتطوير منظومة السياسات والتقارير من خلال تحديث الدطار العام لإدارة المخاطر الشاملة وذلك بإضافة جزء خاص بالمخاطر الشرعية ومنهجية ادارتها. كذلك تم اعتماد المستوى المقبول من المخاطر لعام ٢٠١٨ من خلال وثيقة متكاملة لجميع أنواع المخاطر ومعززة بدراسات احصائية واقتصادية لتبيان منهجية اعتماد النسب والمبالغ للمستويات المقبولة من المخاطر.

كذلك قامت دائرة إدارة المخاطر خلال عام ٢٠١٧ بالتعاقد مع إحدى الشركات العالمية الخبيرة بالأنظمة المحاسبية الخاصة بالمعيار (٩)، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع وجار العمل على اعتماد نظام آلي متكامل خاص بالمعيار (٩) ووفق متطلبات البنك المركزي وأفضل الممارسات العالمية.

كما تابعت الدائرة تطبيق المنهجيات المتعلقة بإدارة مخاطر التشغيل من حيث استكمال تطبيق ورشات التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية (RCSA Risk & Control Self-Assessment) مع مختلف دوائر ووحدات البنك والدوائر المستحدثة وحسب الهيكل التنظيمي للبنك ومتابعة تطبيق الاجراءات التصحيحية الخاصة بالفجوات الرقابية؛ وتطبيق منهجية فحص الضوابط الرقابية الحالية.

وقامت الدائرة بتوفير ملفات المخاطر لدائرة التدقيق الداخلي ولوحدة الرقابة الداخلية في البنك بما يوفر اللاساس لتطبيق منهجيات المراجعة والتدقيق المبنية على اساس المخاطر .

و في مجال أمن المعلومات ، قامت الدائرة بإدارة مشروع الالتزام بمعيار أمن بيانات بطاقات الدفع (PCI DSS) ضمن الاصدار الثالث ٣,٢ والحصول على الشهادة الدولية.

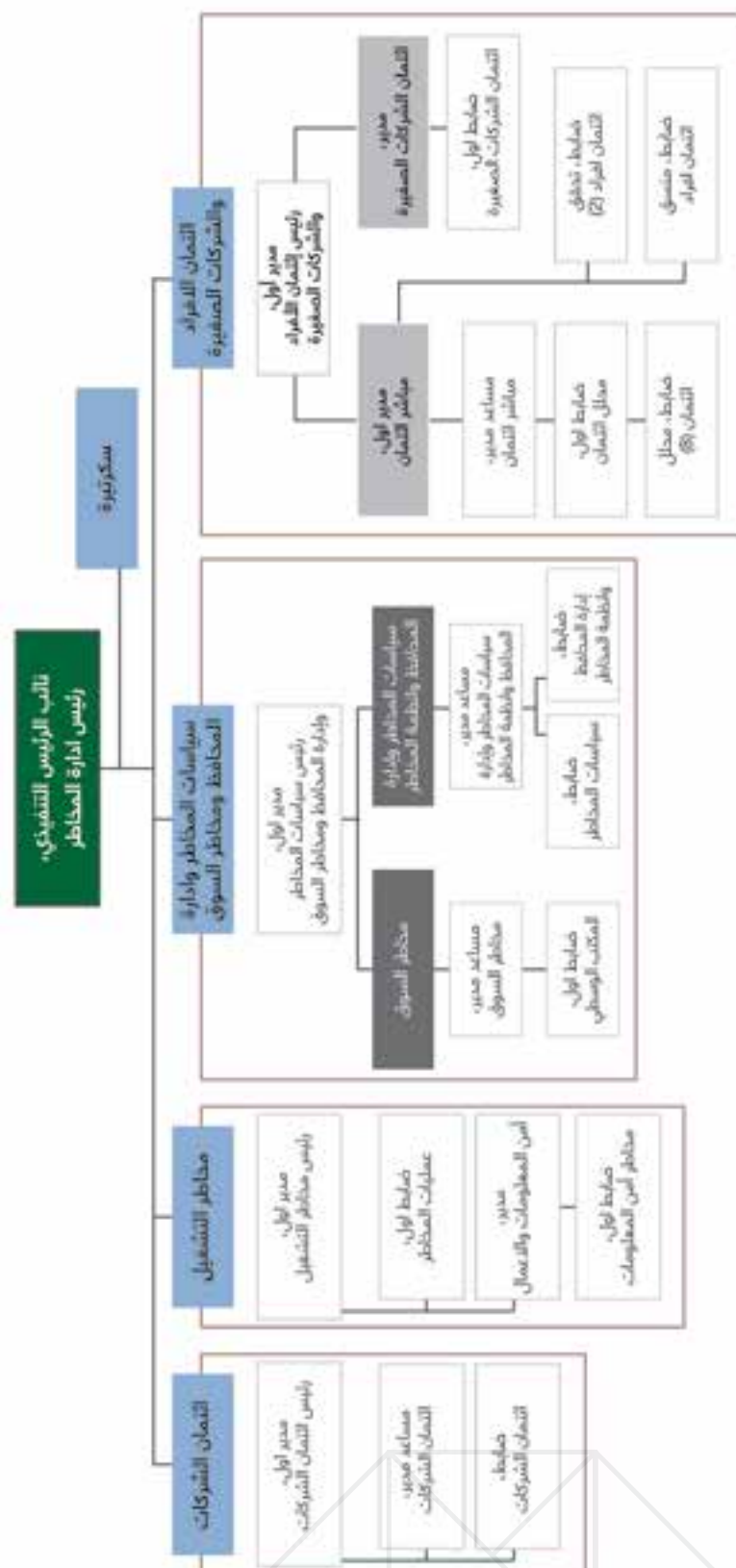
كذلك تم تطوير استراتيجية متكاملة حول أمن المعلومات في البنك من خلال استكمال اعداد وتطوير سياسات أمن المعلومات ضمن أفضل الممارسات المتعارف عليها وادارة المشاريع التي هدفت الى تحسين منظومة الضوابط الرقابية في البيئة التقنية للبنك.

وبشاركت الدائرة بمشروع تطبيق حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT5 وذلك تماشياً مع تعليمات البنك المركزي.

كما قامت الدائرة بإدارة مشروع تصنيف المعلومات والذي يتناول المعلومات الورقية والالكترونية لدى كافة الدوائر في البنك، حيث تم تصنيف هذه المعلومات على اساس الأهمية والسرية.

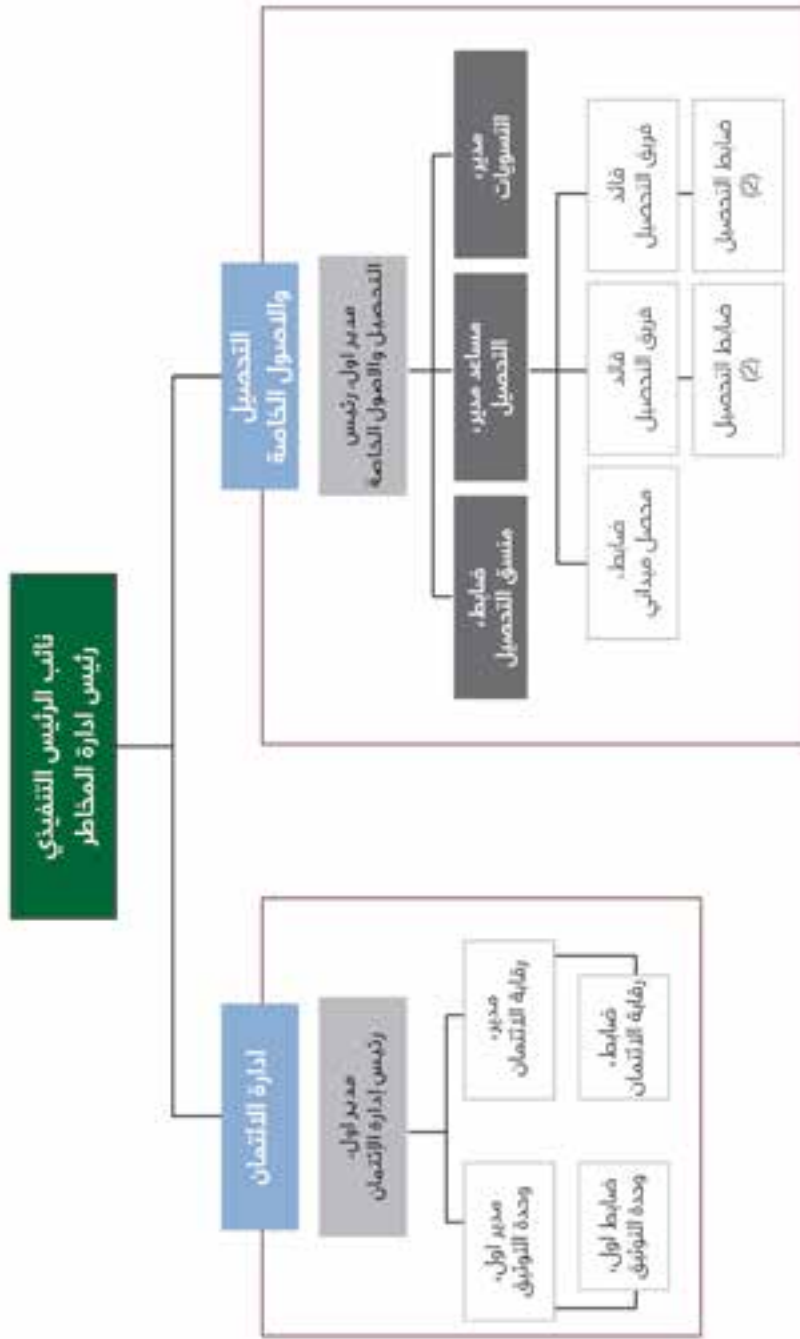
وفي مجال خطط استمرارية الاعمال، قامت الدائرة بإدارة مشروع تطوير وتحديث خطط استمرارية الاعمال على مستوى البنك وذلك استجابة لعوامل المخاطرة الخارجية وتم البدء بإجراء الفحوصات والاختبارات للتأكد من مستوى الجاهزية في المواقع البديلة.

الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر لعام ٢٠١٧





الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر لعام ٢٠١٧



تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

يتم اعتماد استراتيجية البنك والخطط التشغيلية المنبثقة عنها، وما يتعلق بها من سياسات في مختلف المجالات (إئتمان، مخاطر، موارد بشرية، تكنولوجيا المعلومات) من قبل مجلس الإدارة. وتقوم الإدارة التنفيذية بالبنك بإعداد إجراءات عمل تحكم كافة عمليات البنك، وتعمل على تنفيذ السياسات المعتمدة بكفاءة وفعالية عالية، وتقوم بإجراء مراجعة دورية لهذه الإجراءات والتأكد من مواءمتها لبيئة ومتطلبات العمل، والتأكد من قدرتها على تنفيذ السياسات المعتمدة بالشكل الأمثل.

إن مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع وتطبيق والاحتفاظ بأنظمة ضبط ورقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة المعلومات الواردة في التقرير السنوي
- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.
- كفاية أنظمة الضوابط الشرعية.

يأتي ذلك انطلاقاً من إيمان البنك بأهمية وجود أنظمة ضبط ورقابة داخلية مناسبة وفعالة ومتابعتها بشكل مستمر كونها من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، حيث تبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية وضعها وتطبيقها والتحقق من فعاليتها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة، إضافة إلى قيام الإدارة التنفيذية للبنك بإعداد الاستراتيجيات والسياسات وتطويرها والعمل على تطبيقها بعد اعتمادها من المجلس، إضافة إلى إعداد وتحديث إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات، ويعمل مجلس إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

وفي هذه الإطار فقد قام مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤولية العمليات اليومية، كما يقوم المجلس بالصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من مدى فعاليتها ومدى تقييد البنك بالخطة الاستراتيجية والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها، بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تم إدارتها بشكل سليم.

ويتم تنفيذ إجراءات الضبط والرقابة الداخلية عبر المرجعيات التالية:

الرقابة الشرعية

الرقابة الشرعية جزء أساسي من أنظمة الرقابة المندرجة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك، حيث تقوم هيئة الرقابة الشرعية بدراسة جميع الموضوعات والاستفسارات والصيغ التمويلية التي يتعامل بها البنك.

تقوم دائرة الرقابة الشرعية داخل البنك بفحص وتقييم مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والفتاوى، والإرشادات، والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.



تعتبر هيئة الرقابة الشرعية عن قناعتها و تصدر تأكيدا معقولا بان إدارة البنك أدت مسؤوليتها تجاه التقيد بمبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية الغراء.

ان حصول جهاز الرقابة الشرعية في البنك على الدعم الكامل والمستمر من الإدارة ومجلس الإدارة يضمن استقلالية القناعة لدى المدققين الشرعيين الداخليين أثناء القيام بأعمال الرقابة الشرعية.

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بإصدار تقرير يرفق بالتقرير السنوي للبنك حول الرأي الشرعي في أعمال ونشاطات البنك بما في ذلك قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والدخل الشامل معتمدة في ذلك على تقارير التدقيق الشرعي وأي إيضاحات أخرى تفيد وجود أي مخالفات شرعية.

إدارة رأس المال البشري

تشمل أنشطة إدارة رأس المال البشري إعداد وتفعيل كافة الضوابط الرقابية لوضع كل موظف في مكانه المناسب، وفقاً لمؤهلاته ومتطلبات العمل، إضافة إلى متابعة أدائه بشكل مستمر وتقييمه بشكل نصف سنوي. ويتحقق ذلك من إعداد وصف وظيفي خاص بكل موظف يتلاءم مع الهيكل التنظيمي للبنك وسياسة إدارة رأس المال البشري. إضافة إلى ما يتم تحقيقه من خلال التدريب المستمر لكافة موظفي البنك لرفع كفاءاتهم للتأكد من امتلاكهم المؤهلات المطلوبة لأداء عملهم بمهنية عالية.

التدقيق الداخلي

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على أن غايتها هي تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية لمجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية، تهدف الى إضافة قيمة وتطوير العمليات ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال وضع نهج منتظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي، وتتبع دائرة التدقيق إداريا إلى المدير العام ووظيفيا وبشكل مباشر إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتخضع دائرة التدقيق للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وتقوم برفع تقاريرها مباشرة الى رئيس لجنة التدقيق.

كما تم اعداد ميثاق التدقيق الداخلي للدائرة «charter internal audit» وتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، ويتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها، وتاليا أهم ملامح الميثاق:

تتمتع الدائرة بالاستقلالية التامة ولا تقوم بأية أعمال تنفيذية.

- تقوم بالحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك وتتمتع بكافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة اليها بأفضل وجه.

- تقديم توكيد معقول «reasonable assurance» حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية وكفاءة العمليات التشغيلية والتوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية والمحافظة على أصول وممتلكات البنك واستمرارية العمل تحت كافة الظروف.

ويشمل نشاط عمل الدائرة كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك والشركات التابعة له بالشكل الذي يمكن

الدائرة من تقييم مدى ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي والتحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة وفقاً لخطة التدقيق السنوية المبينة على المخاطر والمعتمدة من لجنة التدقيق، كما تقوم دائرة التدقيق الداخلي بإعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

وقد تم إدخال مفهوم خدمة الجودة في دائرة التدقيق الداخلي بهدف تقديم معقول للأطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق الداخلي وأنها ضمن المعايير المتعارف عليها دولياً.

إدارة المخاطر

يشمل الإطار العام لإدارة المخاطر المظلة الرئيسية لإدارة المخاطر في البنك، وما ينبثق عنها من الدليل الائتماني، وسياسة إدارة مخاطر التشغيل.

كما تجب الإشارة إلى أن أي منتج جديد أو إجراء عمل يتم إعداده من قبل الجهة المعنية، يتم عرضه على دائرة إدارة المخاطر/ إدارة مخاطر التشغيل بشكل مسبق للتأكد من احتواءه على كافة الضوابط الرقابية اللازمة والتأكد من فعاليتها في الحد من المخاطر المتوقعة.

كما تشارك الدائرة في اتخاذ القرارات الائتمانية بعد مراجعة طلبات التسهيلات المصرفية بصفة محايدة وموضوعية.

بالإضافة إلى قيام الدائرة ومن خلال أقسامها المختلفة بممارسة الرقابة الحثيثة على أنشطة التسهيلات عند المنح، وتتضمن تقييم المتعاملين على نظام (SunGard) «Optimist Rating System». كما تجرى مراجعات مركزة على المحافظ الائتمانية وتقييمها من منظور إدارة المخاطر. كما يتم التأكد وقبل استغلال أي تسهيلات ائتمانية من مستوى الصلاحيات وسلامة واكتمال الضمانات المقدمة للبنك عبر مستويات رقابية متعددة. كما تتم مراجعة الضمانات القائمة المعرضة قيمتها للتغير، والضمانات المرتبطة بآجال محددة.

ولا يتم تفعيل أي تسهيلات ائتمانية على النظام البنكي الأساسي إلا بعد التأكد من سلامة كافة إجراءات المنح والتوثيق القانوني السليم.

أما بالنسبة للحسابات التي يظهر عليها بوادر تعثر، فإن إجراءات الإنذار المبكر والمتابعة الحثيثة المطبقة، تضمن اتخاذ الخطوات التصويبية والوقائية الضرورية، وهذه الإجراءات تعتمد معايير متحفظة للغاية كي تتيح المجال للتحرك السريع درءاً لمخاطر التعثر.

الدائرة المالية

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي ووفقاً للضوابط الشرعية، حيث يراعى الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المشترك. ويهدف ذلك إلى إظهار الوضع المالي للبنك بشكل عادل وحقيقي وتوفير المعلومات الضرورية واللائمة لصاحب القرار لاتخاذ القرار المناسب. ويتم تقييم الأداء الربحي للبنك بموضوعية وحيادية استناداً إلى الأهداف المحددة في خطط العمل والموازنة التقديرية. كما



تتابع الدائرة المالية تطبيق السياسة المعتمدة لإجراءات ضبط النفقات الجارية والرأسمالية في البنك، والتي تتضمن كافة المحاور ذات الصلة من حيث الصلاحيات والسقوف والموافقات والاستثناءات وطرق القياس والتحليل، ومراقبة الالتزام بخطط العمل والموازنة التقديرية لنفقات الدوائر كافة، سواء ما يتعلق منها بنفقات المشاريع الجديدة أو النفقات الجارية.

دائرة العمليات

تحرص دائرة العمليات عبر أقسامها المختلفة على تطبيق خطوات مدمجة في العمليات المصرفية هدفها الأساسي التأكد من ان تنفيذ هذه العمليات يتم وفق الأصول المصرفية وضمن إطار رقابي فعال. كما يتم توثيق كافة إجراءات العمل التي تبين آليات تنفيذ مختلف العمليات المصرفية، والتي يتم إعدادها وفق معايير الجودة الدولية متضمنة الإجراءات الرقابية اللازمة. كما تقوم وحدة الرقابة الداخلية بتنفيذ مهام مراجعة التقارير ومهام تدقيق يومية على قيود ومطابقات وحسابات بنكية وأرصدة خارجية وتوظيفات وغيرها، والتأكد من توافق التنفيذ مع التعليمات المعتمدة.

دائرة تكنولوجيا المعلومات

تعمل دائرة تكنولوجيا المعلومات وفق منهجية تحدد من خلالها مالكي الأنظمة وبالتالي حصر المسؤوليات، بما يؤمن سلامة استخدام النظام الآلي وفق ضوابط فعالة في الأنظمة تخضع لمراقبة مستمرة، بما في ذلك عمليات صيانة النظام وأي تطبيقات مستجدة تتم وفق إجراءات محكمة تضمن حماية الأنظمة والبيانات على الدوام.

دائرة الامتثال ومكافحة غسل الاموال

تقوم الدائرة ضمن مهامها بالتأكد من التزام البنك بكافة الانظمة والقوانين والتعليمات التي تنظم اعماله، وترفع التقارير الخاصة بهذا الشأن الى لجنة الامتثال ولجنة الحاكمية المؤسسية المنبثقتين عن مجلس الادارة بالإضافة الى مراجعة سياسات واجراءات العمل والخدمات والمنتجات وتطبيق سياسة الامتثال وسياسة مكافحة غسل الاموال وسياسة الامتثال الشرعي وغيرها من السياسات التي تحكم امتثال البنك .

متطلبات الأمن والسلامة

يلتزم البنك بتطبيق متطلبات صارمة للأمن والسلامة وفق أفضل المعايير الدولية والنظامية، ويتم التأكد من ذلك بشكل دوري ومستمر.

ومن خلال هذا التقييم تستطيع الإدارة التنفيذية الجزم بأن الإدارات المعنية بال ضبط والرقابة الداخلية قد قامت بتنفيذ خطتها الموضوعية، وأن عملها كان على مستوى عال من الانضباطية والاحتراف.

أهم الخدمات والمنتجات التي يقدمها بنك صفوة الإسلامي

الخدمات المصرفية للشركات:

يقدم بنك صفوة الإسلامي منتجات تمويلية متنوعة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تشمل التمويلات المباشرة كالمرايحات ووكالة المراقبة والإيجارات إضافة الى التمويلات غير المباشرة كالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان بأنواعها. وتقدم دائرة الخدمات المصرفية للشركات الحساب الأول من نوعه في الأردن وهو حساب الإدخار الإستثماري والموجه للشركات والمؤسسات (حساب توفير الشركات) ، يضاف الى ذلك تقديم حلول مالية مبتكرة للمتعاملين تحت مظلة الإنظمة المصرفية الإسلامية والتي تشمل تمويل الشركات الكبيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تحرص دائرة الخدمات المصرفية للشركات على التركيز على تأسيس علاقات استراتيجية وشاملة مع المتعاملين محوراً للخدمة المتميزة لهم، و تفهم احتياجاتهم التمويلية الخاصة.

الخدمات المصرفية للأفراد:

خدمات كبار المتعاملين: ((صفوة جولد)): يتميز بنك صفوة الإسلامي بأن يكون أول بنك إسلامي في الأردن يقدم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لكبار متعامليه. ويحرص البنك بأن يحظى متعاملي صفوة جولد على باقة من الخدمات المبتكرة ورفيعة المستوى من خلال مراكز صفوة جولد الستة الموجودة لدى فروع البنك. وتوفر هذه الخدمة مدير علاقة متعاملين خاص لمساعدة المتعاملين لإنجاز معاملاتهم البنكية بكل دقة وسهولة.

كما قام البنك بتوقيع شراكات استراتيجية مع مؤسسات رائدة في السوق الأردني لتقديم مزايا وخصومات خاصة لمتعاملين صفوة جولد.

خدمات التمويل: تقدم دائرة الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة متنوعة من منتجات التمويل الشخصية المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية والتي تم تصميمها لتناسب مع الاحتياجات المختلفة للمتعاملين وتشمل منتجاتنا ما يلي:

- التمويل الشخصي لشراء البضائع مثل الأثاث والأجهزة الكهربائية ومواد البناء
- خدمة تمويل الأسهم بشكل تنافسي في البنوك الإسلامية، والتي توفر خيار شراء أصول (أسهم) في شركات مباح نشاطها.
- منتج تمويل السيارات، نجح البنك في بناء علاقات استراتيجية مع الموردين و تقديم عروض تمويلية منافسة و بشروط ميسرة.
- تمويل مصاريف السفر لأداء مناسك الحج والعمرة بالإضافة إلى تمويل مصاريف الرحلات السياحية، وتغطية تكاليف قاعات الزفاف ومصاريف الدراسة، من خلال برنامج تمويل إجارة الخدمات والتي تتم بإبرام عقد تمليك منفعة ما بين البنك والمتعامل.
- منتج تمويل البضائع بصيغة المساومة والذي يتيح للمتعاملين تمويل مشترياتهم من البضائع بنفس السعر النقدي وبدون ارباح من خلال شبكة تجار معتمدة للبنك.

منتجات التمويل وفق نظام الإجارة المنتهية بالتملك:

- تمويل شراء الشقق والمنازل الجاهزة.
- تمويل شراء الأراضي بهدف البناء عليها وتمويل المزارع
- تمويل المكاتب التجارية كالعيادات والمكاتب الهندسية
- إعادة تمويل العقارات المملوكة



خدمات الحسابات والودائع: وتشمل الحسابات الجارية والتوفير وحسابات توفير الإطفال «كنزي» وحسابات توفير السيدات «حرير» كما يتميز البنك في قطاع البنوك المصرفية الإسلامية بتقديم منتج ودائع الإستثمار المربوطة بشكل منافس من حيث السعر وخصائص المنتج حيث يتيح البنك للمتعاملين إمكانية ربط الودائع بشكل شهري، و دفع الأرباح ربعياً مما يمثل ميزة تنافسية للبنك، هذا بالإضافة الى منتج شهادات الإيداع الإسلامية للأفراد والمؤسسات المالية وذلك للمتعاملين الذين يرغبون بالحصول على عائد مناسب. كما تتوفر خدمة إجارة الخزائن الحديدية في عدة فروع وبأحجام مختلفة لتمكين المتعاملين من حفظ مقتنياتهم الثمينة.

الخدمات المصرفية الإلكترونية: يهدف البنك وبشكل مستمر إلى توفير أحدث الوسائل لمعاملته لإنجاز معاملاتهم البنكية بسهولة ويسر وعلى مدار الساعة من خلال القنوات الإلكترونية الموجودة لديه والتي تضم أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت بالإضافة إلى خدمات الرسائل القصيرة والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. هذا بالإضافة إلى مركز الإتصال الهاتفي والذي بدوره يقدم المساعدة للمتعاملين فيما يخص حساباتهم والمنتجات والعروض التي يقدمها البنك وكذلك التعامل مع الشكاوى ومتابعتها لضمان تقديم خدمات مميزة للمتعاملين.

البطاقات المصرفية: يوفر البنك بطاقات فيزا الكترون المجانية والتي تمكن المتعاملين من إجراء العديد من الخدمات على حساباتهم كالسحب النقدي وتسديد ثمن المشتريات لدى التجار محلياً وخارجياً والإستفسار عن الحسابات وغيرها. كما يوفر البنك بطاقات السداد الشهري بنوعيه الكلاسيك والذهبية والتي تم تصميمها لتناسب مع الإحتياجات الشرائية المختلفة للمتعاملين والتي يمكن استخدامها داخل الأردن وخارجه. بالإضافة الى بطاقات فيزا Signature لمعاملتي صفوة جولد والتي تقدم مزايا ومكافآت حصرياً لحامليها كدخول صالات كبار الشخصيات في ٥٠٠ مطار بالعالم، بالإضافة الى خدمات عديدة وعروض وخصومات حول العالم.

دائرة الخزينة والإستثمار: تقدم دائرة الخزينة والإستثمار الخدمات المالية الإعتيادية والمبتكرة المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية لدوائر البنك المختلفة والمتعاملين ، والتي تساعد على استثمار الفوائض النقدية وإدارة المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك والمتعاملين، وأهم هذه الخدمات ما يلي:

- تبديل العملات الأجنبية الإنية.
- تبديل العملات الأجنبية الإجلة المبنية على الوعد.
- الإستثمار في الوكالات الدولية والمرابحات الدولية.
- الإستثمار في الصكوك الدولية والمحلية والأسهم المحلية والإقليمية.
- الإستثمار في شهادات الإيداع الإستثمارية الصادرة عن البنك للمتعاملين والمؤسسات المالية.
- خدمة ترتيب وإدارة اصدار الصكوك للشركات المحلية و خدمة أمانة الإصدار.
- خدمة الحفظ الأمين.

ملخص سياسة تنظيم العلاقة بين البنك (المضارب) وأصحاب حسابات الاستثمار (أصحاب المال)

بنك صفوة الإسلامي

أولاً: تعريف حسابات الاستثمار :

حسابات الاستثمار (الودائع الاستثمارية) :

هي المبالغ التي يتلقاها البنك من المستثمرين على أساس المضاربة ويفوض أصحابها البنك باستثمارها على أساس المضاربة، وتنقسم حسابات الاستثمار إلى حسابات الاستثمار التي تدار على أساس المضاربة المطلقة التي يفوض فيها المضارب باستثمار المال فيما يراه، وحسابات الاستثمار التي تدار على أساس المضاربة المقيدة التي يقيد فيها المضارب بنوع أو كيفية مخصصة من الاستثمار يعينها رب المال، والعلاقة بين أصحاب هذه الحسابات وبين المؤسسة علاقة رب المال بالمضارب، وهي حالة وحدة المضارب وتعدد أرباب المال وينطبق على تلك العلاقة الضوابط والأحكام الشرعية للمضاربة المشتركة.

حسابات الاستثمار المشترك:

هي المبالغ التي يتلقاها البنك من المستثمرين ويفوض أصحابها البنك باستثمارها على أساس المضاربة المطلقة دون الربط بمشروع أو برنامج استثماري معين ، ويشترك أصحاب الحسابات والبنك في الأرباح إن وجدت حسب النسب التي تحدد لكل منهما إما في عقد المضاربة أو في طلب فتح الحساب المقدم من المودع والموافق عليه من البنك ويتحمل أصحاب الحسابات جميع الخسارة بنسبة حصصهم في رأس المال إلا ما نتج عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط فيتحملها البنك (المضارب).

حسابات الاستثمار المقيدة:

هي المبالغ التي يفوض أصحابها البنك باستثمارها على أساس المضاربة المقيدة بمشروع محدد، أو برنامج استثماري معين ويشترك البنك وصاحب هذا الحساب في الأرباح - إن وجدت - حسب النسبة التي تحدد لكل منهما في عقد المضاربة أو طلب فتح الحساب المقدم من المودع والموافق عليه من البنك، ويتحمل صاحب كل حساب الخسارة بنسبة حصته في رأس المال التي تخص حسابه إلا ما نتج عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط فيتحملها البنك.

ثانياً: أولوية الاستثمار / المساواة في فرص الاستثمار:

يطبق مبدأ المساواة في فرص الاستثمار بين أموال المساهمين وأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية في المضاربة المشتركة وتظهر استثمارات البنك الذاتية في حسابات منفصلة عن حسابات الاستثمار المشترك.



ثالثاً: عناصر / أسس توزيع الأرباح:

احتساب صافي أرباح مجمع الأموال المشترك.
 تحديد مبالغ المساهمين المستثمرة في مجمع الأموال المشترك.
 تحديد مبالغ اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة في مجمع الأموال المشترك.
 تحديد النقاط (تخصيص رجحان لمعدل الأرصدة).
 تخصيص الأرباح قبل الاحتياطات و حصة المضارب من الأرباح ومساهمة المساهمين في فئات وديعة معينة.
 تحويلات إلى أو من صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار .
 تخصيص حصة المضارب في أرباح مجمع الأموال المشترك.
 تحويلات إلى أو من احتياطي معدل الأرباح.
 تخصيص حصة من أرباح المساهمين لاصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة .
 ضريبة دخل اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة ” ضريبة مقطوعة“.

رابعاً: الزكاة:

تقع مسؤولية إخراج الزكاة على عاتق المساهمين واصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة، حيث أنه ليس هنالك تحويل لإدارة البنك لإخراجها مباشرة و لعدم توافر قانون لتحويلها وعدم نص النظام الأساسي للبنك أو قرارات الهيئة العامة أو توكيل من المساهمين بذلك ، لذا فإن على المساهم وصاحب حساب الاستثمار المطلق/المقيد تزكية أسهمه وامواله عند تحقق الشروط و الضوابط الشرعية للزكاة .

خامساً: احتياطي معدل الأرباح :

يتم إنشاء/تكوين هذا الاحتياطي بهدف توزيع معدلات عائد مناسبة ومنافسة لاصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة و كذلك للمساهمين وذلك في حال وجود ظروف استثنائية وتذبذبات حادة في الأسواق تجعل معدلات الأرباح المتحققة فعلياً أقل مما هو متوقع من قبل اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة و ينطبق ذلك أيضاً على مساهمي البنك. ان تكوين هذا الاحتياطي يتم بموافقة هيئة الرقابة الشرعية المسبقة وموافقة اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

يتم تخصيص هذا الاحتياطي من حصة أرباح اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة و المساهمين من مجمع الاموال المشترك قبل اقتطاع نصيب المضارب ، ويتم استثمار الرصيد المتوفر في حساب الاحتياطي في مجمع الأموال المشترك ويتم إضافة الأرباح المتحققة من استثمار هذا الرصيد إلى حساب الاحتياطي.

سادساً: نقاط (تخصيص الأوزان الترجيحية لمعدل الأرصدة) :

” من المتفق عليه ضمناً ان العائد على الودائع يدفع على معدل كامل قيمة الوديعة وأن الازان الترجيحية ما هي الا وسيلة لغايات احتساب حصة المستثمرين من ايرادات الوعاء الاستثماري المشترك“.

- ويتم تخصيص الوزن الترجيحي بناءً على :
- حجم قيمة الوديعة (وفق جدول معد مسبقاً يحدد تلك الأوزان ويوضح للمتعاملين)
 - مدة الوديعة
 - تكرار دفع الأرباح للعميل: هل سيكون الدفع متكرراً خلال فترة الاحتفاظ بالوديعة الاستثمارية أم أنه فقط سيكون بتاريخ الاستحقاق النهائي للوديعة

سابعاً: صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار :

يلتزم البنك بالاحتفاظ بصندوق لمواجهة مخاطر الاستثمار في حسابات الاستثمار المشترك وذلك لتغطية أي خسائر تزيد عن مجموع أرباح الاستثمار خلال سنة معينة ويتم تغذية هذا الصندوق كما يلي:

باقتطاع ما لا يقل عن (١٠٪) من صافي أرباح الاستثمار المتحققة على مختلف العمليات الجارية خلال السنة .

زيادة النسبة المحددة أعلاه بناءً على أمر من البنك المركزي بحيث تسري الزيادة في السنة المالية اللاحقة للسنة التي تقرر فيها التعديل.

يوقف الاقتطاع عندما يصبح مقدار المبلغ المتجمع في هذا الصندوق مثلي رأس المال المدفوع للبنك أو أي مقدار آخر يحدده البنك المركزي .

يؤول رصيد صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار المشترك إلى صندوق الزكاة / وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بعد سداد و تغطية جميع المصروفات والخسائر التي أسس الصندوق لتغطيتها في حال تم تصفية البنك.

ثامناً: تخصيص حصة المضارب في أرباح مجمع الأموال المشترك :

بعد احتساب حصة الأرباح لكل فئة وديعة والقيام بالتحويلات إلى صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار ، يتم احتساب قيمة حصة المضارب من الأرباح بتطبيق (نسبة مئوية محددة) حصة المضارب المتفق عليها مسبقاً على صافي الربح بعد التحويلات إلى أو من صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار.

يتم بعد اقتطاع حصة المضارب من الربح التوصل إلى معدل الربح السنوي لكل فئة بعد حصة المضارب وذلك بعكس الاقتطاع في كل فئة وديعة (نسبةً وتناسباً).

معدل الربح السنوي لكل فئة بعد حصة المضارب =

معدل الربح السنوي لكل فئة بعد صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار x (١ - حصة المضارب٪).

تاسعاً: تحويلات إلى أو من احتياطي معدّل الارباح :

إذا كان معدل العائد للأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة في فترة توزيع أرباح معينة أعلى من معدلات السوق بصورة كبيرة ، يجوز عندها لإدارة بنك صفوة الإسلامي القيام بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية باقتطاع جزء



من دخل الاموال المشتركة قبل اقتطاع نصيب المضارب وتحويلها إلى احتياطي معدل الارباح . إذا كان معدل العائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة و المساهمين في فترة توزيع أرباح معينة أقل من السوق، يجوز عندها لإدارة بنك صفوة الإسلامي تعويض اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة والمساهمين بتحويل المبلغ المطلوب من حساب الاحتياطي المذكور لزيادة العائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة و المساهمين. تتطلب أي حركة في حساب احتياطي معدل الارباح موافقة هيئة الرقابة الشرعية المسبقة.

عاشراً: ضريبة دخل اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة « ضريبة مقطوعة» :

يتم اقتطاع ضريبة دخل بنسبة ٥٪ من كافة ارباح اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة/المقيدة بناءً على قرار الدائرة الرسمية بالخصوص (دائرة ضريبة الدخل و المبيعات الأردنية) وما لم تكن تلك الودائع معفاة بموجب القانون .

حادي عشر: تحقق الأرباح:

يشترط لتحقيق الأرباح القابلة للتوزيع ما يأتي :

سلامة رأس المال حيث لا يتحقق الربح في حسابات الاستثمار إلا بعد وقاية رأس المال.

التنفيض الحقيقي أو الحكمي.

يتحقق الربح لحسابات الاستثمار بعد تنفيض (تسيل) موجودات المضاربة ، سواء كان حقيقياً بتحويل جميع الموجودات إلى نقود وتحصيل جميع الديون ، أو حكماً بالتقييم للموجودات غير النقدية وتقييم الدين من حيث إمكانية التحصيل وتكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها ، أما النقود فتثبت بمبالغها.

تغطية المصروفات الآتية:

المصروفات الخاصة بتوظيف أرصدة حسابات الاستثمار بتحميل كل عملية تكاليفها المباشرة اللازمة لتنفيذها. ما يخص عمليات توظيف أرصدة حسابات الاستثمار من المصروفات المشتركة ، دون ما يتعلق بالنشاط الخاص بالبنك.

ولا تتحمل حسابات الاستثمار مصروفات الأعمال التي يجب على المضارب القيام بها ومن ذلك المصاريف الإدارية والعمومية لدوائر منح التمويل والاستثمار والدوائر الإدارية في البنك مثل دائرة المخاطر ودائرة تمويل الأفراد ودائرة تمويل الشركات والدائرة المالية وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

اقتطاع المخصصات والاحتياطيات المتعلقة بالاستثمار من إيرادات الاستثمار ، للوصول إلى الربح القابل للتوزيع مثل صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار واحتياطي معدل الأرباح وهما يقتطعان من الربح الإجمالي، قبل اقتطاع نصيب المضارب.

يراعى في تحقق الربح ما يأتي :

إذا حصلت خسائر في بعض عمليات الاستثمار المشترك التي بدأت وتمت في سنة معينة، فتغطى هذه الخسائر من الأرباح التي حققتها عمليات الاستثمار المشترك الأخرى التي بدأت وتمت في السنة ذاتها وإذا كانت الخسائر أكثر من الأرباح في السنة ذاتها ، فتغطى من صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار.

اما اذا بدأت عمليات استثمار مشترك واستمرت في سنوات سابقة ، وتبين في النتيجة وفي سنة معينة ان تلك العمليات الاستثمارية كانت من حيث النتيجة عمليات خاسرة ، فتغطى خسارتها من صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار.

بما أن حسابات الاستثمار المطلقة على أساس المضاربة المشتركة المستمرة تتصف بعدم التزامن في بداية ونهاية الایداعات في الحسابات فإن ربح العمليات المؤجلة الممتدة على فترات لاحقة يوزع على كامل مدة آجالها بالنسبة والتناسب مع كل فترة.

ثاني عشر: استحقاق الربح:

على البنك ان يقوم بإعلان كافة انواع الحسابات المدارة ضمن محفظة الاموال المشتركة والنسب المعتمدة للتوزيع لكل من هذه الحسابات لدى كافة فروع البنك وفي مكان بارز امام جمهور المتعاملين.

”يستحق أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة الربح عند المقاسمة على أساس النسبة ولا يجوز أن يحدد بمبلغ مقطوع“ ويجوز للبنك أن يحدد نسباً مختلفة بينه وبين شرائح مختلفة من أصحاب الحسابات الاستثمارية ، كما يجوز أن تكون نسبة الربح موحدة بينه وبين جميع أصحاب الحسابات الاستثمارية .

يجوز أن تكون نسب الأرباح فيما بين أصحاب الحسابات الاستثمارية موحدة ، كما يجوز أن تكون مختلفة تحدد على أساس أوزان معلومة.

إذا خلط البنك مال المضاربة بماله (اصطلاحاً)، فإنه يصبح شريكاً ومضارباً بمال الآخر ويقسم الربح الحاصل على المالكين فيأخذ البنك ربح عمله وماله. ويطبق على حصته في الربح ما يطبق على بقية أصحاب الحسابات الاستثمارية.

ثالث عشر: التخارج / المبارأة:

يجوز تخارج أحد أصحاب الحسابات بجميع مبلغه أو بعضه وذلك يمثل مصالحة عن حصته في موجودات المضاربة ، وليس استرداداً للمبلغ النقدي (المودع في الحساب) كلياً أو جزئياً وإذا قام المصرف بتحديد المبلغ المتخارج به بحيث لا يربح شيئاً أو يربح أقل مما يستحقه لو بقي، فإن هذا جائز ، وليس حرماناً من الربح بل هو تخارج بحسب العرض والطلب وبذلك يُبرئ صاحب الحساب الاستثماري المشترك عند التخارج باقي المستثمرين (أصحاب حسابات الاستثمار) من أي ربح لم يوزع أو لم يظهر وعما تبقى من احتياطات مخاطر الاستثمار ومعدل احتياطي الأرباح وصندوق مواجهة مخاطر



الاستثمار والتبرع بما تبقى لصالح صندوق الزكاة عند تصفية الوعاء الاستثماري، ويُبرئ المستثمرون أصحاب حسابات الاستثمار (المستثمر) (المنسحب/ المُتخارج) من أي خسارة لم تظهر، ويتحمل المستثمر الخسارة بقدر المدة التي بقي فيها المبلغ مشتركاً في الحساب الاستثماري قبل استرداده، ولا يتحمل خسارة المدة الباقية من السنة بعد استرداده.

رابع عشر: منتجات جديدة ضمن الوعاء المشترك:

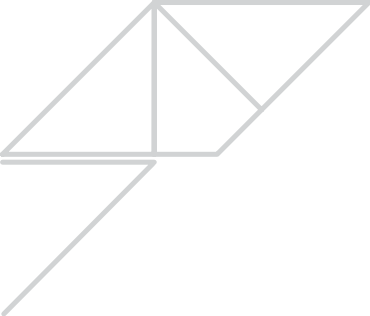
في حالة قيام البنك بطرح أي منتج جديد (التزامات) يقع ضمن اطار مفهوم الايداعات الاستثمارية المشتركة وله تأثير على ربحية أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة كشهادات الايداع الإسلامية أو غيرها فإن ذلك يتطلب الموافقة المسبقة لهيئة الرقابة الشرعية بحيث يتم طرحه ضمن المحددات والشروط التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

التقرير السنوي لوحدة التعامل مع شكاوى المتعاملين

نتائج تقرير شكاوى المتعاملين خلال العام ٢٠١٧

قامت وحدة التعامل مع شكاوى المتعاملين بمعالجة ٦٩٠ شكاوى خلال العام وتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوصها، وتاليا إحصائيات الشكاوى وفقا لطرق الاستلام

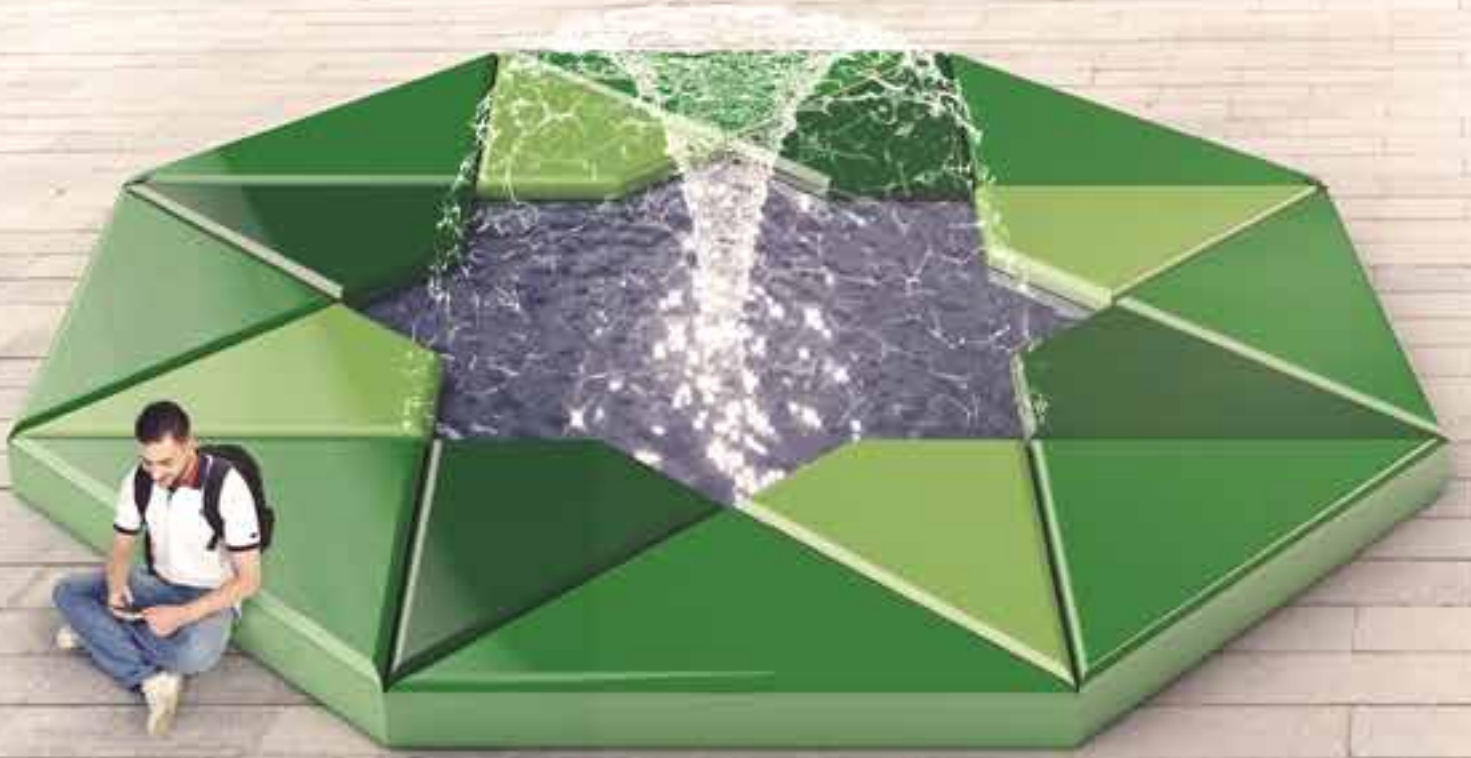
العدد	طرق استلام الشكاوى
٤٦٠	من خلال الهاتف
١٧	النموذج المعتمد لدى الفروع
٥٧	الحضور لدى وحدة الشكاوى
٣٣	الكتاب الخطي
٤٨	مواقع التواصل الاجتماعي
١٢	البريد الإلكتروني
١٣	البنك المركزي الاردني
٥٠	موقع البنك الالكتروني
٦٩٠	المجموع الكلي



جودة عالية لتلبية متطلباتك



دليل الحاكمية المؤسسية وتقرير الحوكمة





المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام تعليمات الحاكمية المؤسسية وحوكمة الشركات

لقد تم اعداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنك وتقرير الحوكمة انسجاماً مع التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم (٢٠١٦/٦٤) الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وتقوم الادارة العليا للبنك وبإشراف من اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة بالمهام والاجراءات اللازمة للامتثال لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الادارة المالية ذات العلاقة، بالإضافة الى رفع تقارير دورية الى مجلس الادارة عن مدى الالتزام بالتعليمات والاجراءات التي تم اتخاذها للتوافق معها بهذا الخصوص.

د. محمد أبو حمور
رئيس مجلس الإدارة

دليل الحاكمية المؤسسية لبنك صفوة الإسلامي ٢٠١٧

المحتويات

١٥٨	المقدمة
١٥٨	المادة (١) التعريفات
١٥٩	المادة (٢) نشر دليل الحاكمية
١٥٩	المادة (٣): تشكيلة المجلس
١٦٠	المادة (٤): إجتماعات المجلس
١٦٠	المادة (٥): مهام ومسؤوليات المجلس
١٦٤	المادة (٦): حدود المسؤولية والمساءلة
١٦٤	المادة (٧): اللجان المنبثقة عن المجلس
١٦٩	المادة (٨): هيئة الرقابة الشرعية
١٧٢	المادة (٩): الملاءمة
١٧٢	المادة (١٠): ملاءمة أعضاء المجلس
١٧٣	المادة (١١): ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا
١٧٤	المادة (١٢): ملاءمة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
١٧٤	المادة (١٣): تقييم أداء الإداريين وأعضاء الهيئة
١٧٥	المادة (١٤): المكافآت المالية للإداريين وأتاعاب أعضاء الهيئة
١٧٥	المادة (١٥): تعارض المصالح
١٧٦	المادة (١٦): التدقيق الداخلي
١٧٧	المادة (١٧): التدقيق الشرعي الداخلي
١٧٨	المادة (١٨): التدقيق الخارجي
١٧٨	المادة (١٩): إدارة المخاطر
١٧٩	المادة (٢٠): إدارة الإمتثال
١٧٩	المادة (٢١): حقوق أصحاب المصالح
١٨٠	المادة (٢٢): الإفصاح والشفافية
١٨١	المادة (٢٣): أحكام عامة



المقدمة

لقد تم إعداد دليل الحوكمة المؤسسية إنسجاماً مع التعليمات المعدلة للحوكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم (٢٠١٦/٦٤) الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ وكذلك مبادئ الحوكمة المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والإرشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحوكمة المؤسسية في المؤسسات المصرفية وتطبيقاً لأفضل الممارسات المصرفية المتعارف عليها بشكل ينسجم مع إحتياجات البنك وسياساته.

إن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنك يوفر أساساً للتطوير والأداء المؤسسي المستقبلي، ويدعم الثقة في أنشطة البنك وتعاملاته، كما تمكنه من المساهمة بنجاح في تطوير الجهاز المصرفي الأردني، الأمر الذي يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وخلق جو من اللطمثان للمساهمين والمتعاملين.

يرتكز هذا الدليل على عدد من المبادئ الأساسية التي ستساهم بشكل فعال في تطبيق أفضل ممارسة للحوكمة المؤسسية في البنك، ومنها:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (Stakeholders) مثل: المساهمين، المودعين، الممولين، موظفي البنك، السلطات الرقابية.
- الشفافية والإفصاح بشكل يمكّن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعيّة البنك وأداءه المالي.
- المساءلة في العلاقات بين إدارة البنك التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- المسؤولية، من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

المادة (١): التعريفات

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الدليل المعاني المحددة لها وذلك على النحو التالي:

المصطلح	التعريف
الحوكمة المؤسسية	النظام الذي يُوجّه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين وأصحاب حسابات الاستثمار، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والالتزام بالبنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

المصطلح	التعريف
الهيئة	هيئة الرقابة الشرعية للبنك
أصحاب المصالح	أي جهة ذات مصلحة في البنك مثل المودعين أو أصحاب حسابات الاستثمار، أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو المتعاملين أو الجهات الرقابية المعنية.
المساهم الرئيسي	الشخص الذي يملك نسبة (50٪) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
عضو تنفيذي	عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.
عضو مستقل	عضو مجلس الإدارة الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذ لقرارات موضوعية لصالح البنك، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في هذا الدليل لاحقاً.
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك ونائب المدير العام والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير دائرة التدقيق الشرعي الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار)، ومدير الامتثال بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام وبما لا يتعارض مع سياسات رأس المال البشري.

المادة (٢): نشر دليل الحاكمية

يقوم بنك صفوة الإسلامي بنشر الدليل الخاص به على موقعه الإلكتروني، وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور ويقوم بالإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل للحاكمية المؤسسية لديه، وكذلك الإفصاح أيضاً عن المعلومات التي تهم أصحاب المصالح بما فيها الدليل، وعن مدى إلتزامه بتطبيق ما جاء فيه.

المادة (٣): تشكيلة المجلس

١. يجب أن لا يقل عدد أعضاء المجلس عن أحد عشر عضواً.
٢. لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.
٣. يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.
٤. تكون الشروط الواجب توفرها في العضو المستقل كما يلي:
 ١. أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
 ٢. أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
 ٣. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
 ٤. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات



- التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
٥. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
٦. أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك.
٧. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.
٨. أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (٥٪) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
٩. أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.

المادة (٤): اجتماعات المجلس

١. على أعضاء المجلس حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ودون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.
٢. على البنك تدوين محاضر اجتماعات المجلس ولجانه بصورة دقيقة وكاملة وتدوين أي تحفظات أثارت من قبل أي عضو، وأن يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.
٣. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقت كافٍ تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس عن بنود جدول أعمال الاجتماع، وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

المادة (٥): مهام ومسؤوليات المجلس

١. على المجلس الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وعليه اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
٢. على المجلس تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية، وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
٣. على المجلس اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
٤. على المجلس التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
٥. على المجلس تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإدارتي البنك.
٦. يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك

المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية.

٧. على المجلس وبناءً على توصية اللجنة المختصة تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم، (أما بخصوص مدير التدقيق الشرعي الداخلي فتمنح التوصية للمجلس من قبل هيئة الرقابة الشرعية) على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالة أو إنهاء خدمات أي منهم، وللبنك المركزي إستدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الإستقالة أو إنهاء الخدمات.

٨. على المجلس اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.

٩. على المجلس ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

١٠. على المجلس ضمان استقلالية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بدايةً واستمراراً وحسب الشروط المبينة لاحقاً في هذا الدليل.

١١. على المجلس اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

١٢. على المجلس ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.

١٣. على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاکمية المؤسسية لمعاملتي الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للمعاملين بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاکمية.

١٤. على المجلس التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم، ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.

١٥. على المجلس اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاکمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة، وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:

١. أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.

٢. أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطاتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

١٦. على المجلس اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والهيئة والإدارة التنفيذية.

١٧. على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس. وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

١٨. على المجلس أن يحدد مهام أمين السر بحيث تشمل:

١. حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.

٢. تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.



٣. التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
٤. متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
٥. حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
٦. اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
٧. التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
٨. تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
٩. يجب أن يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
٢٠. على المجلس القيام بما يلي:
 ١. ضمان وجود هيئة رقابة شرعية ملائمة ونظام للضوابط الشرعية يتضمن نظام للرقابة الشرعية الداخلية وذلك من خلال التأكد من ان هنالك اشراقاً شرعياً فعّالاً مستقلاً على كل وحده من وحدات البنك.
 ٢. التحقق من أن جميع الأنشطة المصرفية تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات الشرعية الصادرة عن الهيئة.
 ٣. ضمان تزويد الهيئة بالمعلومات الضرورية والكافية وفي الوقت المناسب بهدف مساعدتها في ممارسة مهامها المتمثلة في التأكد من مدى التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكوين رأي مستقل بالخصوص.
 ٤. ضمان الحصول على رأي الهيئة على جميع العقود والمعاملات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات وسياسات الاستثمار وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر وتجنب الإيرادات على حسابات الاستثمار وآلية التصرف في الدخل غير المطابق للشريعة.
 ٥. اعتماد السياسة التي تنظم العلاقة بين البنك/المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، على أن يتم مراجعتها من قبل الهيئة والالتزام بنشر هذه السياسة على موقع البنك الإلكتروني .
 ٦. اعتماد دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على أن يحتوي على الأقل ما يلي:
 ١. آلية عرض المواضيع على الهيئة للحصول على الفتاوى و/أو قرارات الهيئة حولها.
 ٢. دليل/إجراءات عمل الهيئة.
 ٣. آلية ضمان الالتزام بالفتاوى أو القرارات الصادرة عن الهيئة.
 ٤. آلية لتسهيل اتصال وحدات البنك المختلفة وعملاء البنك مع الهيئة.
 ٧. ضمان وجود آلية لتزويد متعاملي البنك -عند طلبهم- بشرح لأي فتوى صادرة عن الهيئة.
 ٨. الالتزام بنشر الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة على موقع البنك الإلكتروني، وفي حال تم طرح منتج أو خدمة أو اعتماد معالجة أو آلية تتعلق بالمنتج أو الخدمة وصدرت بشأنها فتاوى وقرارات، فيتم نشرها خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ الطرح/الاعتماد.
 ٩. ضمان الالتزام بمعايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
٢١. على رئيس المجلس أن يطلع بما يلي كحد أدنى:
 ١. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
 ٢. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والهيئة وبين الهيئة والإدارة التنفيذية للبنك.
 ٣. التشجيع على النقد البناء حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر

- بين الأعضاء، ويشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
٤. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضرات الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
٥. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
٦. مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
٧. تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها هذه التعليمات، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
٨. تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
٩. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
١٠. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
١. البنية التنظيمية للبنك، والحاكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
 ٢. الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
 ٣. الأوضاع المالية للبنك.
 ٤. هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
 ٥. الضوابط الشرعية.
 ٦. على كل عضو من أعضاء المجلس الاطلاع بما يلي كحد أدنى:
١. الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي الاسلامي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
 ٢. حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
 ٣. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
 ٤. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
 ٥. تخصيص الوقت الكافي للاطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.
- هذا وعلى لجنة الترشيح والمكافآت إيجاد منهجية واضحة للتحقق من ذلك بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منديات.. إلخ.



المادة (٦): حدود المسؤولية والمساءلة.

١. على المجلس اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
٢. على المجلس أن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
 ١. المجلس ولجانه.
 ٢. هيئة الرقابة الشرعية.
 ٣. إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
 ٤. وحدات/موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).
٣. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس والقرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئة.
٤. على المجلس اعتماد ضوابط رقابية وشرعية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
٥. على الرغم مما ورد في قانون الشركات، لا يجوز الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.
٦. على المدير العام إضافةً إلى ما هو وارد في التشريعات أن يعمل على ما يلي:
 ١. تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 ٢. تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 ٣. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
 ٤. تنفيذ القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئة والالتزام بها.
 ٥. توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 ٦. توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
 ٧. إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 ٨. إدارة العمليات اليومية للبنك.

المادة (٧): اللجان المنبثقة عن المجلس

على مجلس الإدارة تشكيل لجان من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية الى المجلس كما وأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته، ويشكل المجلس اللجان التالية كحد أدنى:

١. لجنة الحوكمة المؤسسية والامتثال:

١. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم

رئيس المجلس وتتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه. ٢. تتوفر لدى اللجنة من خلال رئيسها صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في إستدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور إجتماعاتها، وعلى أن ينص على ذلك كتابيًا في ميثاق اللجنة (Charter) والذي يتضمن مهام ومسؤوليات اللجنة. ٣. تتولى اللجنة المهام التالية :

- تنظيم العلاقة بين البنك والمساهمين والتأكد من إصدار التقارير الإفصاحية اللازمة.
- إصدار تقارير دورية لمجلس الإدارة عن مدى التزام البنك لممارسات الحوكمة المؤسسية.
- العمل والتنسيق مع لجان المجلس الأخرى لرفع سوية الحوكمة المؤسسية وضمان شفافية عمل اللجان أمام المجلس.
- تعزيز مفاهيم الشفافية والإفصاح.
- الإشراف على ممارسات الحوكمة المؤسسية في البنك وضمان وجود جميع المرتكزات الأساسية للحوكمة المؤسسية.
- تتولى اللجنة مسؤولية التأكد من الامتثال وفقا للسياسات والإجراءات ومتطلبات البنك المركزي الأردني والجهات التشريعية الأخرى بما فيها متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الإشراف على إعداد سياسة الامتثال والخطة السنوية وتحديثها وزيادة الوعي بقضايا الامتثال داخل البنك.
- مراجعة سياسات واستراتيجيات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنك واعتمادها من المجلس، وتقع على إدارة البنك التنفيذية مسؤولية تنفيذ هذه الاستراتيجيات بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات إدارة مختلف أنواع مخاطر عدم الامتثال.
- مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة الامتثال داخل البنك ورفع تقارير دورية إلى المجلس حول تلك التطورات.
- تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك (مخاطر عدم الامتثال) وإصدار تقارير دورية لمجلس الإدارة عن مدى امتثال البنك أمام الجهات الرقابية.
- التأكد من ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال لتطبيق سياسات الامتثال، والتحقق من حسن أدائه.

٢. لجنة التدقيق:

١. مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك، يجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.
٢. يجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك وفي حال عدم وجود خبرة مناسبة بأعمال البنوك الإسلامية العمل على اخضاعهم لبرامج تدريبية مناسبة في مجال معايير المحاسبة والتدقيق والضوابط والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
٣. مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك بخصوص مهام وصلاحيات اللجنة، فإن عليها القيام بمراجعة الأمور التالية:
 ١. نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
 ٢. القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك.
 ٣. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
٤. تقوم اللجنة بتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق



- بالتعاقد معه، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته، آخذة بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.
٥. يجب أن تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها على أن يكون منصوباً على ذلك في ميثاقها.
٦. تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ومسؤول الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
٧. تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية مخالفات شرعية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
٨. تقوم اللجنة بالتأكد من قدرة المدقق الخارجي على مراجعة مدى التزام البنك بالضوابط الشرعية وضمن الشروط المنصوص عليها في رسالة الارتباط الموقعة معه والتأكد من قيامه بذلك.
٩. لا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.

٣. لجنة الترشيح والمكافآت:

١. تتشكل هذه اللجنة على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
٢. تتولى هذه اللجنة المهام التالية:
١. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.
٢. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية الهيئة مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، ومراعاة أن يكون عضو الهيئة ذا ملكة فقهية متمكناً من فهم كلام المجتهدين قادراً على الاجتهاد والتخريج الفقهي أو الاستنباط في القضايا المستجدة، و أن يتصف بالفطنة واليقظة والعلم بأحوال الناس وأعرافهم والتنبه لحيلهم في التزوير وقلب الكلام وتصوير الباطل بصور الحق وأن يعرف أعراف البلد وعاداته ليعرف قصد المستفتي، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات الهيئة.
٣. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.
٤. التأكد من حضور أعضاء المجلس وأعضاء الهيئة ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي الإسلامي.
٥. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في هذا الدليل، ومراجعة ذلك بشكل سنوي.
٦. إتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم أداء المجلس والهيئة والمدير العام، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً.
٧. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس وأعضاء الهيئة عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي الإسلامي.
٨. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت إداري البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة كما توصي اللجنة بتحديد رواتب المدير العام وباقي الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وامتيازاتهم الأخرى.

٤. لجنة إدارة المخاطر:

١. تشكل هذه اللجنة من بين ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون من بينهم عضواً مستقلاً، ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا.
٢. تتولى اللجنة المهام التالية:
 ١. مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
 ٢. مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
 ٣. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
 ٤. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
 ٥. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان المذكورة أعلاه كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

٥. اللجنة التنفيذية والتسهيلات:

١. يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجنة التنفيذية والتسهيلات لتكون مسؤولة عن إتخاذ القرارات في مجالات عمل البنك المختلفة وحسب الصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة ووفقاً لما يلي:
 ١. أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق، كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعاتها لعرض توصياتهم.
 ٢. يجب أن تجتمع اللجنة ٦ إجتماعات في العام؛ ويمكن زيادة عدد الاجتماعات حسبما يريته رئيس اللجنة و/أو أحد أعضائها لضمان الأداء الفعال للجنة والبنك ككل.
 ٣. إتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الائتمان والاستثمار.
 ٤. تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص.
 ٥. أن يكون النصاب القانوني لإجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم.
 ٦. أن ترفع إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
 ٧. أن يقوم أعضاء اللجنة بحضور إجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الإجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.
 ٨. للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكلة التسهيلات للجنة الائتمان والاستثمار مع ضرورة إطلاع اللجنة التنفيذية والتسهيلات على ما تم إتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.
 ٩. تتوفر لدى اللجنة من خلال رئيسها صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في إستدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها، وعلى أن ينص على ذلك كتابياً في ميثاق اللجنة (Charter) والذي يتضمن مهام ومسؤوليات اللجنة.



٢. تتولى اللجنة المهام والمسؤوليات والصلاحيات التالية:

١. إتخاذ القرارات في طلبات منح، تجديد وزيادة الإئتمان للتسهيلات التي تزيد عن صلاحية لجنة الائتمان والإستثمار والبت في هذه التسهيلات حسب الصلاحيات المخولة لها من مجلس الإدارة.
٢. إتخاذ القرارات في طلبات تعديل شروط الائتمان، التجاوزات، تمديد الائتمان وتأجيل المستندات للتسهيلات التي تزيد عن صلاحية لجنة الائتمان والإستثمار والبت في هذه الطلبات حسب الصلاحيات المخولة لها من مجلس الإدارة.
٣. إتخاذ القرارات في طلبات عكس الأرباح والعمولات المستحقة للتسهيلات التي تزيد عن صلاحية لجنة الائتمان والإستثمار والبت في هذه الطلبات حسب الصلاحيات المخولة لها من مجلس الإدارة.
٤. إتخاذ القرارات في طلبات منح أدوات تمويل ذات طبيعة خاصة للتسهيلات التي تزيد سقوفها عن صلاحية لجنة الائتمان والإستثمار والبت في هذه الطلبات حسب الصلاحيات المخولة لها من مجلس الإدارة.
٥. إتخاذ القرارات في طلبات (هيكلية / جدولة / إعدام الدين كلياً أو جزئياً) للتسهيلات التي تقع ضمن صلاحيات اللجنة.
٦. مراجعة التقارير الرقابية الدورية المتعلقة بالتسهيلات الممنوحة وحسب إجراءات العمل المعتمدة.
٧. إتخاذ القرارات في طلبات منح، تجديد وتعديل السقوف الممنوحة للبنوك حسب الصلاحيات المخولة لها من قبل مجلس الإدارة.
٨. إتخاذ القرارات في طلبات التجاوز المؤقت لسقوف المؤسسات المالية في السوق النقدي والقطع الأجنبي والسقوف التجارية على مستوى السقف الافراضي وللمبالغ التي تزيد عن صلاحيات لجنة الائتمان والإستثمار.
٩. التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على السياسات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية.
١٠. إتخاذ القرارات في طلبات تجاوزات سقوف الإستثمار للتجاوزات التي تزيد عن صلاحيات لجنة الائتمان والإستثمار.
١١. إتخاذ القرارات في طلبات الإستثمار في أدوات الإستثمار.
١٢. إتخاذ القرارات في طلبات الإستثمار في أسهم الطرح الأولي "IPO" أو الأسهم غير المدرجة.
١٣. إتخاذ القرارات في طلبات الإستثمار في شركات جديدة و لجميع المبالغ.
١٤. إتخاذ القرارات في طلبات تجاوز الحدود المعتمدة للخرينة وللمبالغ التي تزيد عن صلاحيات لجنة الائتمان والإستثمار.
١٥. التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على السياسات المتعلقة بالخرينة والاستثمار.
١٦. إعتداد الخطة الاستراتيجية للبنك قبل المصادقة عليها من مجلس الإدارة و المتابعة المستمرة للإنجاز الفعلي.
١٧. إتخاذ القرارات الائتمانية والإستثمارية في الطلبات التي تقع خارج السياسة الائتمانية المعتمدة في البنك على أن يتم إعلام المجلس بملخص بهذه القرارات بشكل ربع سنوي ضمن التقرير المرسل إلى مجلس الإدارة بتفاصيل القرارات التي تم الموافقة عليها من اللجنة.
١٨. إتخاذ القرارات المتعلقة باعتماد الموازنة التقديرية السنوية للبنك قبل المصادقة عليها من مجلس الإدارة و المتابعة المستمرة للإنجاز الفعلي.
١٩. الموافقة على المطالبات المالية ضمن الصلاحيات المحددة في دليل الصلاحيات المالية.
٢٠. إعتداد كافة السياسات المطلوبة والتي تحكم أعمال البنك بإستثناء السياسات المتعلقة بالموارد البشرية والسياسات المتعلقة بالإمتثال والتوصية لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
٢١. إعتداد كافة الصلاحيات المالية، الائتمانية، والادارية بالإضافة إلى الصلاحيات المتعلقة بعمليات الإستثمار والتوصية لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
٢٢. القيام بأي مهام إضافية بناءً على تكليف من مجلس إدارة البنك بما لا يتعارض مع تعليمات البنك المركزي.

٦. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

١. تضم اللجنة ثلاثه اعضاء على الأقل يتم اختيارهم من ذوي الخبرة و المعرفة الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات.
٢. تجتمع اللجنة على أساس ربع سنوي على الأقل، و تحتفظ بتوثيق لاجتماعاتها.
٣. تتولى اللجنة المهام التالية:
 ١. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهيكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك و تحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) و احتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) (ROI)، وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
 ٢. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (Control Objectives for Information and related Technology-COBIT)، يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليماتنا من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 ٣. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية و أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتبار معطياتها حد أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
 ٤. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات مسترشدين بمعيار (Enabling Processes COBIT5) بهذا الخصوص.
 ٥. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 ٦. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
 ٧. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها و مساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
 ٨. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
 ٩. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

المادة (٨): هيئة الرقابة الشرعية

- مع مراعاة ما ورد في المادة (٥٨) من قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته على البنك الالتزام بما يلي:
 ١. يعين البنك أعضاء الهيئة بناءً على توصية مجلس الإدارة وبتنسيب من لجنة الترشيح والمكافآت لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.
 ٢. يتم توقيع رسالة ارتباط بين البنك والهيئة يتم فيها تحديد نطاق عمل الهيئة وواجباتها وأتعابها.



٣. اجتماعات الهيئة:

١. يجب أن تجتمع الهيئة بشكل دوري للقيام بالمراجعات الدورية ومتابعة الالتزام الشرعي لعمليات البنك وعلى أن لا تقل اجتماعاتها عن ستة اجتماعات في السنة، كما يجب أن تجتمع مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي على الأقل مرتين في السنة (كل ستة أشهر) لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.
٢. على أعضاء الهيئة حضور اجتماعات الهيئة حضوراً شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو الهيئة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس الهيئة، وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع، ويفقد العضو هذا الحق في أي من الحالات التالية:
 ١. إذا تغيب العضو عن الحضور الشخصي دون عذر مقبول.
 ٢. إذا كانت نسبة الحضور الشخصي للعضو تقل عن ٥٠٪ من اجتماعات الهيئة.
 ٣. يتوجب تدوين محاضر اجتماعات الهيئة بصورة دقيقة وكاملة وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، وأن يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.
 ٤. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع الهيئة بوقت كافٍ تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء الهيئة، وعلى رئيس الهيئة التحقق من ذلك.
 ٥. على الهيئة إعداد دليل إجراءات يشمل نظام عمل الهيئة، واختصاصاتها، ومسؤولياتها، وتنظيم علاقتها مع المجلس والإدارة التنفيذية، وآلية إعداد تقاريرها التي ترفع إلى الإدارة والمجلس والمساهمين، ومنهجيتها في الرقابة الشرعية، وآلية عقد اجتماعاتها.
 ٥. يجب على الهيئة مراعاة البيئة الشرعية - اخذة بالاعتبار احكام المادة ٥٣/أ من قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته - والتشريعية في المملكة.
 ٦. تطبق مدونة قواعد السلوك المعمول فيها بالبنك على أعضاء الهيئة.
 ٧. لضمان استقلالية عضو الهيئة يشترط توفر المتطلبات التالية كحد أدنى:
 ١. أن لا يكون حاصلاً على أي تمويل له أو لأي من أفراد عائلته حتى الدرجة الثانية من البنك أو أي من الشركات التابعة للبنك.
 ٢. أن لا يكون قد عمل كموظف في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنتين الماضيتين من تاريخ التعيين.
 ٣. أن لا يكون عضواً في هيئة رقابة شرعية لدى أي بنك إسلامي آخر مرخص في المملكة وأن لا يكون عضواً في هيئات رقابية شرعية لأكثر من أربع مؤسسات مالية لا تقبل الودائع عاملة في المملكة، مع مراعاة عدم تضارب المصالح.
 ٤. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة البنك أو مالكاً لشركة يتعامل معها البنك باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لمتعامليه وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية.
 ٥. أن لا تربطه بأي من أعضاء مجلس إدارة البنك أو بأي شخص من الإدارة التنفيذية العليا في البنك قرابة حتى الدرجة الثانية، وأن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي أو مكافآت أو مزايا أو هدايا باستثناء ما يتقاضاه لقاء عضويته في الهيئة أو ما يتقاضاه مقابل أي أعمال اضافية يكلف بها ولا تؤثر على استقلاليته.
 ٦. أن لا يكون مساهماً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي في البنك، أو مساهماً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً في المجموعة المالكة للبنك.
 ٨. يجب أن يسعى عضو الهيئة لتحقيق ما يلي:-
 ١. المحافظة على العدل والإنصاف بين أصحاب المصالح.

٢. التصرف بطريقة تسمح له بالحفاظ على أمانته ونزاهته.
٣. أن يأخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار الجوانب القانونية والتشريعية إضافة إلى الجوانب الفنية للالتزام الشرعي.
٤. تقدير اختلاف الآراء بين مختلف المذاهب الفقهية وتباينات الخبرة بين زملائه في الهيئة.
٩. تتولى الهيئة اعمال الفتوى والرقابة الشرعية وعلى النحو التالي:
 ١. مراقبة اعمال البنك وانشطته من حيث توافقها وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الاسلامية ومتابعة ومراجعة العمليات للتحقق من خلوها من اي محظورات شرعية .
 ٢. ابداء الراي واعتماد جميع العقود والمعاملات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات وسياسات الاستثمار والسياسة التي تنظم العلاقة ما بين المساهمين واصحاب حسابات الاستثمار بما فيها توزيع الارباح وتحميل الخسائر وتجنب اليرادات على حسابات الاستثمار والية التصرف في الدخل غير المطابق للشريعة.
 ٣. الموافقة على تحميل اي خسائر تنتج عن عمليات البنك فيما يخص اصحاب حسابات الاستثمار.
 ٤. تكوين وابداء الراي بمدى التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وبحيث تقوم الهيئة بما يلي :
 ١. مراجعة واعتماد تقرير التدقيق الشرعي الداخلي السنوي ورفع له للجنة التدقيق.
 ٢. اصدار تقرير نصف سنوي /سنوي حول الالتزام الشرعي بحيث يتضمن مدى فعالية الضوابط الشرعية الداخلية واي مواطن ضعف في انظمة الضوابط الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية ذات الاثر الجوهري وعلى ان يتم رفع التقرير نصف السنوي لمجلس الادارة والتقرير السنوي للهيئة العامة للمساهمين ونسخة من كل منهما للبنك المركزي.
 ٥. مراجعة السياسات والارشادات المتعلقة بأحكام الشريعة الاسلامية والموافقة عليها .
 ٦. تقديم المشورة للأطراف التي تقدم خدمات للبنك مثل المدققين والقانونيين والمستشارين .
 ٧. التأكد من كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية في البنك .
 ٨. التأكد من كفاية وفعالية ادارة التدقيق الشرعي الداخلي وذلك من خلال مراجعة تقارير ادارة التدقيق الشرعي الداخلي ورد الادارة عليها وتقديم التوجيهات لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي .
 ٩. التنسيق مع (لجنة الحاكمية المؤسسية والإمتثال) ولجنة التدقيق للتأكد من التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 ١٠. إقتراح برامج التدريب الشرعي اللازم لموظفي البنك.
 ١١. الاطلاع على كافة التقارير التي تتضمن مراجعة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بما فيها تقارير البنك المركزي والمدقق الخارجي وردود الإدارة عليها.
 ١٢. حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين و قراءة تقرير هيئة الرقابة الشرعية من قبل رئيسها أو من يفوضه من أعضاء الهيئة.
 ١٣. إبداء الرأي في عقد تأسيس البنك والنظام الأساسي والتأكد من انسجامهما مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 ١٤. التنسيق لمجلس الإدارة على تعيين أو إنهاء خدمات مدير التدقيق الشرعي الداخلي.
 ١٥. يجب أن يتم تعيين مدير دائرة التدقيق الشرعي الداخلي أمين سر للهيئة.
 ١٦. يتولى أمين سر الهيئة المهام التالية:
 ١. حضور جميع اجتماعات الهيئة، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات الهيئة.
 ٢. تحديد مواعيد اجتماعات الهيئة وذلك بالتنسيق مع رئيس الهيئة وتبليغها للأعضاء.
 ٣. التحضير لاجتماعات الهيئة واستلام الاستفسارات الشرعية من كافة الوحدات التنظيمية تمهيداً لعرضها على الهيئة.



٤. التأكد من توقيع أعضاء الهيئة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
٥. متابعة تنفيذ الفتاوى والقرارات المتخذة من الهيئة وتزويد إدارة التدقيق الشرعي الداخلي ودائرة الامتثال للإحاطة والعمل بها ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
٦. حفظ سجلات ووثائق إجتماعات الهيئة.
٧. تدوين إسم العضو المتغيب عن الاجتماع مع بيان ما إذا كان بعذر أم لا ويذكر ذلك في محضر الجلسة.
٨. تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء الهيئة.
١٢. يحق للهيئة الحصول على أي معلومة والوصول من دون قيود إلى جميع أنشطة البنك والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب، بما في ذلك استدعاء أي موظف في البنك.
١٣. للهيئة إذا ما اقتضت الحاجة، وبعد الحصول على موافقة المجلس الاستعانة بمصادر خارجية وعلى نفقة البنك لمساعدتها في القيام بالمهام الموكلة إليها على أكمل وجه.

المادة (٩): الملاءمة

يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الهيئة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة والقدرة على الالتزام وتكريس الوقت لعمل البنك، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

المادة (١٠): ملاءمة أعضاء المجلس

١. على المجلس اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة كلما استدعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة معتمدة من مجلس إدارته .
٢. يجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:-
 ١. أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
 ٢. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 ٣. أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
 ٤. أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
 ٥. أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
 ٦. أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة سواء بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.
 ٧. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات ولديه معرفة بالأنشطة المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٣. للبنك المركزي أن يعترض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنه لا يحقق أي من الشروط الواردة في البند (ب) أعلاه.
٤. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار (وفق النموذج المرفق رقم (١)) يحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
٥. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.

المادة (١١): ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

١. على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة.
٢. على المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
٣. الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول إستقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
٤. على المجلس إقرار خطة إحلال (Succession Plan) لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
٥. على المجلس إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
٦. يجب أن تتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:-
١. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
٢. أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
٣. أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
٤. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
٥. يجب أن يكون من ضمن الخبرة في البند السابق سنتين على الأقل في مجال البنوك الإسلامية، وبخلاف ذلك اخضاع عضو الإدارة التنفيذية العليا للبنك لبرنامج تأهيلي شامل في مجال البنوك الإسلامية ومعايير المحاسبة والتدقيق والضوابط والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور.
٧. يجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا وبالتالي على البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا أن يحصل من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، والطلب من المرشح توقيع الإقرار المرفق رقم (٢)، وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.



المادة (١٢): ملائمة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

١. على المجلس اعتماد سياسة فعالة لضمان ملائمة أعضاء الهيئة، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة كلما استدعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملائمة واستمرار تمتعهم بها، وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة معتمدة من مجلس إدارته.
٢. يجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية الهيئة الشروط التالية:
 ١. أن يكون حاصلًا على الأقل على درجة البكالوريوس في العلوم الشرعية في مجال الفقه الاسلامي واصوله او الاقتصاد الاسلامي او التمويل الاسلامي.
 ٢. أن يتمتع بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية و/او خبرة في مجال التدريس او البحث العلمي لا تقل عن اربع سنوات بعد التخرج.
 ٣. للبنك المركزي أن يعترض على ترشيح أي شخص لعضوية الهيئة إذا وجد أنه لا يحقق أي من الشروط الواردة في البند (ب) أعلاه.
 ٤. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية الهيئة توقيع إقرار (وفق النموذج المرفق رقم (٣)) يحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
 ٥. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملائمة أي من أعضاء الهيئة.
 ٦. عند الحاجة لتعيين أعضاء في الهيئة من المقيمين خارج المملكة فيشترط ألا يزيد العدد عن نصف عدد أعضاء الهيئة.

المادة (١٣): تقييم أداء الإداريين وأعضاء الهيئة

١. على المجلس استحداث نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:-
 ١. وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 ٢. تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
 ٣. التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 ٤. دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
 ٥. دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
 ٢. تقوم لجنة الترشيح والمكافآت سنوياً بتقييم لعمل المجلس ككل وللجان وأعضائه، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
 ٣. على المجلس تقييم أداء الهيئة ككل وأعضائها سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت يشمل وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء الهيئة وأعضائها وذلك من خلال دور العضو في اجتماعات الهيئة وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين للهيئة، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم كما يجب أن يشمل نظام التقييم مدى انجاز الهيئة لمهامها وواجباتها ومدى فعالية نظام الضوابط والرقابة الشرعية في البنك، وعلى البنك أن يقوم بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

٤. على المجلس تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، والتزامه بتطبيق الضوابط الشرعية المعتمدة في البنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
٥. على المجلس اعتماد نظام لقياس أداء إداري البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:
١. أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية .
٢. أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
٣. عدم إستغلال النفوذ وتعارض المصالح.

المادة (١٤): المكافآت المالية للإداريين وأتعاب أعضاء الهيئة

١. على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
٢. على المجلس وضع إجراءات لتحديد أتعاب أعضاء الهيئة، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
٣. على لجنة الترشيح والمكافآت في البنك وضع سياسة منح مكافآت مالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية، وأن يتم اعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها.
٤. يجب أن يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:
١. أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والدرتقاء بأدائهم.
٢. أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
٣. أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
٤. أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية، بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (٣-٥) سنوات.
٥. أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
٦. تُحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
٧. أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
٨. أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الإمتثال، وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

المادة (١٥): تعارض المصالح

١. على الإداريين والهيئة تجنب تعارض المصالح.
٢. على الهيئة اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح.
٣. على المجلس اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً



- بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
٤. على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن التعاملات مع ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة، وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها، وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
٥. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
٦. على المجلس اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
٧. على المجلس اعتماد سياسات وميثاق للسلوك المهني وتعميمها على جميع الإداريين وبحيث تتضمن بحد أدنى الآتي:
١. عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
 ٢. قواعد وإجراءات تنظم التعاملات مع ذوي العلاقة.
 ٣. الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح.
 ٨. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

المادة (١٦): التدقيق الداخلي

١. على المجلس التأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي في البنك قادرة على القيام بالمهام الآتية كحد أدنى:
 ١. التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
 ٢. التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
 ٣. تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
 ٤. مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
 ٥. مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
 ٦. التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
 ٢. على المجلس ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
 ٣. على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:
 ١. إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
 ٢. متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
 ٤. على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
 ٥. على لجنة التدقيق التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحدٍ أعلى.
 ٦. على لجنة التدقيق التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
 ٧. على لجنة التدقيق التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
 ٨. على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.

٩. على المجلس التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق وإلى المدير العام.
١٠. على لجنة التدقيق وبالتنسيق مع لجنة الترشيح والمكافآت تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم وبما يتوافق مع سياسات رأس المال البشري.

المادة (١٧): التدقيق الشرعي الداخلي

١. على الهيئة التأكد من أن دائرة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك قادرة على القيام بالمهام الآتية كحد أدنى:
 ١. فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية لدى البنك.
 ٢. متابعة التزام إدارة البنك بالنواحي الشرعية والفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.
 ٣. وضع خطة التدقيق الشرعي السنوية على أن تعتمد من قبل الهيئة، والالتزام بتنفيذ بنودها.
 ٤. فحص الذمم والتمويلات التي تصنف ضمن فئة التمويلات غير العاملة أو التي تقرر اعدامها والممولة من حسابات الاستثمار المشترك للتحقق من عدم وجود تعدي أو تقصير من قبل البنك.
 ٥. حصر المكاسب المخالفة للشرعية ومتابعة التصرف بها وفق قرارات الهيئة.
 ٦. التحقق من تقييد الإدارة التنفيذية بالسياسة التي تنظم العلاقة بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، وعلى وجه الخصوص أسس توزيع الأرباح.
٢. على المجلس ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الشرعيين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
٣. على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الشرعي الداخلي وذلك من خلال:
 ١. إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق الشرعي وترسيخ ذلك في البنك.
 ٢. متابعة تصويب ملاحظات التدقيق الشرعي.
٤. على المجلس التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتدريبهم وعلى أن يتوفر في العاملين في الدائرة الحد الأدنى من المتطلبات التالية:
 ١. شهادة جامعية ملائمة مع الإلمام بأصول المعاملات المالية الإسلامية وشروط كل عقد وأسباب فساد.
 ٢. أن يكون على دراية ومعرفة بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
٥. على المجلس التحقق من تدوير موظفي التدقيق الشرعي الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحد أعلى.
٦. على المجلس التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الشرعي الداخلي بأي مهام تنفيذية.
٧. على المجلس التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق الشرعي بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
٨. على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق الشرعي، وتعميمه داخل البنك.
٩. على المجلس التحقق من أن دائرة التدقيق الشرعي الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من الهيئة، وأنها ترفع تقاريرها إلى رئيس الهيئة ونسخه منها إلى لجنة التدقيق وإلى المدير العام.
١٠. على الهيئة وبالتنسيق مع لجنة الترشيح والمكافآت تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الشرعي الداخلي وتحديد مكافآتهم وبما يتوافق مع سياسات رأس المال البشري.

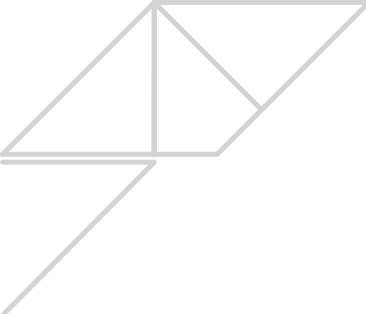


المادة (١٨): التدقيق الخارجي

١. على المجلس ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى.
٢. تحتسب مدة السبع سنوات عند بدء التطبيق اعتباراً من عام ٢٠١٠.
٣. تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم.
٤. لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
٥. على الهيئة وبالتنسيق مع لجنة التدقيق التحقق من مراجعة المدقق الخارجي لكفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية في البنك.
٦. على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
٧. على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.

المادة (١٩): إدارة المخاطر

١. على دائرة إدارة المخاطر مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
٢. على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
٣. على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
٤. على المجلس اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر بما فيها المخاطر الشرعية التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
٥. على المجلس وقبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك الأخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر.
٦. على المجلس ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
٧. على المجلس اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.
٨. تكون مهام دائرة إدارة المخاطر ما يلي كحد أدنى:-
 ١. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك قبل اعتماده من المجلس.
 ٢. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
 ٣. تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
 ٤. رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة

- 
- المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite)، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
 ٥. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
 ٦. دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك.
 ٧. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات عن مستويات المخاطر المقبولة.
 ٨. توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.

المادة (٢٠): إدارة الإمتثال

١. على المجلس ضمان إستقلالية إدارة الإمتثال وبحيث تتضمن إدارة الإمتثال قسمًا للإمتثال الشرعي، وضمان إستمرار رفدها بكوادر كافية ومدرّبة.
٢. على المجلس إعتماد سياسة لضمان إمتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة وللفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
٣. على المجلس إعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الإمتثال.
٤. ترفع دائرة إدارة الإمتثال تقاريرها إلى لجنة الحوكمة المؤسسية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وإلى هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بالإمتثال الشرعي، مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

المادة (٢١): حقوق أصحاب المصالح

١. على المجلس توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
 ١. اجتماعات الهيئة العامة.
 ٢. التقرير السنوي.
 ٣. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
 ٤. الموقع الإلكتروني للبنك.
 ٥. قسم علاقات المساهمين.
 ٢. على المجلس ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
 ٣. على المجلس ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار ونشر السياسة التي تنظم العلاقة فيما بين البنك وأصحاب حسابات الإستثمار وبحيث تتضمن إفصاحات كمية ونوعية.
- 



المادة (٢٢): الإفصاح والشفافية

١. على المجلس التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
٢. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وأنظمة الضوابط الشرعية.
٣. على المجلس أن يتأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - وعلى أن يتم كذلك الالتزام بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وذلك في حال عدم توفر معايير للمؤسسات المالية الإسلامية - وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي.
٤. على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
٥. على المجلس والهيئة التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك، إفصاحات تتيح لأصحاب حسابات الإستثمار الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي والشرعي للبنك.
٦. على المجلس التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:
 ١. ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
 ٢. ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
 ٣. المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
 ٤. معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك التمويلات الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
 ٥. معلومات عن كل عضو من أعضاء الهيئة من حيث مؤهلاته وخبراته وتاريخ تعيينه والوظائف التي يشغلها حالياً خارج البنك.
 ٦. معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
 ٧. عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه والهيئة وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
 ٨. أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والهيئة المستقلين خلال العام.
 ٩. ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، وعن أتعاب أعضاء الهيئة كل على حده، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.
 ١٠. أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (١٪) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
 ١١. إقرارات من كافة أعضاء المجلس وكذلك أعضاء الهيئة بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.

المادة (٢٣): أحكام عامة

١. على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
٢. على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
٣. على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه أو إعادة انتخابه من قبل الهيئة العامة.
٤. على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح عضو الهيئة لانتخابه أو إعادة انتخابه من قبل الهيئة العامة.
٥. على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون (١٪) أو أكثر من رأسمال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
٦. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وبأعضاء الهيئة وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المرفقة (١/٤ ، ٢/٤ ، ٣/٤ ، ٤/٤) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
٧. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة (١/٥ ، ٢/٥ ، ٣/٥) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.



تقرير الحوكمة لبنك صفوة الإسلامي ٢٠١٧

المحتويات

١٨٣	أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقبليين خلال العام ٢٠١٧
١٨٩	أسماء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ونبذة تعريفية عن كل منهم
١٩١	المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها
١٩١	أعضاء الإدارة التنفيذية المستقبليين خلال العام ٢٠١٧
١٩٦	اسم ضابط ارتباط الحوكمة في البنك
١٩٦	أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأعضائها
١٩٧	اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية
١٩٨	عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام ٢٠١٧

أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقبليين خلال العام ٢٠١٧

عضو غير تنفيذي غير مستقل	رئيس مجلس الإدارة اعتباراً من ٢٠١٧/١/٤	الدكتور «محمد ناصر» سالم أبو حمور ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
عضو غير تنفيذي عضو مستقل	نائب رئيس المجلس اعتباراً من ٢٠١٧/٤/١٣	السيد حمدان مصطفى فياض الفواعير ممثل مؤسسة تنمية أموال الأيتام
عضو غير تنفيذي غير مستقل	عضو اعتباراً من ٢٠١٧/١/٤	السيد باسم عصام حليم سلفيتي ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
عضو غير تنفيذي غير مستقل	عضو اعتباراً من ٢٠١٧/١/٤	السيدة ديمة مفلح محمد عقل ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
عضو غير تنفيذي غير مستقل	عضو اعتباراً من ٢٠١٦/٨/٣	الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل ممثل شركة إدارة المساهمات الحكومية ذ.م.م
عضو غير تنفيذي غير مستقل	عضو اعتباراً من ٢٠١٧/١/٤	السيد خالد عمرو عريبي القنصل ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
عضو غير تنفيذي غير مستقل	عضو اعتباراً من ٢٠١٧/١/٤	السيد فائز أحمد حسن المريمي ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
عضو غير تنفيذي غير مستقل	عضو اعتباراً من ٢٠١٧/٤/١٣	الدكتور أحمد منيسي عبدالحميد امنيسي ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
عضو غير تنفيذي عضو مستقل	عضو اعتباراً من ٢٠١٧/١٠/٢٢	الدكتور إبراهيم حسن مصطفى سيف
عضو غير تنفيذي عضو مستقل	عضو اعتباراً من ٢٠١٧/٤/١٣	السيد سمير حسن علي أبو لغد
عضو غير تنفيذي عضو مستقل	عضو اعتباراً من ٢٠١٧/٤/١٣	السيد هيثم يوسف عبدالمنعم قمحية

اعضاء مجلس الإدارة المستقبليين خلال العام ٢٠١٧

عضو غير تنفيذي عضو مستقل	تاريخ الاستقالة ٢٠١٧/٨/٣١	السيد صالح أحمد صالح العتيقي
-----------------------------	---------------------------	-------------------------------------

ملاحظة : تم انتخاب مجلس إدارة جديد في اجتماع الهيئة العامة العادي الذي عقد في ٢٠١٧/٤/١٣ وعلى ضوء ذلك فقد تغير من أعضاء مجلس الإدارة كل من السادة الدكتور فيصل عبدالرزاق موسى الحيايي ممثل مؤسسة تنمية أموال الأيتام والدكتور حسن ناصر حسن ممثل صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي والسيد جميل نبيل جميل عنز ممثل اف سي بي فند والسيد رسلان نوري رسلان ديرانية والدكتور وليد علي شحادة النعسان .



أسماء أعضاء مجلس الإدارة وصفة تمثيلهم وتاريخ تعيين كل منهم ونبذة تعريفية عن كل منهم :

الاسم : الدكتور محمد ناصر سالم أبو حمور

بصفته : رئيس مجلس الإدارة

ممثلاً عن : شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

تاريخ التعيين في المجلس : ٢٠١٧/١/٤

تاريخ الميلاد : ١٩٦١/١٢/٢٠

المؤهلات العلمية :

- دكتوراه اقتصاد/ مالية من جامعة Surrey في بريطانيا عام ١٩٩٧.
- ماجستير اقتصاد من الجامعة الأردنية عام ١٩٨٩.
- بكالوريوس اقتصاد من جامعة اليرموك عام ١٩٨٤ .
- الخبرات العملية والعضويات :
- وزيراً للمالية اعتباراً من ٢٠٠٩/١٢/١٤ – ٢٠١١/١٠/١٧.
- رئيس مجلس إدارة شركة البوتاس العربية اعتباراً من ٢٠٠٧/١١/١ – ٢٠٠٩/١٢/١٤.
- رئيس للهيئة التنفيذية للتخاصية اعتباراً من ٢٠٠٥/٧/١١ – ٢٠٠٧/١١/٢٠.
- وزيراً للمالية اعتباراً من ٢٠٠٣/١٠/٢٥ – ٢٠٠٥/٤/٥.
- وزيراً للصناعة والتجارة اعتباراً من ٢٠٠٣/٧/٢١ – ٢٠٠٣/١٠/٢٢.
- امين عام وزارة المالية اعتباراً من ٢٠٠٠/٢/٨ – ٢٠٠٣/٧/٢١.
- مستشار لمعالي وزير المالية اعتباراً من ١٩٩٨/١١/٨ – ٢٠٠٠/٢/٧ ورئيساً لوحدة الرقابة المالية ونائباً لرئيس لجنة تقييم الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي.
- محاضر غير متفرغ في الجامعة الاردنية لطلبة الماجستير في الاقتصاد ١٩٩٨ - ٢٠٠٣.
- عضو في مناقشة عدد من رسائل الماجستير (١٩٩٨ - ١٩٩٩) .
- رئيس قسم المالية العامة في البنك المركزي عام ١٩٩٧ - ١٩٩٨ .
- رئيس قسم الاقتصاد الخارجي وميزان المدفوعات في البنك المركزي ١٩٩٢ – ١٩٩٤ .
- باحث اقتصادي في دائرة الأبحاث والدراسات في البنك المركزي اعتباراً من ١٩٨٧/١/١ .
- عضو مجلس ادارة شركة الاتصالات الاردنية ،
- رئيس مجلس ادارة شركة السلام للنقل .

الاسم : السيد حمدان مصطفى فياض الفواير

بصفته : نائب رئيس مجلس الإدارة

ممثلاً عن : مؤسسة تنمية أموال الأيتام

تاريخ التعيين في المجلس : ٢٠١٧/٤/١٣

تاريخ الميلاد : ١٩٦٠/٣/٢

المؤهلات العلمية :

- بكالوريوس قانون من جامعة الاسكندرية عام ١٩٨٥ .
- الخبرات العملية والعضويات :
- مدير عام مؤسسة تنمية أموال الأيتام من ٢٠١٧/١/٢ ولغاية الان .
- مدير عام مؤسسة تنمية أموال الأيتام بالوكالة اعتباراً من ٢٠١٧/١/٢ ولغاية ٢٠١٧/١٠/١ .
- مساعد المدير العام في مؤسسة تنمية أموال الأيتام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦ .

- مدير الشؤون الإدارية والموارد البشرية في مؤسسة تنمية أموال الأيتام ٢٠٠٩-٢٠١٠ .
- مدير الرقابة الداخلية في مؤسسة تنمية أموال الأيتام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .
- مساعد تنفيذي للرقابة على الصحة العامة والخدمات الاجتماعية في ديوان المحاسبة ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ .
- مساعد تنفيذي للرقابة على الإيرادات (دائرة الجمارك العامة) في ديوان المحاسبة ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ .
- رئيس مراقبة في ديوان المحاسبة للرقابة على وزارتي العدل والأوقاف وعلى المحاكم النظامية والمحاكم الشرعية ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ .
- رئيس مراقبة للرقابة على وزارة الأشغال العامة والإسكان – ديوان المحاسبة ٢٠٠١ – ٢٠٠٤ .
- مساعد مدير الرقابة الداخلية - ديوان المحاسبة ١٩٩٩ - ٢٠٠١ .
- رئيس مراقبة الملكية الأردنية وقطاع النقل في ديوان المحاسبة ١٩٩٤ – ١٩٩٩ .

الاسم : السيد باسم عصام سليم سلفيتي

بصفته : عضو مجلس إدارة

ممثلاً عن : شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

تاريخ التعيين في المجلس : ٢٠١٧/١/٤

تاريخ الميلاد : ١٩٧٢/٤/٢٩

المؤهلات العلمية :

- ماجستير في إدارة الأعمال، المالية واستراتيجية الشركة COLUMBIA BUSIENSS SCHOOL نيويورك ١٩٩٨-٢٠٠٠ .

- بكالوريوس هندسة كهربائية، جامعة براون ١٩٨٩-١٩٩٣ .

الخبرات العملية والعضويات :

- الشريك العام والمدير المشارك، Hummingbird Ventures ، المملكة المتحدة ٢٠١٣-٢٠١٧ .
- العضو المنتدب، رئيس الخدمات المصرفية لإستثمار التكنولوجيا الأوروبية، Perella Weinberg Partners لندن، المملكة المتحدة ٢٠٠٦-٢٠١٣ .
- المدير التنفيذي، الخدمات المصرفية الإستثمارية للتكنولوجيا، Stanley Morgan لندن، المملكة المتحدة ٢٠٠٦-٢٠٠٠ .
- الرئيس التنفيذي للعمليات، BEST IC Laboratories, Inc كاليفورنيا ١٩٩٤-١٩٩٨ .
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ، بنك الاتحاد عمان ، الاردن اعتباراً من ٢٠٠٩ لغاية تاريخه .

الاسم : السيدة ديمة مفلح محمد عقل

بصفته : عضو مجلس إدارة

ممثلاً عن : شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

تاريخ التعيين في المجلس : ٢٠١٧/١/٤

تاريخ الميلاد : ١٩٦٨/٢/١٣

المؤهلات العلمية :

- ماجستير في إدارة الأعمال عام ٢٠٠١ من جامعة لندن - (Imperial College) في بريطانيا.

- ماجستير في الأسواق المالية عام ١٩٩٨ .

- بكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام ١٩٩٠ .

الخبرات العملية والعضويات:

- نائب مدير عام بنك الاتحاد منذ ٢٠١٢/٠١ .
- مساعد مدير عام بنك الاتحاد لإدارة المخاطر والامتثال لغاية ٢٠١٢/٠١ .
- مساعد المدير العام/ مدير إدارة المخاطر والامتثال في البنك الأهلي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧) .



- رئيس ادارة المخاطر والسياسة الائتمانية في بنك الإسكان (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥).
- مدير مخاطر الائتمان في البنك العربي (١٩٩٠ - ٢٠٠٤).
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- البنك التجاري الفلسطيني / عضو مجلس ادارة ٢٠١١/٩ - ٢٠١٣/٧ .

الاسم : السيد خالد عمرو عريبي القنصل

بصفته : عضو مجلس إدارة

ممثلاً عن : شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

تاريخ التعيين في المجلس : ٢٠١٧/١/٤

تاريخ الميلاد : ١٩٧٣/٨/١٣

المؤهلات العلمية :

- ماجستير في البنوك والتمويل، الجامعة الأوروبية عام ٢٠٠٣.
- ماجستير في المحاسبة المالية من الجماهيرية الأكاديمية عام ١٩٩٦.
- بكالوريوس في المحاسبة المالية، من كلية المحاسبة، غريان، ليبيا ١٩٩٢ .
- الخبرات العملية والعضويات :
- عضو مجلس ادارة ومدير عام في الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (للافيكو) ٢٠١٢_ ٢٠١٧
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكوروب) ٢٠١٢_ ٢٠١٨
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للاستثمارات الفندقية ٢٠١٥_٢٠١٨

الاسم : السيد فائز احمد حسن المريمي

بصفته : عضو مجلس إدارة

ممثلاً عن: شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

تاريخ التعيين في المجلس : ٢٠١٧/١/٤

تاريخ الميلاد : ١٩٦١/٨/٢٤

المؤهلات العلمية والعضويات :

- ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، معهد الدراسات العربية المالية والمصرفية عمان الأردن ١٩٩٢-١٩٩٤.
- بكالوريوس في المحاسبة ، جامعة بنغازي ليبيا ١٩٧٩-١٩٨٣ .

الاسم : الدكتور احمد أمنيسي عبد الحميد أمنيسي

بصفته : عضو مجلس إدارة

ممثلاً عن: شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠١٧/٤/١٣

تاريخ الميلاد : ١٩٣٨/١٢/٢٨

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه في الاقتصاد من جامعة كلون / المانيا عام ١٩٧٢
- دراسات بعد الدكتوراه من جامعة ستانفورد - كاليفورنيا الولايات المتحدة ١٩٧٨ .
- بكالوريوس اقتصاد من الجامعة الليبية عام ١٩٦٣.
- الخبرات العملية والعضويات:
- رئيس مجلس جمعية الاقصاديين الليبيين ١٩٩٠-١٩٩٩ .
- رئيس مجلس الادارة والمدير العام مصرف الوحدة -ليبيا ٢٠٠٠/٩/٩ - ٢٠٠١/٣/٢٣ .

- محافظ مصرف ليبيا المركزي ٢٠٠٦/٣/٣ - ٢٠١١/٣/٣ .
- امين اللجنة الشعبية العامة للمالية (وزير المالية) ٢٠٠٦/٣/٣ - ٢٠٠٧/١/٣ .
- سفير ليبيا لدى دولة النمسا ٢٠٠٧/٧/١ - ٢٠١٢/٤/٤ .
- استاذ بقسم الاقتصاد من جامعة قاريونس - ليبيا ١٩٧٣ - ٢٠٠١ .

الاسم : الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل

بصفته: عضو مجلس إدارة

ممثلاً عن: شركة إدارة المساهمات الحكومية

تاريخ التعيين في المجلس : ٢٠١٦/٨/٣

تاريخ الميلاد : ١٩٧١/١/١

المؤهلات العلمية :

- دكتوراه في القانون العام (القانون الإداري / قضاء إداري) جامعة عين شمس - جمهورية مصر العربية ٢٠٠٥ .
- ماجستير في القانون العام (القانون الإداري) جامعة آل البيت ١٩٩٧ .
- بكالوريوس حقوق، جامعة مؤتة ١٩٩٤ .
- الخبرات العملية والعضويات:
- رئيس ديوان التشريع والرأي - رئاسة الوزراء من ٢٠١٣/٦/٣٠ وحتى تاريخه.
- رئيس ديوان المظالم بالوكالة من ٢٠١٤/١٢/٣١ وحتى ٢٠١٥/١٠/١٨ .
- وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء من ٢٠١٢/١٠/٨ وحتى ٢٠١٣/٣/٣٠ .
- وزير التنمية السياسية من ٢٠١٢/٥/٢ وحتى ٢٠١٢/١٠/٧ .
- أستاذ القانون العام المشارك في الجامعة الأردنية منذ ٢٠٠٦ ولغاية تاريخه.
- محامي ومستشار قانوني منذ ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٢ .
- مدير الدائرة القانونية/هيئة تنظيم قطاع الاتصالات من تاريخ ٢٠٠٣/١/٨ وحتى تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠ .
- باحث قانوني في ديوان المحاسبة الأردني من تاريخ ١٩٩٩/١/١ وحتى تاريخ ١٩٩٩/١٢/٨ .
- عضو في شركة الضمان للاستثمارات الطاقة .

الاسم : السيد سمير حسن علي أبو لغد

بصفته : عضو مجلس إدارة

ممثلاً عن : بصفته الشخصية /مستقل

تاريخ التعيين في المجلس : ٢٠١٧/٤/١٣

تاريخ الميلاد : ١٩٥١/١٢/٧

المؤهلات العلمية :

- بكالوريوس محاسبة عام ١٩٧٦ .

الخبرات العملية والعضويات :

- رئيس لجنة التدقيق في المحكمة الجنائية الدولية / لاهاي آذار ٢٠١٧ .
- عضو لجنة التدقيق في المحكمة الجنائية الدولية / لاهاي كانون الثاني ٢٠١٦ .
- الشريك المسؤول في شركة برايس ووتر هاوس كوبر / الأردن ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ .
- الشريك المسؤول في ارنست ويونغ / الأردن ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩ .
- الشريك المسؤول في آرثر آندرسن / الأردن ١٩٧٩ - ٢٠٠٢ .
- مدقق حسابات سابا وشركاهم ١٩٧٦ - ١٩٧٩ .



الاسم : السيد هيثم يوسف عبد المنعم قمحية

بصفته : عضو مجلس إدارة

ممثلاً عن : بصفته الشخصية /مستقل

تاريخ التعيين في المجلس : ٢٠١٧/٤/١٣

تاريخ الميلاد : ١٩٦٩/٨/١

المؤهلات العلمية :

- دبلوم إدارة متقدمة من جامعة إنسياد فرنسا عام ٢٠٠٥ .
 - شهادة المحاسب الإداري المعتمد CMA ، من قبل معهد المحاسبين الإداريين عام ١٩٩٨
 - شهادة المحاسب القانوني المعتمد CPA ، من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين عام ١٩٩٥.
 - بكالوريوس محاسبة وإدارة أعمال من الجامعة الأردنية عام ١٩٩٢.
- الخبرات العملية والعضويات :

- الرئيس التنفيذي لمصرف الامارات للتنمية – الامارات العربية المتحدة- تموز ٢٠٠٧
- المدير العام كابيتال بانك - الأردن- ايار ٢٠٠٥ – اذار ٢٠١٧
- مساعد المدير العام ورئيس الإدارة المالية كابيتال بانك - الأردن- اب ٢٠٠٣- ايار ٢٠٠٥
- المدير المالي كابيتال بانك – الأردن- نيسان ١٩٩٦ – ايار ٢٠٠٠
- مراقب مالي كابيتال بانك – الأردن -ايار ٢٠٠٠ – اب ٢٠٠٣
- عضو مجلس ادارة في شركة اثمار للتمويل الاسلامي – الأردن-ايار ٢٠١٧
- عضو مجلس ادارة صندوق الائتمان العسكري- الأردن-حزيران ٢٠١٧
- رئيس لجنة التدقيق في مؤسسة الملك حسين – الأردن -اذار ٢٠١٦
- عضو مجلس ادارة في شركة الاردن الدولية للاستثمار –الأردن-اذار ٢٠١٦

الاسم : الدكتور ابراهيم حسن مصطفى سيف

بصفته : عضو مجلس إدارة

ممثلاً عن : بصفته الشخصية /مستقل

تاريخ التعيين في المجلس : ٢٠١٧/١٠/٢٢

تاريخ الميلاد : ١٩٦٥/٨/١٠

المؤهلات العلمية :

- بكالوريوس اقتصاد ومحاسبة جامعة اليرموك ١٩٨٦ .
- ماجستير اقتصاد جامعة لندن ١٩٨٨ .
- دكتوراه اقتصاد جامعة لندن ٢٠٠١.

الخبرات العملية والعضويات :

- وزير التخطيط والتعاون الدولي من بداية العام ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٥، وفي آذار ٢٠١٥ تسلم حقيبة وزارة الطاقة والثروة المعدنية حتى حزيران ٢٠١٧.
- باحث في مركز كارنيجي للشرق الاوسط حيث ركزت ابحاثه على اقتصاديات الشرق الاوسط. ٢٠١٢-٢٠١٥ .
- امين عام المجلس للاقتصادي والاجتماعي في الاردن ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ .
- استاذاً للاقتصاد ومديراً لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ .

أسماء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ونبذة تعريفية عن كل منهم

فضيلة الأستاذ الدكتور حسين حامد حسان / رئيس هيئة الرقابة الشرعية والعضو التنفيذي

- تاريخ الميلاد: ١٩٣٢ .
- الشهادات العلمية:
- دكتوراه في الفقه وأصول الفقه (القانون الإسلامي والشريعة) جامعة الأزهر - مصر ١٩٦٥ .
 - ماجستير في الفقه المقارن، المعهد الدولي للقانون المقارن، جامعة نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٤ .
 - دبلوم في القانون المقارن، المعهد الدولي للقانون المقارن، جامعة نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٣ .
 - دبلوم في الشريعة الإسلامية، جامعة القاهرة - مصر، ١٩٦٢ .
 - دبلوم في القانون الخاص، جامعة القاهرة- مصر، ١٩٦١ .
 - الشهادة العالية في الشريعة، جامعة الأزهر- مصر، ١٩٦٠ .
 - ليسانس في القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة- مصر ١٩٥٩ .
 - رئيس هيئة رقابة شرعية لأكثر من ١٣ مؤسسة مالية إسلامية.
 - عضو هيئة رقابة شرعية لأكثر من ٩ مؤسسات مالية إسلامية وبنوك إسلامية.
 - رئيس مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
 - عضو مجمع الفقه الإسلامي برابطة العالم الإسلامي .
 - عضو اللجنة الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- الخبرات العملية:

فضيلة الأستاذ الدكتور علي محيى الدين علي القره داغي / عضو- نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية

- تاريخ الميلاد: ١٩٤٩
- الشهادات العلمية:
- دكتوراه في الشريعة والقانون بجامعة الأزهر الشريف في مجال العقود والمعاملات المالية عام ١٩٨٥ .
 - ماجستير في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر الشريف عام ١٩٨٠ .
 - بكالوريوس في الشريعة الإسلامية ببغداد عام ١٩٧٥ .
 - شهادة الإجازة العلمية في العلوم الإسلامية على أيدي المشايخ عام ١٩٧٠ .
 - خريج المعهد الإسلامي عام ١٩٦٩ .
 - الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.
 - خبير لمجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة.
 - نائب رئيس المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.
 - أستاذ ورئيس قسم الفقه والأصول بكلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (سابقاً).
 - عضو المجلس الشرعي لهيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
 - رئيس الرابطة الإسلامية الكردي .
- الخبرات العملية:



- رئيس وعضو تنفيذي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك الإسلامية، وشركات التأمين الإسلامي داخل قطر منها الإسلامية القطرية للتأمين، وخارج قطر منها بنك دبي الإسلامي، وبنك المستثمرون بالبحرين، والأولى للاستثمار بالكويت.

فضيلة الأستاذ الدكتور علي محمد الحسين الموسى «الصوا»/ عضو هيئة الرقابة الشرعية

١٩٤٨	تاريخ الميلاد:
• دكتوراه في الفقه المقارن من جامعة الأزهر، مصر ١٩٧٨.	الشهادات العلمية:
• ماجستير في الفقه المقارن من جامعة الأزهر، مصر ١٩٧٣.	
• ليسانس في الشريعة جامعة الأزهر، مصر ١٩٧٠.	
• عمل في أكثر من ٧ جامعات في الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي كأستاذ أو أستاذ مشارك أو عميد لكليات شريعة.	الخبرات العملية:
• عضو في العديد من اللجان التحضيرية .	عضوية اللجان:
• عضو دائم في جمعية الدراسات الإسلامية .	
• عضو دائم في جمعية العفاف الخيرية الأردنية.	
• رئيس الهيئة الشرعية لمركز بيت المشورة، الأردن، ٢٠٠٤ حتى تاريخه.	
• عضو هيئة الرقابة الشرعية في شركة التأمين الإسلامي، الأردن، ١٩٩٦ حتى تاريخه.	
• رئيس هيئة الرقابة الشرعية للصناديق الإستثمارية لنقابة المهندسين، الأردن، ٢٠٠٠ حتى تاريخه	
• عضو الهيئة الشرعية لمركز بيت المشورة، الكويت، ٢٠٠٢-٢٠٠٤ .	

فضيلة الدكتور أحمد سالم ملحم / عضو هيئة الرقابة الشرعية

• دكتوراه في الفقه المقارن ١٩٩٤.	الشهادات العلمية:
• ماجستير في الفقه والتشريع ١٩٨٧.	
• بكالوريوس في الفقه والتشريع ١٩٨٢ .	
• مستشار شرعي في هيئة الرقابة الشرعية التابعة للإتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي في الخرطوم.	الخبرات العملية:
• مستشار شرعي في الهيئة الاستشارية لبنك شمال إفريقيا في ليبيا.	
• محاضر غير متفرغ في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.	
• محاضر غير متفرغ في جامعة الزيتونة الخاصة.	

المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها:

السيد سامر سعدي حسن صاحب التميمي	المدير العام/ الرئيس التنفيذي
السيد رامي زياد عبد الفتاح الخياط	نائب الرئيس التنفيذي رئيس الخدمات المصرفية للشركات
السيد هاني «محمد صبحي» أحمد الزراري	نائب الرئيس التنفيذي رئيس العمليات المركزية
السيد زياد سعيد خليل كوكش	نائب الرئيس التنفيذي رئيس إدارة المخاطر
السيد ابراهيم صلاح محمد سمحة	نائب الرئيس التنفيذي رئيس المالية والاستراتيجيات المؤسسية
السيد مسعود إسماعيل مسعود سقف الحيط	رئيس القانونية وأمانة سر المجلس
السيد رامي رياض حسن الكيلاني	رئيس تكنولوجيا المعلومات
السيد منير محمد فياض فرعونية	رئيس الرقابة الشرعية
السيدة يعاد عبدالكريم فيصل الدغمي	رئيس دائرة الاتصال المؤسسي والتسويق بالوكالة
السيد وائل أسامة محمد البيطار	رئيس الخزينة والاستثمار بالوكالة
السيد نصفت كمال سلامه طه	رئيس الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة
السيد خالد خليل محمد العيسى	رئيس التدقيق الداخلي بالوكالة
السيد احمد درويش مصطفى ترتير	مدير اول - رئيس الامتثال ومكافحة غسل الاموال
السيد محمد أحمد سالم الهواري	رئيس دائرة رأس المال البشري بالوكالة

أعضاء الإدارة التنفيذية المستقلين خلال العام ٢٠١٧

السيد سامي «حسام الدين» صبري الأفغاني	المدير العام/ الرئيس التنفيذي
الدكتور هيثم معروف حمد جوهري	نائب الرئيس التنفيذي، رئيس التميز المؤسسي (إدارة رأس المال البشري، الخدمات المؤسسية وإدارة الجودة الشاملة)



السيد سامر سعدي حسن صاحب التميمي / المدير العام، الرئيس التنفيذي

انضم السيد سامر التميمي إلى بنك صفوة الإسلامي بتاريخ ٢٠١٧/٣/٠١، بخبرة مصرفية وإدارية واسعة في البنوك والمؤسسات المالية تمتد لأكثر من ٢٨ عاماً عمل خلالها في مؤسسات مالية عريقة في كل من المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية، كان آخرها قبل الانضمام لبنك صفوة الإسلامي رئيس تنفيذي بالوكالة في البنك العربي المتحد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

بدأ السيد سامر حياته المهنية بالعمل في شركة ديلويت آند توش، ومن ثم لمجموعة «جلوبال أوديت» كممدق أول وانتقل بعدها للعمل في البنك العربي في نيويورك كمساعد نائب المدير العام - مدير مخاطر الائتمان ومن ثم كنائب للمدير العام - مدير محفظة. وانتقل للعمل في البنك العربي/ الإدارة العامة كنائب المدير العام - دائرة الائتمان ومن ثم بوظيفة نائب الرئيس التنفيذي- رئيس الشركات والمؤسسات العالمية، ومن بعدها انتقل للعمل في البنك العربي في قطر بوظيفة نائب رئيس تنفيذي - مدير منطقة، لينتقل للبنك العربي المتحد في الامارات العربية المتحدة كرئيس تنفيذي بالوكالة.

يحمل السيد سامر درجة الماجستير في علوم المحاسبة المهنية من جامعة والش للمحاسبة والإدارة العامة في ولاية ميتشغان الأمريكية ١٩٩١ ودرجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من الجامعة الأردنية في الأردن ١٩٨٨، بالإضافة إلى شهادة CPA للمحاسبين المعتمدين من جامعة إيلينوي - ولاية شيكاغو الأمريكية.

السيد رامي زياد عبد الفتاح الخياط / نائب الرئيس التنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية للشركات

انضم السيد رامي الخياط إلى البنك بتاريخ ٢٠١٠ / ٠٣ / ٠١ بوظيفة نائب الرئيس التنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية للشركات وبخبرة واسعة تزيد عن ٢٣ عاماً في التمويل و الخدمات المصرفية للشركات في بنوك تجارية وإسلامية أردنية وإقليمية مرموقة.

بدأ السيد رامي حياته المهنية كضابط للتسهيلات في بنك القاهرة عمان في العام ١٩٩٥، ثم انتقل بعدها للعمل في المملكة العربية السعودية كرئيس وحدة الخدمات التجارية في المنطقة الغربية في البنك العربي الوطني، ثم شغل منصب رئيس قسم تسهيلات دبي وشمال الإمارات في مصرف أبو ظبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة، كما عمل محاضراً غير متفرغ في الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية.

يرأس السيد رامي الخياط ويشغل عضوية مجلس إدارة عدة شركات تابعة للبنك وشركات خارجية، و يحمل درجة الماجستير في المصارف من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية منذ العام ١٩٩٥، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك في الأردن في العام ١٩٩٤.

السيد هاني (محمد صبحي) احمد الزراري / نائب الرئيس التنفيذي، رئيس العمليات المركزية

انضم السيد هاني الزراري إلى البنك بتاريخ ٢٠١٠ / ٠٧ / ٠١ بوظيفة نائب الرئيس التنفيذي، رئيس العمليات المركزية وتكنولوجيا المعلومات وبخبرة واسعة تصل إلى ٢٧ عاماً في العمليات المركزية وتكنولوجيا المعلومات.

بدأ حياته المهنية في بنك القاهرة عمان كرئيس لدائرة الحوالات وصرف العملات الأجنبية ثم انتقل للعمل في سيتي بنك كرئيس وحدة الرقابة الداخلية، انتقل بعدها الى دبي للعمل في بنك دبي الاسلامي كرئيس وحدة دعم المشاريع

الدولية، ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي، رئيس العمليات المركزية.

يحمل السيد هاني درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك في الأردن ١٩٨٥.

السيد زياد سعيد خليل كوكش / نائب الرئيس التنفيذي، رئيس إدارة المخاطر

انضم السيد زياد كوكش إلى البنك بتاريخ ١٦ / ٠٩ / ٢٠١٢ بوظيفة نائب الرئيس التنفيذي، رئيس إدارة المخاطر وبخبرة واسعة تصل إلى ٢٦ عاماً في إدارة المخاطر، بدأ حياته المهنية في بنك القاهرة عمان / قسم التسهيلات اذ عمل كضابط تسهيلات الائتمان ثم أصبح مدير تسهيلات الائتمان - بنك المؤسسة العربية المصرفية ثم انتقل بعدها للعمل في البنك الاهلي وكانت اخر وظيفة شغلها مساعد المدير العام، رئيس مجموعة ادارة المخاطر.

يحمل السيد زياد درجة الماجستير في الادارة المالية من الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية ٢٠٠٦ ودرجة البكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية من جامعة اليرموك في الأردن ١٩٩٢.

السيد ابراهيم صلاح محمد سمحة / نائب الرئيس التنفيذي، رئيس الدائرة المالية والاستراتيجيات المؤسسية

انضم السيد ابراهيم سمحة إلى البنك بتاريخ ٣١ / ٠٣ / ٢٠١٣ بوظيفة نائب الرئيس التنفيذي، رئيس الدائرة المالية والاستراتيجيات المؤسسية وبخبرة واسعة تصل إلى ٢٣ عاماً في الإدارة المالية. بدأ حياته المهنية في بنك HSBC في قسم الادارة المالية ثم انتقل بعدها للعمل في كابيتال بنك كمساعد المدير العام، رئيس المالية ثم عمل في مصرف الراجحي كرئيس الدائرة المالية.

يحمل السيد ابراهيم درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من معهد الدراسات المصرفية ٢٠٠٥ ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية ١٩٩٤.

السيد مسعود اسماعيل مسعود سقف الحيط / رئيس القانونية وأمانة سر المجلس

انضم السيد مسعود سقف الحيط إلى البنك بتاريخ ٠١ / ٠٤ / ٢٠١٢ بوظيفة رئيس الدائرة القانونية وبخبرة واسعة تصل إلى ٢٥ عاماً في الاعمال القانونية. بدأ حياته المهنية كمحامي في البنك العربي وانتقل بعدها للعمل في كابيتال بنك كرئيس الدائرة القانونية ثم عمل كمحامي في مكتب علي شريف الزعبي، ويشغل حالياً منصب رئيس القانونية وأمانة سر المجلس.

يحمل السيد مسعود درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية ١٩٩٢ .

السيد رامي رياض حسن الكيلاني / رئيس تكنولوجيا المعلومات

انضم السيد رامي الكيلاني الى البنك بتاريخ ٠٢ / ١٠ / ٢٠١١ بوظيفة مدير اول، نائب رئيس تكنولوجيا المعلومات وبخبرة واسعة تصل الى ٢٤ عاماً في مجال تكنولوجيا المعلومات. بدأ حياته المهنية كمحلل نظم في بنك الاسكان ثم انتقل للعمل في بنك القاهرة عمان كرئيس لدعم التطبيقات البنكية والتحق بعدها للعمل في بنك عودة كرئيس لتكنولوجيا المعلومات.



يحمل السيد رامي الكيلاني درجة البكالوريوس في هندسة الحاسوب من جامعة عمان الأهلية ١٩٩٣ ودرجة الماجستير في ادارته الاعمال من جامعه HeriotWatt-Edinburgh (٢٠١٦).

وحاصل على شهادات الاختصاص التالية TOGAF, CISSP, CPP, COBIT5, ITIL, PMP, ISO27001.

السيد منير محمد فياض فرعونية / رئيس الرقابة الشرعية

انضم السيد منير فرعونية الى البنك بتاريخ ٢٠١٠ / ٠٨ / ٠١ بوظيفة مدقق شرعي وبخبرة واسعة تصل الى ٢٢ عاماً في العمل المصرفي الإسلامي والتدقيق الشرعي. عمل السيد منير فرعونية في البنك الاسلامي الاردني في العديد من المواقع والاقسام وكان اخر منصب له مدقق اول، التدقيق الداخلي والشرعي.

يحمل السيد منير فرعونية درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية تخصص مصارف إسلامية من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وشهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك وحاصل كذلك على شهادة المراقب والمدقق الشرعي CSAA من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – البحرين (AAOIFI).

السيدة يعاد عبدالكريم فيصل الدغمي / رئيس دائرة الاتصال المؤسسي والتسويق بالوكالة

انضمت السيدة يعاد الدغمي إلى البنك بتاريخ ٢٠١٢/٠٥/٠٢ بوظيفة ضابط أول، الاتصال المؤسسي والتسويق وبخبرة تصل إلى ١٢ عاماً. بدأت حياتها المهنية كمديرة مكتب المدير العام في شركة الفضاء للاتصالات، انتقلت بعدها للعمل في رئاسة الوزراء بوظيفة باحث مع مستشار رئيس الوزراء للشؤون البرلمانية.

تحمل السيدة يعاد درجة البكالوريوس في اللغة الانجليزية وآدابها من الجامعة الأردنية ٢٠٠٥ .

السيد وائل اسامة محمد موسى البيطار / رئيس الخزينة والاستثمار بالوكالة

انضم السيد وائل البيطار إلى البنك في ٢٠١٠/١/٣ بوظيفة مدير أول / رئيس علاقات المؤسسات المالية وبخبرة واسعة تصل الى ٢٣ عاماً، حيث عمل في العديد من المجالات شملت تسهيلات الشركات، الخزينة والاستثمار، الائتمان والمؤسسات المالية لدى العديد من البنوك الأردنية (البنك العربي، Bank ABC، بنك المال الاردني) وتدرج في عدة وظائف هامة في العمل المصرفي.

يحمل السيد وائل البيطار درجة الماجستير في إدارة الأعمال / التمويل من الجامعة الأردنية ١٩٩٩. ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد/التمويل من جامعة اليرموك ١٩٩٤.

يشغل السيد وائل البيطار عضوية عدة شركات (نائب رئيس هيئة مالكي صكوك شركة الكهرباء الوطنية، نائب رئيس هيئة مالكي صكوك وزارة المالية، عضو هيئة مديرين – شركة مسك للوساطة المالية، عضو هيئة مديرين- شركة الأردن دبي العقارية للإعمار وعضو هيئة مديرين- شركة مجموعة البنوك الأردنية للمساهمة في الشركات).

السيد نصفت كمال سلامه طه/ رئيس الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة

انضم السيد نصفت إلى البنك بتاريخ ٢١/٠٢/٢٠١٠ بوظيفة رئيس شبكة الفروع وبخبرة واسعة تصل إلى ٢٤ عاما في الاعمال المصرفية للأفراد، بدأ حياته المهنية في البنك العربي حيث كانت اخر وظيفه شغلها هي مدير منطقة - فروع الأردن / دائرة كبار المتعاملين.

يحمل السيد نصفت درجة البكالوريوس في ادارة الاعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في العام ١٩٩٣.

السيد خالد خليل محمد العيسى/ رئيس التدقيق الداخلي بالوكالة

انضم السيد خالد العيسى الى البنك بتاريخ ٢٠/٠٢/٢٠١١ بوظيفة مدير ، التدقيق المالي والعمليات وبخبرة مصرفية تصل الى ١٣ عاماً في العمل المصرفي. بدأ حياته المهنية بالعمل في بنك الاسكان في دائرة التدقيق الداخلي وكانت اخر وظيفة شغلها هي مدقق عمليات.

يحمل السيد خالد العيسى شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعه آل البيت في العام ٢٠٠٤ وحاصل كذلك على الشهادات الدولية التالية CIA, DIP-IFRS, CCSA, CGAP.

السيد احمد درويش مصطفى ترتير / مدير اول - رئيس الامتثال ومكافحة غسل الاموال

انضم السيد أحمد ترتير الى البنك بتاريخ ٢١/٦/٢٠١٥، بوظيفة (مدير اول - رئيس الامتثال ومكافحة غسل الاموال) وبخبرة مصرفية تزيد عن ١٠ أعوام، بدأ حياته المهنية في بنك المؤسسة العربية المصرفية كمدقق داخلي تم اصبح مساعد مدير/ دائرة الامتثال ومكافحة غسل الاموال في البنك العربي، وكانت اخر وظيفة شغلها رئيسا للامتثال ومكافحة غسل الاموال لبنك (الكويت الوطني - الاردن).

يحمل السيد أحمد الترتير شهادة البكالوريوس في المحاسبة والقانون التجاري من الجامعة الهاشمية ٢٠٠٧ وحاصل على الشهادات الدولية التالية CAMS, CAMS AMLA, CCM, CCOS, CPT.

السيد محمد احمد سالم الهواري/ رئيس دائرة رأس المال البشري بالوكالة

انضم السيد محمد الهواري الى البنك بتاريخ ١٨/١/٢٠١٠ بوظيفة مدير، عمليات الموارد البشرية وبخبرة مصرفية تصل الى ١٤ عاماً في العمل المصرفي. بدأ حياته المهنية بالعمل في البنك الاردني الكويتي في الدائرة المالية.

يحمل السيد محمد الهواري درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة مؤته في العام ٢٠٠٣ ودرجة الماجستير في المحاسبة من جامعه عمان العربية للدراسات العليا في العام ٢٠٠٥ وحاصل على الشهادة المهنية (CHRM) - مدير موارد بشريه معتمد.



اسم ضابط ارتباط الحوكمة في البنك.

السيد أحمد درويش مصطفى ترتير / مدير أول، رئيس الامتثال ومكافحة غسيل الأموال

أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأعضائها

لجنة إدارة المخاطر	لجنة الإمتثال
السيدة ديمة مفلح محمد عقل - (رئيس)	الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل - (رئيس)
السيد خالد عمرو عريبي القنصل	الدكتور احمد أمينسي عبد الحميد أمينسي
الدكتور إبراهيم حسن مصطفى سيف	السيدة ديمة مفلح محمد عقل
لجنة الترشيح والمكافآت	لجنة الحاكمية
السيد هيثم يوسف عبد المنعم قمحيه - (رئيس)	الدكتور «محمد ناصر» سالم محمد أبو حمور - (رئيس)
السيد باسم عصام حليم سلفيتي	السيد حمدان مصطفى فياض الفواعير
السيد سمير حسن علي أبو لغد	السيد سمير حسن علي أبو لغد
لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	لجنة التدقيق
السيد باسم عصام حليم سلفيتي - (رئيس)	السيد سمير حسن علي أبو لغد (رئيس)
السيد خالد عمرو عريبي القنصل	السيد فائز احمد حسن المريمي
الدكتور إبراهيم حسن مصطفى سيف	السيد حمدان مصطفى فياض الفواعير

اللجنة التنفيذية والتسهيلات
الدكتور «محمد ناصر» سالم محمد أبو حمور - (رئيس)
السيد باسم عصام حليم سلفيتي
السيدة ديمة مفلح محمد عقل
السيد فائز احمد حسن المريمي
السيد هيثم يوسف عبد المنعم قمحيه

اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية

- السيد سمير حسن علي أبو لغد (رئيس اللجنة)

الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة عام ١٩٧٦.
الخبرات العملية:

- رئيس لجنة التدقيق في المحكمة الجنائية الدولية / لاهاي آذار ٢٠١٧.
- عضو لجنة التدقيق في المحكمة الجنائية الدولية / لاهاي كانون الثاني ٢٠١٦.
- الشريك المسؤول في شركة برايس ووتر هاوس كوبر / الأردن ٢٠٠٩ - ٢٠١٢.
- الشريك المسؤول في ارنست ويونغ / الأردن ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩.
- الشريك المسؤول في آرثر أندرسن / الأردن ١٩٧٩ - ٢٠٠٢.
- مدقق حسابات سابا وشركاهم ١٩٧٦ - ١٩٧٩.

- السيد حمدان مصطفى فياض الفواعير (نائب رئيس اللجنة)

الشهادات العلمية: بكالوريوس قانون من جامعة الاسكندرية عام ١٩٨٥.
الخبرات العملية:

- مدير عام مؤسسة تنمية أموال الأيتام من ٢٠١٧/١٠/٢ ولغاية الان .
- مدير عام مؤسسة تنمية أموال الأيتام بالوكالة اعتباراً من ٢٠١٧/١/٢ ولغاية ٢٠١٧/١٠/١ .
- مساعد المدير العام في مؤسسة تنمية أموال الأيتام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦ .
- مدير الشؤون الإدارية والموارد البشرية في مؤسسة تنمية أموال الأيتام ٢٠٠٩-٢٠١٠ .
- مدير الرقابة الداخلية في مؤسسة تنمية أموال الأيتام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .
- مساعد تنفيذي للرقابة على الصحة العامة والخدمات الاجتماعية في ديوان المحاسبة ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ .
- مساعد تنفيذي للرقابة على الإيرادات (دائرة الجمارك العامة) في ديوان المحاسبة ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ .
- رئيس مراقبة في ديوان المحاسبة للرقابة على وزارتي العدل والأوقاف وعلى المحاكم النظامية والمحاكم الشرعية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ .
- رئيس مراقبة للرقابة على وزارة الأشغال العامة والإسكان - ديوان المحاسبة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ .
- مساعد مدير الرقابة الداخلية - ديوان المحاسبة ١٩٩٩ - ٢٠٠١ .
- رئيس مراقبة الملكية الأردنية وقطاع النقل في ديوان المحاسبة ١٩٩٤ - ١٩٩٩ .

- السيد فائز أحمد حسن المريمي (عضو)

الشهادات العلمية:

- درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، معهد الدراسات العربية المالية والمصرفية عمان الأردن ١٩٩٢-١٩٩٤ .
- درجة البكالوريوس في المحاسبة ، جامعة بنغازي ليبيا ١٩٧٩-١٩٨٣ .



عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام ٢٠١٧

المجلس / اللجان	اللجنة التنفيذية والتسهيلات	لجنة ادارة المخاطر	لجنة الحاكمية والامثال	لجنة الحاكمية	لجنة الامثال	لجنة الترشيح و المكافآت	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	لجنة التدقيق**	إجتماعات مجلس الادارة	
عدد الاجتماعات	اسم العضو	٢١	٦	٤	١	٢	٦	٣	١٠	١١
٢١ / ٢١	الدكتور محمد ناصر سالم محمد أبو حمور	-	٤ / ٤	١ / ١	-	-	-	-	١٠ / ١٠	
-	السيد حمدان مصطفى فياض الفواعير	-	٣ / ٣	١ / ١	-	-	-	٧ / ٧	٧ / ٧	
-	الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل	٣ / ٣	١ / ١	-	٢ / ٢	-	٣ / ٢	-	١١ / ١١	
٢١ / ٢٠	السيدة ديمة مفلح محمد عقل	٦ / ٦	-	-	٢ / ٢	-	-	-	١٠ / ٨	
٢١ / ١٤	السيد باسم عصام حليم السلفيتي	-	-	-	-	٣ / ٣	-	-	١٠ / ١٠	
٢١ / ١٩	السيد فائز أحمد حسن المريمي	-	-	-	-	-	-	٩ / ٧	١٠ / ١٠	
-	السيد خالد عمرو عريبي القنصل	٦ / ٤	-	-	-	٤ / ٤	-	-	١٠ / ٨	
-	الدكتور احمد امنيسي عبد الحميد امنيسي	-	-	-	٢ / ٢	-	٣ / ٣	-	٧ / ٤	
-	السيد صالح احمد صالح العتيقي	١ / ١	-	-	-	١ / ١	-	-	٣ / ٢	
-	السيد سمير حسن علي ابو لغد	-	-	١ / ١	-	٣ / ٣	-	٧ / ٧	٧ / ٥	
١٦ / ١٦	السيد هيثم يوسف عبد المنعم قمحية	-	٣ / ٣	-	-	١ / ١	-	٥ / ٤	٧ / ٧	
-	الدكتور ابراهيم ابراهيم حسن مصطفى سيف	١ / ١	-	-	-	-	-	-	٢ / ١	
-	الدكتور حسن ناصر حسن حسن	٢ / ٢	-	-	-	-	-	٣ / ٣	٤ / ٤	
-	الدكتور فيصل عبد الرزاق موسى الحباري	-	١ / ١	-	-	٢ / ٢	-	٣ / ٣	٤ / ٤	
٥ / ٥	السيد جميل نبيل جميل عنز	-	-	-	-	١ / ١	-	-	٤ / ٤	
-	السيد رسلان نوري رسلان ديرانية	-	١ / ١	-	-	٢ / ٢	-	٣ / ٣	٤ / ٤	
-	الدكتور وليد علي شحادة النعسان	٢ / ١	١ / ١	-	-	٣ / ٣	-	٣ / ٣	٤ / ٤	
-	الدكتور عمر مشهور حديثة الجازي	-	-	-	-	١ / ١	-	-	-	

* تم فصل لجنة الحاكمية و الامتثال بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٢ إلى لجتين منفصلتين.

** اجتمعت لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي للبنك اربع مرات خلال العام ٢٠١٧.

دليل حاكمية
إدارة المعلومات
والتكنولوجيا
المصاحبة لها





فهرس دليل حاكمية وإداره المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها

٢٠١	مقدمة
٢٠١	التعريفات
٢٠٣	نطاق العمل
٢٠٣	السياسات والأحكام العامة
٢٠٥	الاسناد
٢٠٥	اللجان
٢٠٧	الاهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات
٢٠٧	المبادئ والسياسات وأطر العمل
٢٠٨	المعلومات والتقارير
٢٠٨	الخدمات والبرامج والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات
٢٠٨	المعارف والمهارت و الخبرات
٢٠٩	منظومه القيم والاخلاق والسلوك

مقدمة

تماشياً مع تعليمات حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها فقد أقر مجلس الإدارة في بنك صفوة الاسلامي وادارته التنفيذيه هذه اجراءات لمساواة دائره تكنولوجيا المعلومات مع دوائر الاعمال الرئيسييه الأخرى الهامة في البنك، حيث استخدام البنك إطار (COBIT 5) للحوكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، ويساعده في خلق القيمة المثلى من تكنولوجيا المعلومات من خلال المحافظة على التوازن بين تحقيق الفوائد وتحسين مستويات المخاطر واستخدام الموارد. كما تمكن (COBIT 5) تكنولوجيا المعلومات من التحكم بطريقة شاملة بالمشاريع بأكملها، مع الأخذ بعين الاعتبار المسؤوليات الوظيفيه و التكنولوجيا من البدايه إلى النهاية، والنظر في المصالح المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات من الجهات المعنية الداخلية والخارجية والعمل على اطار إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات بشكل متكامل ينسجم وعمليات إدارة المخاطر الكلية للبنك وبحسب الإجراءات والممارسات السليمة التي تؤدي إلى آليات سليمة لصنع القرار المرتكز على المخاطر، وتضمن تحقيق القيمة المضافة وبأقل التكاليف مع التخفيف من الخسائر والمخاطر المتوقعة بما يعكس رؤية البنك بهذا الخصوص وضمن حدود المخاطر المقبولة ما أمكن.

التعريفات

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه اللائحة المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الكلمة/ العبارة	المعنى
البنك	بنك صفوة الاسلامي.
المجلس	مجلس ادارة بنك صفوة الاسلامي.
اللجنة	حاكمية و اداره المعلومات و التكنولوجيا المصاحبه لها.
الهيكل التنظيمي	الهيكل التنظيمي للبنك والموجود ضمن الملحق
الاداره التنفيذيه العليا	تشمل مدير عام البنك ونائب المدير العام والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير دائرة التدقيق الشرعي الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار)، ومدير الامتثال بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام وبما لا يتعارض مع سياسات رأس المال البشري.
اصحاب المصالح	أي ذي مصلحة في البنك مثل المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية المعنية.



الكلمة/ العبارة	المعنى
اصحاب العلاقة	اشخاص ومجموعات أو مؤسسات لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بالبنك حيث أنهم يؤثرون أو يتأثرون بممارستها أو أنشطتها.
الدليل	دليل حاكمية واداره المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها والتي تهدف الى تقديم التوصية والارشاد لعمل اللجنة.
حاكميه المعلومات و التكنولوجيا المصاحبه لها	توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة و أصحاب المصالح مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تعظيم القيمة المضافة للمؤسسة باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنه بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.
اداره المعلومات و التكنولوجيا المصاحبه لها	مجموعة النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل الموائمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل بما يشمل توصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة بما يشمل القياس و التقييم، و بما يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية.
عمليات حاكميه تكنولوجيا المعلومات	مجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات المؤسسة واللائمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
أهداف المعلومات و التكنولوجيا المصاحبه لها	مجموعة الأهداف الرئيسية والفرعية المتعلقة بنشاطات الحاكمية والإدارة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واللائمة لتحقيق الأهداف المؤسسية.
الاهداف المؤسسيه	مجموعة الأهداف المتعلقة بالحاكمية والإدارة المؤسسية واللائمة لتحقيق احتياجات أصحاب المصالح وأهداف هذه التعليمات.
On – Site لبناية الإدارة العامة	مكان العملية في نفس بناية الإدارة العامة للبنك في الأردن.
Off - Site لبناية مغايرة	مكان العملية في بناية مغايرة لبناية الإدارة العامة للبنك في الأردن لكن بنفس المحافظة.
Near – Site	مكان العملية في محافظة مغايرة للمحافظة التي تتواجد فيها الإدارة العامة للبنك في الأردن.
Off – Shore لبلد مغاير	مكان العملية في بلد مغاير لبلد الإدارة العامة للبنك.

نطاق العمل

تكون دائرة تكنولوجيا المعلومات هي الجهة المسؤولة عن هذا الدليل، ويتم مراقبة الالتزام بالتطبيق من قبل كافة دوائر البنك الرقابية، ويكون موعد المراجعة لهذا الدليل عند الحاجة.

يشمل نطاق تطبيق هذا الدليل كافة عمليات بنك صفوة الاسلامي المستخدمه لتكنولوجيا المعلومات في مختلف الفروع والدوائر. وتعتبر جميع الأطراف أصحاب مصالح معنيين في تطبيق هذ التعليمات، كل في مكانه وحسب دوره.

١. السياسات والأحكام العامة

١. مسؤوليات اصحاب المصالح الرئيسيين:

- رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة والخبراء الخارجيين وتتضمن مسؤولياتهم أداره مشروع/برنامج الحاكميه، والموافقة على مهام ومسؤوليات المشروع، والدعم، وتوفير الأموال اللازمة.

- المدير العام و الاداره العليا: وتتضمن مسؤولياتهم توظيف أشخاص ذوي الخبرة الصحيحه في عمليات البنك لتمثيلهم في المشروع وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.

- دائره تكنولوجيا المعلومات ومكتب اداره المشاريع: وتتضمن مسؤولياتهم إدارة المشروع / البرنامج.

- التدقيق الداخلي: وتتضمن مسؤولياتهم تدقيق على تنفيذ التعليمات بشكل مباشر، والمشاركة في المشروع / البرنامج، الذي يمثل دور المراجعة الداخلية في المسائل التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل نجاح وإنجاز المشروع / البرنامج.

- إدارة المخاطر، وأمن المعلومات، والامتثال والإدارات القانونية: وتتضمن مسؤولياتهم المشاركة في المشروع / البرنامج بما يمثل دور تلك الدوائر.

- المتخصصين وأصحاب الشهادات الفنية والمهنية (COBIT 5) مؤسسة COBIT 5 مقيم، COBIT 5 التنفيذ، (CGEIT) القياسية، الذين يتم تعيينهم من داخل وخارج البنك:

وتتضمن مسؤولياتهم دور المرشد لنشر المعرفة من مستوى و لتسهيل عملية التنفيذ.



- يتولى مجلس إداره بنك صفوة الاسلامي مسؤولية الاشراف على تطبيق عمليات الحاكيمه الخمس و التي تشمل (التنظيم الإداري) (تقييم وتوجيه ومراقبة) بالاضافه الى عملية «ضمان تحسين المخاطر» (EDM 03) وعملية «APO12 إدارة المخاطر»، تماشيا مع تعليمات الحاكيمه الصادره عن البنك المركزي الاردني.

٢. أهداف حاكيمه و إداره المعلومات و التكنولوجيا المصاحبه لها تحقيق ما يلي:

تهدف حاكيمه المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها:

- ١- تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهداف البنك من خلال الاستفادة من إطار الحاكيمه بما يلي:
 - تسهيل خلق قيمة مضافة من خلال تقديم خدمات الكترونية تتوافق مع تعليمات حاكيمه وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها بما يضمن التعامل مع المخاطر بشكل مدروس ويعزز الاستخدام الأمثل للموارد.
 - توفير ضمان جودة المعلومات لدعم عملية صنع القرار.
 - توفير البنية التحتية للخدمات الالكترونية التي تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
 - استدامة تطوير عمليات البنك عن طريق زيادة ائتمته العمليات المنفذة وتفعيل استخدام النظم التكنولوجية فعالة وموثوقة وهادفة.
 - إدارة المخاطر لتكنولوجيا المعلومات لضمان الحماية اللازمة لموجودات البنك.
 - بناء منظومة الكترونية تتوافق مع متطلبات القوانين والأنظمة والتعليمات.
 - تحسين موثوقية بيئة الرقابة الداخلية.
 - تعظيم مستوى رضا مستخدمي تكنولوجيا المعلومات بكفاءة وفعالية لتلبية احتياجات عملهم.
 - إدارة الخدمات المقدمة من موردين أو شركاء (Outsourcing) الذين يقدمو خدماتهم/ منتجاتهم للبنك أو ينفذو عمليات وخدمات ومنتجات تابعه للبنك.
- ٢- يعتبر استخدام (COBIT 5) هو المعيار المرجعي لتصميم كافة الأنظمة الالكترونية والحلول الناجحة والفعالة بما يحقق اهداف البنك وكافة اصحاب العلاقة.
- ٣- الفصل بين الحاكيمه والإدارة بما يتوافق مع المعايير المعترف بها دوليا للحاكيمه وإدارة المعلومات والتكنولوجيا ذات الصلة.
- ٤- تحقيق الشموليه في حاكيمه و اداره المعلومات و التكنولوجيا المصاحبه لها ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وانما توفير عناصر التمكين السبعة بحسب معيار (Cobit 5).
- ٥- بناء ممارسات و قواعد العمل و التنظيم بحسب افضل المعايير الدولييه بما يتعلق في مجالي حاكيمه تكنولوجيا المعلومات و مشاريع و موارد تكنولوجيا المعلومات.
- ٦- تعزيز اليات الرقابه الذاتيه و الرقابه المستقله و فحص الامثال في مجالي حاكيمه و اداره المعلومات و التكنولوجيا لها و بما يسهم في تطوير و تحسين العمل بشكل مستمر.

٢. الاسناد

- ١- استند هذا الدليل على تعليمات البنك المركزي الأردني رقم ٢٠١٦/٦٥، بالإضافة الى اطار (COBIT 5)، علما انه يجب مراجعته وتحديثه على أساس منتظم من قبل لجنة حاكميه المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها، أو عند صدور تعليمات بالخصوص من قبل البنك المركزي الاردني.
- ٢- سيقوم البنك بنشر هذا الدليل على الموقع الالكتروني وسيقوم بنشره بأي طريقة مناسبة لاطلاع الجمهور، وسيقوم البنك بالافصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل خاص لحاكميه و ادارته المعلومات و مدى الالتزام بها.

٣. اللجان

- أنشئ بنك صفوة الاسلامي اللجان التاليه :
- ١- لجنة حاكميه المعلومات – مجلس الاداره.
 - ٢- اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا و أمن المعلومات.
 - ٣- اعتمد مجلس ادارته بنك صفوة الاسلامي الهياكل التنظيمية (الهرمية وهياكل اللجنة)الخاصه بإدارة الموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة المخاطر وأمن المعلومات، التي تلبى الاحتياجات التشغيلية لمنظومه حاكميه المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها وتحقيق الكفاءة والفعالية.

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات – مجلس الاداره:

- ١- وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني ، قام البنك بتشكيل لجنة حاكميه لتكنولوجيا المعلومات ، و تضم اللجنة ثلاثة اعضاء على الاقل تم اختيارهم من ذوي الخبرة و المعرفة الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- ٢- تجتمع اللجنة على أساس ربع سنوي على الأقل، و تحتفظ بتوثيق للاجتماعات، و تضمنت اللائحه التنظيميه لهذه اللجنة المهام التاليه:
 ١. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك و تحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) و احتساب معدل العائد على الاستثمار (ROI) (Return On Investment)، وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
 ٢. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد COBIT ، بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكميه و ادارة المعلومات التكنولوجيا المصاحبه لها رقم ٢٠١٦/٦٥ من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.



٣. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية و أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتبار معطياتها حد أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
٤. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم إطلاعها In-formed) تجاه كافة العمليات مسترشدين بمدعمات المعيار (COBIT 5 Enabling Processes) بهذا الخصوص.
٥. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
٦. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
٧. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها و مساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
٨. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
٩. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا و أمن المعلومات:

قام البنك بتشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات من اعضاء الإدارة التنفيذية العليا لضمان التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات و تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك والتي يجب أن تكون بطريقة مستدامة. لذلك، عينت اللجنة وتم تشكيلها برئاسة المدير العام وعضوية كل من كبار المديرين الإدارة التنفيذية، بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات، مدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات. و تم انتخاب أحد أعضاء مجلس الادارة ليكون عضو مراقب في هذه اللجنة وكذلك مدير التدقيق الداخلي، ويمكن دعوة أطراف اخرى لحضور الاجتماعات، عند الحاجة، و تضمنت اللائحة التنظيمية و تقوم اللجنة بتوثيق اجتماعاتها، شريطة أن تعقد الاجتماعات بشكل دوري مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل لهذه اللجنة المهام التالية:

- ١- وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
- ٢- ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف التعليمات، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها و تكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
- ٣- التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، و تطويع البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

- ٤- ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
- ٥- مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
- ٦- رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
١. تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 ٢. أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 ٣. أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
 ٤. تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
 - ٧- تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.

٤. الاهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تتولى لجنة حاكمية المعلومات و التكنولوجيا المصاحبه لها اعتماد مجموعة من الأهداف على مستوى البنك وتكنولوجيا المعلومات وفقاً للإطار COBIT 5. وسيتم استعراض الأهداف ومراجعتها وتحديد المناسبة منها والتي تلبي احتياجات أصحاب المصالح، وتعتبر اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات المسؤول الأول عن ضمان الامتثال بتحقيق متطلباتها، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمجلس ككل المسؤول النهائي بهذا الخصوص، ويتوجب على كافة دوائر البنك وعلى وجه الخصوص دائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة المشاريع تحديد عملياتها وإعادة صياغتها بحيث تحاكي و تغطي متطلبات كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

وقد اعتمد بنك صفوة الاسلامي في (COBIT 5) أهداف متتالية لترجمة احتياجات أصحاب المصالح إلى أهداف محددة، قابلة للتنفيذ وحسب الطلب، وأهداف متعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأهداف تمكين (Enablers). هذه الترجمة تتيح وضع أهداف محددة على كل المستويات وفي كل دوائر وفروع من البنك لدعم الأهداف العامة ومتطلبات أصحاب المصالح، وبالتالي تدعم بشكل فعال المواءمة بين بنك صفوة الاسلامي يحتاج وحلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات و يتولى المجلس و دائرة إدارة المخاطر المسؤولية المباشرة عن عملية «ضمان إدارة حسيمة لمخاطر الواردة في ملاحق التعليمات وعملية «إدارة المخاطر» (تكنولوجيا المعلومات على التوالي.

٥. المبادئ والسياسات وأطر العمل

تتولى لجنة حاكمية المعلومات و التكنولوجيا المصاحبه لها السياسات اللازمة لضمان إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات، و اعتبارها الحد الأدنى مع إمكانية الجمع بين هذه السياسات وفقاً لما تتطلبه طبيعة العمل.

المبادئ الخمسة الرئيسية للإطار الحاكمية:

١. يستند إطار حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبه لها في بنك صفوة الاسلامي على خمسة مبادئ أساسية من COBIT 5:



- المبدأ 1: تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Meeting Stakeholder Needs).
- المبدأ 2: تلبية احتياجات البنك من النهاية الى النهاية (Covering the Enterprise End to End).
- المبدأ 3: تطبيق اطار واحد متكامل (Applying a Single Integrated Framework).
- المبدأ 4: تمكين منهج كلي (Enabling a Holistic Approach).
- المبدأ 5: فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance from Management).

٢. يتولى المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد المبادئ والسياسات وأطر العمل وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبى متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات

٦. المعلومات و التقارير

يتولى المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك.

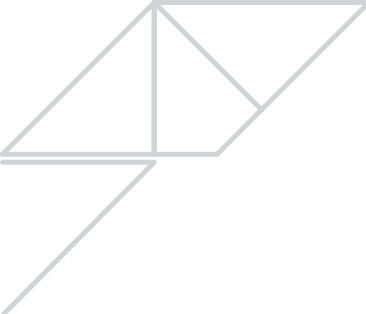
٧. الخدمات و البرامج والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات

- يتولى المجلس أو من يفوض من لجانه والإدارة العليا اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية الداعمة لتحقيق أهداف البنك و الوصول الى مستوى مقبول في حوكمة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

٨. المعارف والمهارت والخبرات

أ. يتولى المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومتطلبات هذه التعليمات بشكل عام، وضمان وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

ب. تتولى إدارة البنك توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات الداخلية والخارجية اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه، على أن يتم إعادة تأهيل وتدريب الكوادر الموظفة حالياً لتلبية المتطلبات المذكورة خلال سنتين من تاريخ هذه التعليمات. ج تعتبر الادارة التنفيذيه مسؤوله عن الاستمرار برفد موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.



د. تعتبر الاداره التنفيذيه مسؤوله عن تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.

٩. منظومه القيم والاخلاق و السلوك

أ. يتولى المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

ب. يتولى المجلس والإدارة التنفيذية العليا توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب لسلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحاكميه



فروع البنك

الإدارة العامة

مشروع العبدلي

ص.ب. ١٩٨٢ عمان ١١١٨ الأردن
هاتف: ٦٤٦٠٢٢٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٤٠٧

المدينة:

شارع المدينة المنورة

بناية رقم ١٢١
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧١٢

خلدا:

شارع عامر بن مالك
بناية رقم ٤٩
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٢٠

عبدون:

تاج مول
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٢١

الشميساني:

شارع الثقافة
بناية وائل أبو حمدان رقم ٦
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧١٣

الوحدات:

شارع مادبا - بناية رقم ٣١٣
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧١٤

أبو نصير:

شارع ابو نصير
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٣١

الرابية:

شارع عبدالله بن رواحة - بناية رقم ١٧
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٣٥

إربد:

شارع الهاشمي
بناية الروسان رقم ٦
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧١٥

الفرع الرئيسي

مشروع العبدلي

هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٢٨

الصويفية:

شارع عبد الرحمن الحاج محمد
منطقة وادي السير حي
الصويفية
بناية رقم ٧٠
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧١٨

الجبيهة:

شارع الملكة رانيا العبدالله
بجانب مفروشات لبنى
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٢٢

البيادر:

شارع ٢٣ حسني صوبر
بناية محمود بن زكريا أبراغ
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧١١

جبل الحسين:

شارع خالد بن الوليد
عمارة رقم ٢٣
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٢٦

مرج الحمام :

دوار البكري
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٢٩

الجاردنز

شارع الشهيد وصفي التل -
اشارات مطاعم جبري المركزي
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢١٠٩

الزرقاء:

شارع ٣٦ بجانب السيوفي
مجمع الكردي بلازا - الزرقاء الجديدة
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٥٤٦٠٢٧١٦

إربد - ستي سنتر:

سيتي سنتر مول
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٢٧

جبل عمان:

جبل عمان - الدوار الثاني
شارع الكلية العلمية الإسلامية
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٢٣

الخالدي:

شارع ابن خلدون
مركز بلازا الخالدي
مقابل مستشفى الخالدي
بناية رقم ٣٨
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧١٩

دابوق:

شارع الملك عبدالله الثاني
(المدينة الطبية)
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٣٤

الهاشمي الشمالي:

شارع البطحاء - عمارة رقم ٩٧
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٢٥

سحاب:

مدينة الملك عبدالله الثاني بن
الحسين
الصناعية
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٢٤

الإستقلال مول:

شارع الاستقلال
الاستقلال مول
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٣٠

طبربور:

شارع طارق
بناية رقم ٧٨
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٦٤٦٠٢٧٣٣

الزرقاء:

شارع السعادة - بناية رقم ٧٤
هاتف: ٦٤٦٠٢١٠٠
فاكس: ٥٤٦٠٢٧٣٥